
اخترنا لك - ٢١
الاشتراكية

اخترنا لك ...
٢١

الاشتراكيّة

تأليف

الدكتور يحيي عويس

ملتزم الطبع والنشر
دار المعارف بمصر



جمال عبد الناصر

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

ليس فى قاموس لغة المذاهب السياسية والاقتصادية كلمة تضاربت فيها التعبيرات والتفسيرات مثلما تضاربت حول كلمة « الاشتراكية » ، وليس من معنى اختلف عليه الكتاب ودعاة العقائد المختلفة المتشعبة اختلافهم على معنى الاشتراكية . ولعل الاشتراكية فى ذلك شأنها شأن لفظ « السياسة » ، فمن الكتاب من يصف السياسة بأنها فن ، ومنهم من يصفها بأنها علم أو فلسفة حكم ، ومنهم من يرى أنها نظام أو طريقة لتنظيم المجتمع ، كما أن فريقاً يرى من سماتها الخداع والكبت وإملاء إرادة الطبقة الحاكمة على الطبقة المحكومة ، كما أن هناك من يدعى أن السياسة وسيلة لتحقيق مصالح ومطامع طبقة معينة فى إطار نظام يخدع به الشعب وذلك بتقسيمه إلى حكام ومحكومين أو حكومات ورعايا ؛ فأى تلك التفسيرات نقبل وأيها نرفض ؟ وكيف نوفق بين من يعرف السياسة بأنها فن كبت وخداع ، وبين من يعرفها بأنها الطريقة المثالية الرشيدة لتنظيم حياة الجماعة فى مجتمع تتعدد فيه مصالح الأفراد والتى ينبغى تنسيقها على أسس سليمة حتى لا يقع الضعيف فريسة لظلم القوى ، والقنوع ضحية لطغيان الجائر ؟ كم من إناس سمعناهم يرددون بأنهم « لا يتدخلون فى

السياسة » ظناً منهم أن السياسة أسلوب معين يبعد كل البعد عن حياتهم الخاصة ؟ أليست السياسة هي ذاتها المعيشة الجماعية المنظمة التي فيها يتعاقد الأفراد على العيش السلمى الذى يكفل الرفاهية للمجموع ، ويضمن حقوق الأفراد ويحدد لهم الواجبات ، ويسن لهم القوانين التي على هداها تسير حياتهم وتنظم علاقاتهم . ؟

كذلك الحال بالنسبة للفظ الاشتراكية ! فالألسن تتهامس بها تارة ، والأصوات تعلو بها تارة أخرى ! وتنعت أحياناً بالخير المطلق وأنها هى العدالة الحقة المثالية ، وتفسر أحياناً أخرى على أنها خطر ووبال ! نادى بها دعاة الإصلاح فى بعض البلدان فأساء فهمها الكثيرون . وليس بالغريب إذا حدثت طبقة من ذوى المطامع أو الأفكار الرجعية ، أو طبقة من الجهلاء تدعى الرزانة والحنكة السياسية ، ليس بالغريب إذا حدثت هؤلاء عن الاشتراكية أن يتهموك بالتطرف والثورية ، أو بأنك تريد تغيير سنة الحياة وقلب الأوضاع الطبيعية . فمن الحكمة إذن عند التعرض لتحليل الاشتراكية كنظام اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى أن يفصل الفرد بين مجموعة من الألفاظ والتعبيرات التي أدخلت على دراسة المذاهب السياسية فى غير موضعها ، فخلطت بين السليم المنطقى والجامح الثورى من الآراء والأفكار والعقائد . وقد زاد الأمور تعقيداً أن حاول فريق من طلائع الكتاب الاشتراكيين ، وكذا فريق من مناهضى الفكر الاشتراكى — أن يصور الاشتراكية تصويراً يفسح المجال لتضارب الآراء وبخاصة أن كل فريق منهم كان يدعى أن آراءه هى المعبرة عن

الأوضاع الحقة والمنطق الرشيد ، وأن ما جاء على لسان غيره من آراء إن هو إلا افتراء وتشويه . ومن ثم فقد وفدت علينا مجموعة من الألفاظ الرنانة الخادعة التى قد تسيء إلى فهم الاشتراكية السليمة على حقيقتها ، أو التى قد تترك مجالا لذوى المصالح الذاتية يوجهون فيه دعايتهم ضد ما يسمونه « أخطار الاتجاهات الاشتراكية وأهوالها » .

مثال ذلك ما يحدث عند سوء فهم الأوضاع الاجتماعية التى توارثناها من فوارق بين الطبقات وما يقال من أنها أدت إلى صراع بين الطبقات . قد يتوهم البعض أن هذا الصراع قد يتحول إلى عنف فتعم الفوضى والاضطراب . مثل هذا التفسير أو التصوير أبعد ما يكون عن مفهوم اصطراع الطبقات اصطراعاً عنيفاً مدمراً ! فالواقع الذى نستنتجه من أحداث التاريخ — حتى إذا سلمنا بالتفسير الاقتصادى المستحدث — أن هذا الصراع المشار إليه الناشيء من تفاوت الطبقات لم يكن صراعاً دامياً فى أغلب الأحايين . فلو قلنا مثلا إن الحركات الاشتراكية قامت نتيجة لفشل فى بعض نواحى النظم الرأسمالية ، وأن الاتجاهات الاشتراكية كانت نتيجة للشعور العام من جانب الطبقة الكادحة بالغبن الواقع عليها على أيدى طبقة من المستغلين — وهذا ما يسميه البعض « صراع الطبقات » فلا يفهم من ذلك أن تطور مثل هذا المجتمع لن يتأتى إلا بقيام حرب دامية بها ينتقل الحكم من أيدى طبقة الرأسمالية إلى طبقة العامة . هذا هو رأى واحد فقط شاء صاحبه أن يجعل منه عقيدة ينشرها وينادى بتفاهة كل تفسير آخر يخالفه ، وهذا هو ما جعل الكثيرين يتخوفون

من لفظ الاشتراكية نتيجة سوء فهمهم لها .

فما يوصف بأنه حرب بين الطبقات العاملة والطبقات الرأسمالية إن هو إلا سلسلة من الظواهر الاجتماعية التى فيها اتسعت المدارك وانتشرت الثقافة السياسية ، فراح العمال والأجراء على اختلاف ألوانهم ينظمون أنفسهم فى حركات عمالية أو نقابية ساعين من وراء ذلك إلى تحسين مركزهم الاجتماعى ومستوى معيشتهم . وذلك بانتزاعها من رجال الأعمال طوراً ، وحث حكوماتهم على التشريعات الإصلاحية التى تحقق لهم مطالبهم وترفع من مستواهم طوراً آخر . حقاً إن بعض المجتمعات قد مرت بفترة من أعمال العنف ولكنا لا نستطيع أن نبنى على أساسها نظرية عامة فى التطور الاشتراكى الذى ما هو إلا شعور طبقة بما حل بها من غبن واضطهاد فى بعض الأحيان فسعت جادة إلى محوه ، وطالبت بالعدالة والإصلاح ورفع مستوى المعيشة ، وقد وجدت تلك الطبقة من يؤيدها فى مسعاها ومطالبها من مفكرين ودعاة إصلاح شاهدوا سوء الحال والتباين الشديد بين أوضاع الفقر المدقع والثراء الفاحش فى المجتمع الواحد وما كان لذلك من أثر على الحياة السياسية . فنادى دعاة الإصلاح بتغيير هذه الأوضاع ، وكان أن قام فريق المعارضين فأطلق على مثل تلك الاتجاهات الإصلاحية اسم « الحركات الثورية » رامين من وراء استخدام هذا اللفظ بلبلة الأذهان وإثارة الخواطر بقيام الفوضى والإرهاب وسفك الدماء إذا تحققت تلك النزعات . فإن كانت المناداة بالإصلاح ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر والمرض ، وإزالة المساوئ الاجتماعية والسعى الحثيث

لإزالة التفاوت الطبقى ، إن كانت كل هذه تسمى ثورات فأنعم بها وأكرم . أما أن يقال أن مثل تلك الاتجاهات تعتبر ثورات دامية فهذا أبعد ما يكون عن الواقع وافتراء على لفظ الثورة .

ولعل الالتباس الذى وقع فيه الكتاب وفلاسفة الفكر السياسى فى فترة ما بين الحربين فيما يتعلق بمفهوم الاشتراكية ناتج عن قيام الثورة البلشفية وما تبعها من أحداث دامية ، ثم اقتران الثورة فى روسيا ونظامها السياسى باسم الاشتراكية مما زاد مخاوف الكثيرين وجعلهم يدأبون على مناهضة كل اتجاه يهدف نحو تحقيق مجتمع اشتراكى مثالى .على أنه من الجدير بالذكر أن النظم الشيوعية أو النظم الاشتراكية ليست أغراضاً وأهدافاً فى ذاتها وإنما هى وسائل للعمل على تحقيق غاية معينة . قد تكون غاية « العقيدة الشيوعية » تحقيق سيطرة طبقة « البروليتاريا » على الحكم ، وهى لذلك تنادى بالثورة وتطبيق المبادئ الماركسية وما يتبعها من تفسيرات ينفرد بها من فى يدهم الحكم . وقد تكون هناك « عقائد اشتراكية » أخرى ترى اتباع وسائل معينة سليمة للوصول إلى هدف مرسوم ، وقد يكون فى طليعة تلك الوسائل إعادة تنظيم المجتمع اقتصادياً وسياسياً عن طريق أسس اقتصادية اشتراكية . وعليه فالتمادى فى استعمال الفاظ « كحرب الطبقات » و « الثورات الحمراء » و « الجناح الأيسر » دون إعطاء مثل تلك التعبيرات مفهومها الدقيق يسيىء إلى فهم بعض المذاهب والنظم خاصة بين الطبقات غير المتنورة ، كما أنه قد يؤثر على النفوس إلى درجة تنشب معها فعلا « حروب طبقات » وشعور بالحقد واندفاع نحو التفكير

فى اتجاهات العنف كوسيلة لتحقيق التطور الاجتماعى .

فالدعوة إلى رفع المظالم والدعوة إلى الإصلاح والرقى ، والمناداة برفع الغبن واستئصال الفساد ليست جديدة بأن تسمى « حروب طبقات » ، وإذا سميت بعض حركات الإصلاح أو الحركات السياسية الكبرى بالثورات فالقصد من ذلك جعلها أحداثاً هامة أدت إلى تغيير أوضاع سئمها المجتمع ولا يشترط أن يكون مفهوم لفظ « الثورة » العنف أو الإرهاب أو التنكيل . وما حدث فى بلد معين لا يجوز أن يكونا أساساً للتعميم فى وصف الثورات الإصلاحية فى دول أخرى بأنها أحداث دامية يجب على البشرية اتقاء شرها .

ومن قبيل الأخطاء الشائعة كذلك ما يتخيله البعض من أن الشيوعية هى الجناح الأيسر للاشتراكية ، أو أن الاشتراكية هى الجناح المعتدل للشيوعية . مثل هذا التقسيم – بالإضافة إلى كونه بعيداً عن الواقع – لا يعبر إلا عن رأى بعض الكتاب الذين أرادوا أن يتجنبوا الشرور والمساوىء التى سمعوا عنها فيما يتعلق بالنظام الشيوعى ، بينما هم يرحبون ببعض نواحى هذا النظام : فالنظام الشيوعى قد يأخذ الكثير من الأسس الاشتراكية كما قد يتسمى باسمها كما هو الحال فى « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » . على أن الشيوعية نظام حكم ودولة دكتاتورية تقوم على تفسير محلى للمبادىء الماركسية ، وتسير فى اقتصادياتها على أسس اشتراكية . أما النظام الاقتصادى الاشتراكى فهو وإن قام على أسس الحرية والعدالة فقد يقوم فى كل دولة ديمقراطية ملكية أو جمهورية

أو فى ظل أى تنظيم سياسى آخر . فالشيوعية مذهب عقيدى ونظام لدولة دكتاتورية ، أما الاشتراكية فهى نظام اقتصادى يكون أساساً للتنظيم الاجتماعى فى دولة يسودها عادة نظام سياسى ديمقراطى .

وأخيراً لعلنا نشير إلى خطأ آخر جاء نتيجة لتضارب الآراء فى تفسير الاشتراكية وتطورها ومنشئها ، كما جاءنتيجة انتشارفكرة خاطئة لنظريات التطور الاجتماعى . فلقد درج الكتاب الماركسيون على وصف استنتاجاتهم وفلسفتهم بأنها هى التفسير الحق للصراع الاجتماعى بين الطبقات متضاربة المصالح متباينة الأهداف ، ثم تدرجوا من ذلك إلى القول بأن النتيجة الحتمية التى لابد منها هى « ثورة الدهماء » وإقرار نظام يقوم على الأسس الماركسية . وبمعنى آخر ، يصر دعاة الماركسية على أن اشتراكيتهم هى الاشتراكية العلمية الصحيحة ، وألا سبيل لإصلاح المجتمع إلا بهدم الفكر القديم وما يحتويه من عقائد واتجاهات ، وأن كل اشتراكية أخرى لا تهدم النظام الرأسمالى من أساسهولا تقوم على أساس« دكتاتورية الدهماء» كنتيجة حتمية للتطور ، تعد « اشتراكية وهمية » فاشلة من أساسها . فماذا يفيدنا مثل هذا التفكير الجامد ؟ إنه استنتاج ورأي لفيلسوف من فلاسفة الفكر السياسى عاش فى جو معين وهداه تفكيره الذاتى إلى استنباط نظام تخيل أنه رمز للمثل التى يجب أن يقوم عليها المجتمع . فهل لنا أن نكتفى بمنطقه هذا ، وبطريقته فى الاستقراء ؟ أنقبل نظرياته التى أقامها ودعا لها وحاول تأييدها بتصويره الخاص للأحداث التاريخية دون النظر إلى مواطن الضعف والخطأ فيها ؟ إن الاتحاد السوفيتى نفسه

لا يسير على المبادئ الماركسية ، بل إن قادة روسيا البلشفية الأوائل كانوا على اختلاف فى تفسيرهم لما كان يقصده ماركس . فلنتجنب إذن تلك الادعاءات الباطلة والتفسيرات المغرضة التى تقول بأن الماركسية هى الاشتراكية العلمية وأن الاتجاهات الاشتراكية الأخرى إن هى إلا من قبيل الوهم والخيال . وفى رأيى أن الذين يتعمدون التمسك بهذا الخطأ فريقان كلاهما متطرف ! فإما ماركسى متزمت جامد الفكر لا يقبل الجدل والمناقشة فى عقيدته (وهذا توجيه ماركسى صرف) ! وإما ذو مصلحة أنانية وتفكير رجعى ، يريد إبقاء الأمور على ما هى عليه ، فيصور الاشتراكية أو الإصلاح الاشتراكى على أنها اتجاهات تهدم المجتمع وتوقعه فى مآزق ومشاكل تتأزم خلالها الأمور فتنهار البلاد ــ على حد قوله ــ إلى هوة الفوضى الاقتصادية . ليس مثل هذا الاتجاه من التفكير العلمى فى شىء ، والمواطن الصالح فى مجتمعه هو الذى يدرس الأمور وطبائعها دون التقيد بعقيدة مذهبية معينة . ويدرس طبيعة البيئة التى يعيش فيها ، ثم يساهم فى علاج الفاسد على أساس اختبارى سليم ، ويبذل التضحية فى موضعها ، ويرعى واجباته قبل أن يطالب بحقوقه ، ويعلم أن لوطنه عليه حقاً مقدساً . وما الوطن إلا مجموعة أفراد تتكاتف وتتعاون مهتدية بالعقيدة السليمة ، محاولة تحقيق هدف أسمى ، متضامنة فى توفير أكبر قسط من السعادة والرفاهية لجميع المواطنين على السواء . وليست رسالة المواطن الحقة مجرد الدعوة إلى عقيدة منقولة أو ثقافة مترجمة أجنبية ، وليس معنى القومية الصميمة أن يتمسك الفرد بمذهب غريب

أو مستحدث تمسكاً يدعو إلى جمود الفكر وتناسى صالح الوطن . بل إن القومية الحقة هى الأخذ بالاتجاه الذى ترى فيه الجماعة أنه يقودها إلى تحقيق العزة والكرامة لأفراد المجتمع ، فيسمو بذلك وطنهم إلى المراتب العليا بين دول العالم ، ويكونون حينئذ فى جو مهيأ يجنون فيه ثمرات النواه الصالحة التى غرسوها باتجاههم الرشيد نحو رفاهية المجتمع . والعبرة فى الميدان الاجتماعى والسياسى ليست بمجرد التمسك بمذهب أو الدفاع عن مصلحة ذاتية ، وإنما هى بالدأب والعمل والسعى الحثيث المتواصل نحو تحقيق سعادة المجتمع ورفاهيته .

الفصل الأول

نواحي الفشل فى النظام الرأسمالى الغربى

ليس الغرض من هذا الفصل مجرد توجيه النقد إلى « النظام الرأسمالى » الذى ساد حياة الدول الغربية فترة من الزمن ، ولا المقصود منه التعمق فى دراسة نواحى ضعف هذا « النظام » ، وإنما الغرض هو إبراز بعض نواحى فشله ومساوئه الاجتماعية والسياسية . وإذا تفهم المرء ماهية تلك المساوئ على حقيقتها تمكن من التدرج إلى التفكير فى علاجها ، أو الاهتداء بأفكار من سبقه من الكتاب والفلاسفة والسياسيين فى معالجة تلك المساوئ . وجدير بالذكر فى هذا المقام أن « النظام الرأسمالى » كتعبير عام لا يعنى بناء معينا ذا معالم محددة تنطبق على جميع المجتمعات على السواء ، ولكن المشاهد فعلا هو أن شتى الدول الديمقراطية قد أخذت بأساليب « رأسمالية » فى حياتها الاقتصادية . وتأثرت بذلك مجتمعاتها وسياساتها الخارجية بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى . فالمجتمع الذى وصل إلى مرحلة عالية من المستوى الفنى والإنتاج الرأسمالى ، أو المجتمع الذى مر بمراحل الثورة الصناعية بحكم طبيعة ثروته الاقتصادية وما ترتب على ذلك من اتجاهات فى الميدانين الاجتماعى والسياسى أو الالتجاء إلى الاستعمار ، مثل هذا المجتمع يختلف فى طبيعته عن المجتمع الزراعى

الذى يأخذ بما يسمى « النظام الرأسمالى » ، ولكنه لم يصل بعد إلى المراحل الأخيرة من الرأسمالية التى يتميز بها المجتمع المتقدم صناعياً. فالرأسمالية كما تختلف فى مراحلها تختلف أيضاً فى أساليبها فهى فى الولايات المتحدة غيرها فى اليونان أو أحد المجتمعات الشرقية . وعندما نشير إلى مساوئ الرأسمالية الغربية فليس معنى ذلك أن مثل تلك المساوئ توجد دون استثناء فى جميع المجتمعات التى اتبعت أو استقت من هذا النظام ، أو تطورت إليه فى حياتها الاجتماعية .

وفى مجتمعات شرقية كمجتمعنا — إذا وجهنا النقد التحليلى إلى النظم والأساليب الرأسمالية وبخاصة فى الغرب — علينا أن نركز اهتمامنا على مظاهر الرأسمالية من حيث تأثرنا بها محلياً ، وكذلك — وهو الأهم — من حيث تأثرنا بالسياسات الرأسمالية والاستعمارية التى اتبعها الغرب فى بلادنا وفى كثير من البلاد الأخرى ، تلك الأساليب التى إن هى إلا نتيجة طبيعية لمراحل الاقتصاد الرأسمالى الغربى ومحاولة ذوى المصالح فى هذا الاقتصاد دفع تيارات الفشل الداخلى عن بلادهم بالاتجاه إلى استغلال العالم الخارجى كمصدر لمقومات الصناعات الرأسمالية الحديثة ! أو كسوق للسلع الوفيرة التى يتمخض عنها الإفراط فى الإنتاج وما هذا الإفراط إلا علة من العلل التى تتسبب فيها طبيعة الاقتصاد الرأسمالى الحر . ولا بد للتحليل العلمى الدقيق إذا أبرز مساوئ الرأسمالية وأظهر نواحى فشلها ألا يغفل ما تقوم عليه النظم الرأسمالية من أسس سليمة ، ويكون من واجبنا هنا أن نتحقق من مدى تحقيق وانطباق تلك الأسس ،

ومعرفة ما إذا كانت تفيد المجتمعات فعلا أم أنها مجرد مثل يدعيها دعاة الرأسمالية ويوهمون الأفراد بوجودها ووجوب حمايتها ضد التيارات الفكرية التجديدية التى تنادى بنبذ النظم الرأسمالية والاتجاه نحو التوجيه الاقتصادى أو نحو الاشتراكية بأنواعها .

فلو أمكننا معرفة مساوئ الرأسمالية ، وحقيقة محاسنها ، ثم قارنا بين التجارب الاشتراكية المختلفة ومدى نجاحها عمليا فى التطور بالمجتمعات من رأسمالية ظهر فشلها إلى نظام اجتماعى سليم يعالج هذا الفشل ويقيم بناء اقتصاديا نامياً ، نقول إذا توصلنا إلى ذلك القدر من الدراسة استطعنا أن نحكم بأنفسنا على حقيقة الأمور فنقيس بذلك صلاحية هذا الاتجاه أو ذاك فى النهوض بمجتمعنا المصرى على أسس اقتصادية تتناسب مع طبيعته وحاجته إلى التنمية والتقدم ، فنتجنب المساوئ السابقة ونقر التجارب السليمة التى ثبتت صلاحيتها . لتدعيم البناء الاقتصادى فى المجتمعات الأخرى . لن تكون مهمتنا إذن مجرد محاكاة الغرب فى أساليبه من ناحية محدودة النطاق ، بل إننا سنتجنب الأخطاء التى مرت بها الدول الأخرى فى شتى مراحلها ونفكر فى الحلول الصالحة للتخلص من المساوئ التى نعانى منها ، وسيكون قياس تلك الصلاحية على أساس يتناسب مع بيئتنا وحاجاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

تفسير الرأسمالية :

إننا لا نستطيع التكلم بلغة سليمة عن « نظام رأسمالى » ، فإن لفظ « رأس المال » لم يظهر حتى أواخر القرن الثامن عشر حين بدأ يأخذ مكانه بدل كلمة « الموجودات » Stock التى كانت هى الشائعة حتى ذلك الوقت والتى كانت تعبر عن مجموع المعدات والبضائع والأموال والخامات اللازمة للإنتاج . ولم تكن فكرة رأس المال كما نعرفها اليوم مألوفة لدى الاقتصاديين الأوائل ، وحتى ماركس وانجلز رغم ما اشتهرا به من نقد للرأسمالية لم يشر أحدهما إلى « نظام اجتماعى رأسمالى » أو « نظام سياسى رأسمالى » بما لتلك التعبيرات من مفهوم حديث . فكلمة « الرأسمالية » كانت تدل عن أسلوب للإنتاج لا نظام للدولة . ولم يستعمل لفظ الرأسمالية فى مفهومه الحديث إلا فى أوائل القرن العشرين حيث تطور معناه من مجرد الألفاظ والكنايات اللاذعة التى ابتدعها ماركس (من غبن واستغلال وانحلال الخ . .) إلى التنظيم المعين للمجتمع الذى يقوم على أسس اقتصادية واجتماعية لها طابعها الخاص مما يؤثر فى الحياة السياسية .

وإن لفظ « الرأسمالية » له مزاياه اللغوية كما أن له مخاطره ، فإذا كنا نتكلم عن « حكومة برلمانية » مثلا كنظام للحكم فإننا نقول ذلك ونحن على علم بأن مثل هذا النظام له أنواع كثيرة متباينة ، فإذا اعتبرنا مجلس السوفيت الأعلى مثلا كبرلمان لروسيا ، ومجلس العموم واللوردات

كبرلمان لبريطانيا ، ومجلسى النواب والشيوخ (الكونجرس) كبرلمان للولايات المتحدة الأمريكية ، لاستطعنا أن نقول إن تلك الدول الثلاث يسودها نظام برلمانى أو أن لها « حكومة برلمانية » رغم التفاوت الواضح فى كل منها ، وحكمنا هذا يقوم على أساس مدى انبثاق تلك البرلمانات من الإرادة الحقيقية لأفراد الشعب . كذلك الحال بالنسبة للفظ « نظام رأسمالى » فرغم اعترافنا بوجود مثل هذا النظام فى كثير من الدول ، فإننا يجب أن نفرق بين النواحى التطبيقية المختلفة لهذا النظام باختلاف المكان وطبيعة التقدم الاقتصادى للدولة التى تتخذمنه أسلوباً لحياتها الاقتصادية والسياسية .

وإن الدوافع التى ساعدت على ظهور االرأسمالية لم تكن معروفة فى العصور السابقة، فتطور وسائل الانتاج والتوسع فى الصناعات وتحول المجتمعات من الاعتماد على الثروة الزراعية إلى الاعتماد على الثروة التجارية والصناعية ، كل هذا أوجد الحاجة إلى تسمية جديدة ، فظهر لفظ « الرأسمالية » ليطلق على نظم متشابهة من ناحية الأسس متباينة من ناحية التطبيق . والتعميم فى اللفظ إذن لا بأس به إذا فرقنا فى ذهننا بين الصور المختلفة للنظم الرأسمالية فى شتى الدول ، ولكن الخطأ فى تفسير اللفظ هو الذى يوقعنا فى كثير من الخلط قد يتجه بنا بعيداً عن المنحى العلمى . لقد قال ماركس فى تفسيره مثلا إن « الرأسمالية جاءت نتيجة لتحول طبقة الفلاحين إلى طبقة من البروليتاريا الصناعية (الدهماء أو العامة) وما تبع ذلك من استغلال استعمارى وصراع من أجل المستعمرات ». ويقول سمبارت (W. Sombart) الذى حاول أن يصف إطار الرأسمالية

فى أواخر القرن التاسع عشر كما شاهدها فى ألمانيا « أن الدول ذات النزعة العسكرية وجدت نفسها فى حاجة شديدة إلى التوسع فى إنتاج الصناعات الثقيلة فى نفس الوقت الذى احتاجت فيه الدول المتخلفة إلى التمويل من ناحية وإلى منتجات الغرب من ناحية أخرى مما اضطر تلك الأخيرة إلى أن تربط عجلتها بأغلال الدول الغربية » .

ويفسر كتاب آخرون التطور الرأسمالى بأنه جاء نتيجة لظهور المسيحية وعدم ارتباط اليهود بتعاليم الدين مما أدى إلى تكالبهم على اكتناز الأموال وتكديسها دون رادع دينى فنشأت طبقة ثرية طامعة لا ضمير لها ، وتوغلت فى الترحيب بذلك الاتجاه الذى يزيد من ثرائها ، فمن نزعات «تجارية» فى أوائل العصر الحديث إلى استغلال رأسمالى بعد ظهور الثورة الصناعية .

ويقول اللورد كينز – الاقتصادى الإنجليزى الشهير – فى تفسير الرأسمالية أنها جاءت نتيجة تدفق المعادن النفيسة ، والتضخم النقدى والتوسع فى المشروعات وزيادة أرباحها ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع دخول الأفراد وبالأخص المنظمين الذين يحصلون على « الأرباح » وأصحاب رءوس الأموال الذين يجنون « الفائدة » . ويستخلص كينز بعد ذلك أن كل ارتفاع فى الدخل يتبعه زيادة فى الادخار الذى يؤدى بدوره إلى زيادة فى الاستثمار ، وهذا الأخير يقود الاقتصاد الرأسمالى نحو مضاعفة الدخل وارتفاع مضطرد فى مستوى المعيشة . فكأنه يوافق على وصف النظام الرأسمالى بأنه نظام تقدمى طبيعته النمو المستمر رغم الأزمات الدورية التى تعترضه نتيجة المغالاة فى الاستثمار

أو فترات الرواج التى إذا بلغت أوجها انقلبت حركة سنشاط الاقتصادى إلى فترات من الانتكاس ثم الكساد .

وأخيراً ، فإن الغالبية من الكتب الجامعية تصف الرأسمالية بأنها جاءت نتيجة للتقدم الفنى الذى أدى إلى انفصال العمل عن رأس المال كعنصرين أساسيين من عناصر الإنتاج وما تبع ذلك من تغيير فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . فكيف نفسر الرأسمالية تفسيراً واحداً يضم تلك الآراء والمظاهر ؟ إن أقرب تفسير إلى الواقع هو أن الرأسمالية كما نعرفها اليوم جاءت نتيجة تطور فى النواحى الاقتصادية والفنية والنفسية والاجتماعية للأمم ، وأن هناك ترابطاً وثيقاً بين التطور فى ناحية من تلك النواحى وما يتبع ذلك من تطور فى العوامل الأخرى ، وأن تلك العوامل فى مجموعها تكون إطاراً سياسياً معيناً يعتمد فى كيانه على ما للنواحى الاقتصادية والنفسية والبيئية من أثر على حياة الأفراد . إذا اقتنعنا بهذا الترابط أمكننا أن نكون فكرة أقرب إلى الحقيقة عن طبيعة المجتمع الرأسمالى دون أن نركز الضوء على مظهر من مظاهره وإهمال النظر إلى نواحيه الأخرى .

فمن الناحية الاقتصادية يمكننا القول بوجه عام إن اتساع النشاط أدى إلى تطور فى طرق تنظيم هذا النشاط ، فنشأت المراكز الصناعية الكبرى والمنشآت الضخمة ، وأصبح الكسب الشخصى هو الدافع الأول إلى تنظيم المشروعات ، بل قل إن هذا الدافع زاد بكثير عما كان عليه فى الماضى . أما من الناحية الفنية فقد زادت المعارف الإنسانية

واتسعت الآفاق وزادت الاختراعات والمعدات الصناعية وتطور فن الإنتاج وظهرت حضارة جديدة طابعها قدرة الإنسان على الابتكار واستغلال موارد الطبيعة ، وإذ شمل التقدم وسائل المواصلات فقد تكشفت آفاق بعيدة وإمكانيات جديدة لم تكن ميسورة من قبل .

وهذا دون شك قد خلف أثره فى نفسية الأفراد ؛ فقد تمخضت الحضارة الرأسمالية عن تطور شبيه بالتطور الذى حدث فى عصر النهضة من انصراف عن الفكر المجرد والصوفية والروحانيات إلى عالم الفنون والعلوم والجمال والأدب . فقد تمخضت الحضارة الرأسمالية عن تبدل فى المبادئ والقيم والمثل التى تقوم عليها حياة الأفراد وعلى هداها يسيرون ! فتغيرت وجهة نظر الفرد إذ أصبح ينظر إلى الحياة نظرة واقعية لا فلسفية ، وأصبح الاتجاه المادى هو الغالب على الفكر الإنسانى مما أدى إلى انحراف — اختلفت درجاته — عن الاعتبارات الأخلاقية والدينية التى هى عنصر أساسى فى تكوين المجتمعات وتغيرات القواعد الاقتصادية وتبعها فى العلاقات الاقتصادية بين الأفراد وظهور مؤسسات وهيئات من نوع لم يكن مألوفاً من قبل (مثل الشركات والنقابات والمصانع الكبيرة وما بها من أخطار العمل) ، وتطورت معها العادات والتقاليد فنشأت عنها أنظمة جديدة وتشريعات ملائمة تساعدعلى تنظيم العلاقات بين الطبقات والهيئات المختلفة فى الدولة . والتطور فى التشريع والتنظيم الاجتماعى يتحتم معه تطور فى النظم السياسية أى نظم الحكم ! وهنا اتجهت كل دولة إلى ما يلائمها أو إلى ما اقتضته ظروفها والأوضاع الاجتماعية فيها .

فالرأسمالية كنظام سياسى اختلفت هنا باختلاف الدول ، فمنها من كانت أكثر تمتعاً بالديمقراطية ، ومنها من ظلت ترزح تحت عبء الاستبداد من جانب طبقة من ذوى المال والنفوذ ، طبقة وإن سميت بالرأسمالية إلا أنها كانت فى بعض الدول أشبه بطبقة الاقطاعيين فى العصور الوسطى .

وما هى النتيجة الحتمية لكل هذا التطور ؟ إن الطابع المادى قد غلب على فئة الرأسماليين ، فهم يسعون وراء الربح الوفير ، ويسعون إلى كل ما من شأنه أن يقلل من تكلفة الإنتاج ، فمن تخفيض فى أجور العمال أو الاعتراض على زيادتها . إلى إحلال الآلات محل العمال وما يترتب على ذلك من إجحاف بمصير طبقة الأجراء ، كما أن السعى وراء الأرباح الكبيرة معناه البحث عن أكثر المشروعات الإنتاجية كسباً ، فشاهدنا اتجاه المنتجين نحو الإكثار من السلع الكمالية التى تخص الطبقات المقتدرة دون الاكتراث بالسلع الأساسية ذات الصبغة الشعبية لقلة مستوى الأرباح فى تلك الأخيرة . كل هذا أدى إلى إبراز حدة الفوارق الاجتماعية مما نتج عنها تيار فكرى منبعث من الإحساس بهذه الحدة الصارخة . فالعمال يشعرون بالغبن الواقع عليهم ، فيتجهون إلى التكتل فى شكل نقابات ، وإذا تم تنظيم هذه الأخيرة أصبحت لها أهداف ومصالح لا بد من تحقيقها . ويقف أصحاب المصالح الرأسمالية محاولين الدفاع ، عن مصالحهم التى تتعارض مع أهداف العمال ، ونصيب هذا الجانب أو ذاك من النجاح لا شك مقرون بموقف الحكومات القائمة . فمن

الحكومات من رأت أن تخفف من حدة تضارب المصالح فسارعت بالاعتراف بالنقابات وبحقوق العمال وأصدرت من التشريعات الاجتماعية والعمالية والاقتصادية ما يكفل عدم تطور هذا التضارب إلى الدرجة التى يشيع فيها التذمر العام ، ويهدد العمال بالإضراب والتخريب كما حدث فعلا فى بعض الدول . ومن الحكومات من غضت الطرف عن النواحى الإنسانية فلم ترع حقوق الغالبية من أفراد الشعب وهم طبقة العمال والفلاحين ، فتمادت فى السياسات الأنانية ، وأمثال تلك الحكومات تتكون غالباً من طبقة الرأسماليين ذوى المصالح الذين يسيطرون بنفوذهم على الحياة السياسية والسلطات التشريعية فيضمنون بذلك وأد جميع المشروعات والقوانين التى قد تضر بمصالحهم الذاتية . على أن مثل تلك الحكومات وما تنطوى عليه من نزعات استبدادية وإهدار لحقوق الطبقات الكادحة لا شك ستلقى مصيرها المحتوم ، والعبرة بأن تتدارك المصير الذى يلقى بالأمة إلى هوة من الفوضى يوم لا ينفع إصلاح ولا يجدى تنازل جزئى أو استسلام .

وناحية أخرى يجب ألا نتناساها عند دراسة التطور الرأسمالى فى الدول الغربية . ذلك أن النشاط الاقتصادى عندما اتسعت دائرته كانت القوى الدافعة له من إنتاج كبير وتوسع فى المشروعات ، كانت تلك القوى الاقتصادية ديناميكية تطورية ، هذا بينما كانت الحدود السياسية للدول — وبخاصة بعد ظهور الدول القومية واستقرارها — حدوداً ستاتيكية ثابتة. فكان من المحتم أن ينتشر النشاط الاقتصادى المتدفق من داخل الدول

الصناعية إلى خارج حدودها السياسية . حدث هذا فعلا بالنسبة لجميع الدول الأوروبية وكذا بالنسبة للولايات المتحدة فيما بعد . فمنها من وسعت دائرة نفوذها فى القارة الأوروبية كما فعلت بروسيا حين واتتها الفرصة فنجحت فى إنشاء الاتحاد الجمركى أولا ثم تكوين دولة ألمانية موحدة عام ١٨٧٠ ، ومنها من اتجهت إلى « ما وراء البحار » كما فعلت بريطانيا وفرنسا فى سياستهما الخارجية وما تبع ذلك من استعمار فى صوره ومراحله المختلفة .

الرأسمالية والاستعمار :

لا يسهل شرح معانى الاستعمار إلا بسرد تاريخى مسهب ، ولذا سنحاول هنا بسط مظاهره فى المراحل التاريخية المختلفة . فالمرحلة الأولى للاستعمار بمعناه القديم بدأت بالفترة التى اكتملت فيها أركان عصر النهضة الأوروبية ، تلك الفترة التى تقدمت فيها دول أوروبا فى شتى النواحى الفنية ، فاخترعت الطباعة والبارود وصنعت السفن ذات الحمولة الثقيلة ، وخطا فن الملاحطة وعلم الجغرافيا وسائر وسائل المواصلات خطوات واسعة ، وتقدمت كذلك أعمال التجارة والبنوك . حدث كل هذا فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر ، وبذا وجدت هوة ساحقة بين الدول الأوروبية والدول الشرقية . وظهرت طبقة التجار فى دول البحر الأبيض المتوسط ، فدفعها التنافس التجارى إلى السعى نحو مواطن الخيرات فى الهند وما جاورها من جزر ! وهى مواطن تزخر

بالمنسوجات والأحجار الكريمة ومواد الصباغة وغيرها . وكان الجو مهيئاً لطبقة التجار هذه بما وجدته تحت أيديها من سفن كبيرة وملاحين ذوى قدرة وخبرة شجعتهم على الإبحار إلى مسافات لم تكن ميسورة أو معروفة من قبل .

وكان أن شجعت الحكومات أو الدول الأوروبية تلك الطبقة من « التجار » لعلمها أن مثل ذلك النشاط يعود على الدولة « بالخير » ، وما الخير هنا إلا الاستزادة من القوة والنفوذ للدولة والكسب والثراء « للتجار » وشجعت فى الوقت نفسه الرحلات الاستكشافية ورسمت الخطط للشركات التجارية التى كانت أولى دعائم الاستعمار ومظهراً من مظاهره . وعندما كانت تلك الشركات تحس ثمة مقاومة مهما صغر شأنها من جانب الزنوج أو الهنود أو سكان جزر المحيط الهادى ، ساندتها الدول الأوروبية بإرسال الحملات البرية والبحرية المسلحة لإجبار سكان تلك المناطق على « قبول بركات المسيحية » أو « لإخراجهم من الظلمات إلى النور » « وإبعادهم عن الشهوات المادية » أو . . . إلى غير ذلك من الدعاوى الباطلة التى أشيعت للتضليل والتموية ولاخفاء الهدف الحقيقى وهو القضاء على الشعوب المستعمرة وسلب ثرواتها . وكان أن تكالبت الدول على تلك المناطق الغنية الموارد وتنافست فى بسط نفوذها مستندة فى ذلك إلى نفوذ الشركات الاستغلالية التجارية . ونجحت فى تلك المرحلة الأولى من الاستعمار ـــ كما هو معروف ـــ معظم الدول التى كانت لديها قوة بحرية متفوقة أمثال البرتغال وإسبانيا وهولندة وفرنسا وإنجلترا .

وتبدأ المرحلة الثانية من مراحل الاستعمار طبقاً لتقسيمنا التاريخى هذا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٨٠ . وهى فترة اضمحل فيها الاستعمار التجارى البحرى كما اضمحلت الأمبراطوريات القديمة، وظهرت آثار التوسع الزراعى فى أمريكا وروسيا كما ظهرت ثمرات الثورة الصناعية فى كثير من الدول التى واتتها الفرص بحكم طبيعة ثرواتها المعدنية من فحم وحديد . فى تلك الفترة أيضاً ظهرت النزعات القومية ، وتدهور ، « مذهب التجاريين » كما اضمحل الاستعمار الاحتلالى بمظهره القديم ، بينما سارعت الدول الكبرى الناشئة أمثال روسيا والولايات المتحدة إلى بسط نفوذها أينما وجدت إلى ذلك سبيلا . وكانت القوة الدافعة لهذه المرحلة من الاستعمار هى الثورة الصناعية « ومذهب الدولة » أو بمعنى آخر الرأسمالية والقومية ، وبمعنى ثالث المنظمون والممولون والمصدرون يساندهم فى أطماعهم دعاة القومية والوطنية من أفراد وحكومات .

ومرة أخرى سبق الغرب الدول الأخرى فى التطور والتقدم الفنى وبخاصة فى ميادين المواصلات والمعدات الحربية على اختلافها ، على أن التفوق فى تلك الفترة لم يكن ليقاس بالضِّعف أو بأكثر منه وإنما تباينت فيها القوى بمعدل مئات وآلاف المرات فى تأثيرها . وهكذا سخرت الثورة الصناعية لكى تضع فى أيدى الدول الغربية معدات وأسلحة لتدعيم الاستعمار لم يكن لها نظير فى العصور السابقة . ولا شك أن التطور الصناعى قد أتى بنتائج وتأثيرات اقتصادية استعمارية بقدر ما ساعد

على اضطراد نمو القوة السياسية والحربية للحكومات الأوروبية . ذلك لأن إنتاج الصناعات الحديثة فاق بمراحل إنتاج الحرف اليدوية ، فتدفق سيل من منتجات المصانع الأوروبية باحثاً عن أسواق لتصريف هذا الفائض الهائل من المنتجات التى كانت قد اغرقت الأسواق المحلية رغم الزيادة المضطردة فى عدد السكان . وليس أدل على ذلك من مقارنة أرقام التجارة العالمية فى فترتين ، فقد زاد التبادل التجارى من ١٠ بليون دولار عام ١٨٧٠ إلى أن أصبح ٦٥ بليون دولار فى عام ١٩٢٧ . وهكذا زادت الأرباح الصناعية وتراكمت رءوس الأموال السائلة فى أيدى الأفراد فبدءوا يفكرون فى استغلالها للحصول على المزيد من الثراء والربح .

وهكذا بدأت المرحلة الثالثة من الاستعمار — وأصبح الأمر لا يقتصر على مجرد البحث عن أسواق لتصريف المنتجات أو مناطق غنية بالمواد الخام ، وإنما تعداه إلى البحث عن نواح لاستثمار الفائض من رءوس الأموال الغربية التى ضاقت بها المشروعات المحلية . وكانت الفرصة سانحة مرة أخرى بالنسبة لدول الغرب ! أقاليم غنية بالموارد والأيدى العاملة، ذات طاقة استهلاكية كبيرة وإن أعوزتها رءوس الأموال مما دعا إلى بقائها فى حالة ركود وتخلف اقتصادى . فما كان من الغرب إلا أن أسرع لتصيد الفرص وتحصيل الأرباح على حساب تلك المناطق . ففى الفترة ما بين ١٨٨٠ — ١٩١٠ اقتسمت الدول الكبرى فيما بينها جميع مناطق العالم ، ودخلت دول جديدة كبرى مثل ألمانيا وإيطاليا — بل وحتى اليابان — تتنافس على مناطق النفوذ ، حتى لم يبق شبر من أراضى

العالم إلا وقد ابتعلته هذه الدولة أو تلك . أما الدول الأخرى من صغرى ومتوسطة فمنها ما أبقت على ما تمتلك ، ومنها ما خرج من الصراع خاسراً ، ومنها ما وقع فريسة لمطامع الدول الكبرى . وهكذا أصبح الصراع فى الميدان الدولى صراعاً اقتصادياً وسياسياً ، صراعا من أجل القوة الاقتصادية للدول وتنافسها على النفوذ الاقتصادى ، وصراعا بين دول كبرى تتنازع السيطرة على العالم .

وليست هناك نظريات عامة أو مبادئ يمكن جمعها فى صعيد واحد لإظهار الدوافع والمظاهر التى تؤدى إلى الاستعمار وتدعيم المستعمرات . فقد تكون الأساليب متشابكة وقد تكون مختلفة ، وما تسفر عنه سياسة معينة فى أقليم قد لا تسفر عنه فى أقليم آخر . قد يكون الاستعمار وسيلة لاستعمار أوسع ، وقد يكون الاستعمار فى أبشع مظاهره رغم أنه خلو من مظهر الاحتلال الأقليمى . وإن شئنا أن نجمع الأساليب المختلفة التى استخدمها الاستعمار بطريقة أشبه « بالقوانين العامة » لقلنا ما يلى :

تختار الدول الاستعمارية بقعة غنية بالموارد ، تحكمها دولة ضعيفة حكماً واهناً ، أو بها حكومة محلية متخاذلة مستضعفة . وإذا كان للدولة المستعمرة شركات تجارية أو أصحاب رءوس أموال أو مستثمرون أو ذوو مصالح فى تلك المناطق « المحتلة » ، فإن الدولة المستعمرة هذه تتظاهر برغبتها فى حماية تلك المصالح ، وتتمادى فى التظاهر — سواء عن حقيقة أو عن وهم — بشكواها مما يتهدد مصالحها على أيدى الأهالى المحليين

فى تلك المنطقة ! أما الدول التى ليست لها مصالح استعمارية فإنها تحاول إيجاد هذه المصالح وذلك بأن تدفع الباحثين عن الأرباح والمستثمرين والمموليين إلى دخول الميدان الاقتصادى فى تلك المناطق التى ترغب فى استعمارها وهكذا تتعاون الدولة مع طبقة المموليين وأصحاب المشروعات من الرأسماليين إذ أن هذا التعاون هو الكفيل بتثبيت أركان الاستعمار . وبذا توجد الدولة الاستعمارية لنفسها حجة الدفاع بالقوة عن مصالح الأفراد من رعاياها ، كما أنها فى الوقت ذاته تستغل أصحاب المشروعات والمصالح لتدعيم أهدافها السياسية . وخلال مناوراتها هذه ، نجد الدول الاستعمارية تنظر بعين الحذر إلى ما حول مناطق نفوذها من مصالح الدول الأخرى ! فإذا وجدت أن تلك المصالح تتضارب مع أهدافها ومصالحها الخاصة ، وإذا أيقنت أنها ستجد منافسة شديدة فإنها تأخذ فى دراسة الموقف عندما تقدم على تنفيذ خططها الاستعمارية لترى ما إذا كان من الحكمة أن تتحدى منافسيها أم تتفق معهم . وهكذا فإننا نجد أن الدول الاستعمارية قد تتضارب وتتنازع من أجل الأطماع كما حدث فعلا خلال التاريخ الحديث ، كما أننا نجدها فى كثير من الأحيان قد اتفقت وتصادقت اتفاق اللصوص على اقتسام الغنائم . وغالباً ما نجد الدول الاستعمارية تفضل سياسة التفاهم بتأييد بعضها بعضاً فى سياسة استعمارية حتى لا يؤدى تنازعها أمام الدول الأخرى إلى افتضاح أمرها أمام الرأى العام العالمى . والتاريخ المعاصر ملىء بأمثال تلك السياسات التى تساند فيها الدول الاستعمارية بعضها البعض ! ولعل تأييد أمريكا

أخيراً لسياسة فرنسا فى شمال أفريقيا رغم علم حكومة الولايات المتحدة بما فى ذلك من إضرار بمصالح العرب ومخاطرة بصداقة الشعوب العربية ، لعل ذلك التأييد خير دليل على الرباط الذى يجمع بين الدول ذات المصالح الاستعمارية والتى تجعل من استغلال الشعوب أمنية مشتركة بينها، ومن الاستعمار هدفاً تتآزر على توطيده .

وإذن فعلى من نلقى تبعة الاستعمار ؟ أعلى نظام الرأسمالية أم على النزعات القومية والعنصرية ، أم على نزعات السيطرة وجنون «الهيبة» والتسلط ؟ هل حقيقة أن الشعوب تستعمر الشعوب ؟ أو أن الأقليات التى تسير سياسة الحكومات هى التى تدفع تلك الأخيرة إلى اتباع سياسة معينة لتحقيق مصلحة ذوى النفوذ الرأسمالى ؟ وهل الصحيح هو عكس ذلك ، من أن الدول هى التى تسعى إلى توطيد أركانها وإعداد قوتها ، وأنها إذ تفعل ذلك تعتمد على طبقة الرأسماليين فى تحقيق أهدافها ؟

الواقع أن نفوذ المنتجين والمستهلكين يلعب دوراً كبيراً فى حياة الأمم وسياسة الدول . إننا نستطيع القول بأن المنطق الاقتصادى يشير إلى أن مصالح المنتجين والمستهلكين ليست متضاربة بل متكاملة . فكل عضو فى المجتمع يساهم فى نشاط إنتاجى ، سواء أكان عاملا أم موظفاً أم صاحب مشروع صغير ، وأن هذا الفرد هو فى الوقت ذاته ضمن فريق المستهلكين الذين « يشترون » سلع وخدمات الغير . ولكن عالم الرأسمالية حاد عن هذا المنطق ، فقد أوجد من المنتجين فئة قليلة تنتج فوق طاقتها وتعتمد على الإعلان والتأثير على المستهلكين فى تصريف

منتجاتها ، والغالبية الكبرى من المستهلكين هم العمال والمواطنون الذين يعملون لحساب كبار المنتجين . وللمستهلكين رغبات ومصالح أهمها خفض الأسعار وبالتالى خفض تكاليف المعيشة مع وفرة السلع والخدمات الضرورية سواء أكانت من الإنتاج المحلى أم الأجنبى . بيد أن هؤلاء المستهلكين غالبية ضعيفة يعوزها التنظيم ! وينقصها الوعى الاجتماعى الذى به تتحرى حقيقة ما ترمى إليه الحكومات من اتباع هذه السياسة أو ذاك الاتجاه . فتلك الغالبية الضعيفة فى المجتمع الرأسمالى المألوف لا تملك القوة ولا النفوذ ولا السلطة السياسية التى بها تؤثر على التشريعات والأنظمة بالقدر الذى يتناسب مع عددها وفى الاتجاه الذى يحقق مصالحها وأمانيها . وقد قال هارولد لاسكى عميد الكتاب الاشتراكيين المحدثين فى هذا الصدد : « إن القوة تعتمد على عناصر هامة هى الشعور بالتملك ، والتطبع على النظام وتنسيق الجهود ، والقدرة على إظهار نتائج إيجابية . فنحن نجد الطبقات الفقيرة فى المجتمعات الديمقراطية (الرأسمالية) تعوزها تلك العناصر الهامة . فالفقراء ينقصهم الوعى الكافى لتحديد ما فى مقدورهم صنعه لو تضافرت جهودهم لخدمة مصالحهم ، كما أنهم لا يملكون القدرة على الاتصال المباشر بحاكميهم . ولذلك فإن أية محاولة فى هذا الصدد من جانب الطبقة الفقيرة حتى فى النظم الديمقراطية تحمل معها مخاطرة بمصالحهم (بالنسبة للضغط الذى قد يسلط عليهم لكبتهم) بينما نجاحهم فى تحقيق نتيجة إيجابية غير مكفول ولا مضمون . فقلما نجد بين أيديهم الوسائل اللازمة لنيل رغباتهم ومصالحهم ، ويندر أن

يكونوا قد درسوا تلك المصالح وفهموا كيفية تبلورها والدفاع عنها . إنهم يكافحون باستمرار فى جو يسوده (مركب النقص) ونفسية متأثرة بالخضوع والإذعان لإملاء الغير دون أن تكون لديهم فكرة عن الثقة الاجتماعية تلك الثقة التى لا يولدها إلا التمرس بالسيطرة والتحكم وإملاء الأوامر (أى التعود على الانتماء للطبقة الحاكمة). فغالبية الشعب من الفقراء تتخبط فى تقديرها لحقيقة المجتمع وتلومه لأنها توارثت أوضاعاً لا تستطيع التخلص منها . إنها حقيقة لا تنكر أن الدول التى تبنى دعائمها على مبدأ ديمقراطى سليم شامل تكون قد خطت أكثر من غيرها نحو الطريق لتحقيق صالح الجماعة ــ ولكن التاريخ خلو من أى دليل مادى يثبت أن الدولة تستطيع من تلقاء نفسها وبطريق مباشر أن تقدر النتائج الاجتماعية للفوارق الاقتصادية » .

وواضح من رأى لاسكى هذا أنه يشك فى قدرة الغالبية الفقيرة على انتزاع حقوقها فى مجتمع رأسمالى تفترض فيه الأسس الديمقراطية ، كما يشك فى أن الحكومات أو الدول التى يسيطر عليها طبقة ذوى النفوذ الاقتصادى ستهب من تلقاء نفسها وبمحض إرادتها حقوقاً وإمكانيات للغالبية الضعيفة تمكنها من انتزاع حقوقها على حساب الطبقة الحاكمة . وبمعنى آخر ، ليس من المحتمل أن حكومة يسيطر عليها طبقة من الرأسماليين حتى فى دولة ديمقراطية يمكن أن تتخلى عن مطامعها ومصالحها وتضحى بأموالها وآمالها فى سبيل إسعاد الغالبية المغبونة غير المنظمة والتى لم يكتمل وعيها وتنظيمها . وهكذا تعيش الغالبية على أمل أن يأتى اليوم الذى تنقذ

فيه من براثن استبداد الرأسمالية وتخرج من هوة المهانة والإذلال إلى ساحة المجتمع السليم حيث المساواة فى الحقوق وحيث العيش الكريم ، وحيث يحكم الأمة أفراد من الشعب لا مطامع لهم وإنما تحدوهم الرغبة الخالصة فى رفع شأن أمتهم وإرساء أركان العزة والكرامة والعدالة الاجتماعية بين سائر أفراد الشعب على السواء .

وطالما أن هذا التغيير لم يتحقق فإننا نجد فى المجتمعات الرأسمالية أن من فى يدهم سلطة الإنتاج ومن فى يدهم النفوذ السياسى هم كبار أصحاب الأعمال وأقطاب الصناعات والشركات الكبيرة ، المالكون لعناصر الإنتاج من الممولين وأصحاب البنوك وكبرى المؤسسات التجارية والصناعية الذين يعمل تحت رئاستهم وتوجيههم جيش غفير من الطبقة العاملة . وهؤلاء الأفراد الذين يمثلون الأقلية ينظمون الإنتاج بدافع الربح ، والأرباح تتوقف على الأسعار ، والأسعار بدورها تتوقف على قوانين الطلب والعرض. فإذا أغلقت مثلا أبواب الدولة فى وجه المنتجات الأجنبية ، أو فرضت عليها ضرائب جمركية باهظة ، اقتصرت السوق الداخلية على الإنتاج المحلى فترتفع أسعاره ويجنى المنتجون ثمار ذلك دون التفكير فى مصلحة المستهلك الذى غالباً ما يكون دخله المتواضع حائلا دون حصوله على كثير من السلع الأساسية التى لا قدرة له على دفع ثمنها . هذا مثل من كثير ، ولعل الصفحات التالية ستلقى الضوء على نواح أخرى من أثر الرأسمالية ونفوذ الطبقة الرأسمالية فى الدول التى تغلغل هذا النظام فى حياتها الاقتصادية .

الرأسمالية والسياسة الدولية :

قد يحاول فريق من الناس أن يدافع عن الرأسمالية ، فيعدد محاسنها من ناحية ثم يدعى أن طبقة الرأسماليين ليست مسئولة عن سياسات الدول الاستعمارية ، ولا دخل لها بالأساليب الماكيافيلية أو السياسية المادية التي قد تتبعها بعض الدول فى علاقتها مع العالم الخارجى . ودعاة هذا الرأى يستندون إلى أن الدول فى علاقتها تمثل وحدات سياسية وكياناً قائماً بذاته وأن كل دولة تحاول تدعيم مركزها على حساب الدول الأخرى لا لصالح طبقة معينة وإنما لصالح الدولة نفسها ولصالح شعبها . وترى أصحاب هذا الرأى يسوقون لك الحجج بأن الدولة حتى وإن كانت تحكمها طبقة رأسمالية تحاول حماية مصالحها كدولة لها كيان سياسى وتمثل وحدة من القوى تتصارع مع قوى أخرى مماثلة ، فلا يعقل إذن (هكذا يقال لنا) أن نحاول السلطة الحاكمة خدمة المصالح الرأسمالية إذا كان هذا يتعارض مع مصلحة الدولة أو يتسبب فى تعريضها للخطر . مثل هذا الرأى أبعد ما يكون عن المنطق السليم ، فكيف يمكننا أن نفرق بين مصالح الدولة كوحدة سياسية وبين مصالح أفرادها ؟ إن السياسيين فى الدول الرأسمالية غالباً ما يمثلون مصالح ورغبات معينة ، وإذا نادوا باتباع سياسة معينة بدعوى أن تلك السياسة إنما تخدم الأمة أو هى من قبيل صيانة كيان الدولة أو المحافظة على رفاهية شعبها ، فإنما يوهمون الرأى العام بسلامة نياتهم ، والواقع أن تلك التصريحات الجوفاء والنداءات الرنانة إنما تخفى

وراءها أغراضاً ذاتية ألا وهى صون مصالح الطبقة الحاكمة .

إننا لا ننكر بطبيعة الحال أن بعض الحكومات فى الديمقراطيات الرأسمالية قد فعلت الكثير لصالح العامة من الشعب ، وأنها إذا نادت بتقوية الدولة اقتصادياً وسياسياً فإنما تنادى بذلك ليقينها أن البناء القوى خير أداة لصون مركز الدولة وهيبتها فى الميدان الدولى . ولكن هذا الوضع لا ينفى أن الغالبية الكبرى من الدول الرأسمالية إنما يسيطر على حكوماتها ذوو النفوذ من الرأسماليين ممن يضعون أرباحهم ومصالحهم فى المرتبة الأولى من الأهمية ثم يشوهون الحقائق ويلهبون مشاعر الطبقات الفقيرة بدعاوى القومية وحفظ كيان الدولة ضد الأخطار الأجنبية . حقيقة إن مثل تلك الدول تستخدم السلاح الاقتصادى فى تقوية مكانتها ، فتسخر أصحاب النفوذ المالى والتجارى فى اتباع شتى الأساليب التى تحقق أغراضها مثل الضغط المالى على بعض الدول أو المقاطعة أو منع الاستيراد والتصدير . والدول تتبع مثل هذه السياسات فعلا طالما أنها لا تتعارض مع مصالح أصحاب النفوذ المالى من أفرادها ، إذ يندر أن نرى دولة تداوم على اتباع سياسة خارجية ضارة بمصالح طبقة معينة بل المعقول هو العكس . أضف إلى ذلك أن بعض الحكومات قد تجر الدولة إلى سياسة اندفاعية خطرة كأن تقحم شعبها فى حرب بدوافع اقتصادية لا يفيد من ورائها إلا الطبقة الرأسمالية ودون أن يكون للشعب رغبة فعلية فى خوض تلك الحرب ، وفى أغلب الأحيان دون أن تكون عامة الشعب على علم بحقيقة الأمور .

وتبدو تلك الظاهرة واضحة فى ميدان الاستثمار الخارجي ؛ فإن انتقال رءوس الأموال عبر حدود الدولة السياسية باحثة عن مجالات الاستثمار يحقق منفعة مزدوجة للأفراد من ناحية ما يجنون من أرباح ، وللدولة من حيث زيادة نفوذها ومكانتها الاقتصادية فى العالم الخارجي . لذا دأبت الحكومات وبخاصة فى القرن العشرين على تأييد الاستثمارات الخارجية وتوجيهها الوجهة التى تتفق ومصالح الدولة السياسية . لقد مرت فترة فى تاريخ الدول الأوروبية جديرة بأن تسمى فترة « دبلوماسية الاستثمار » حيث كانت القروض الخارجية وتنظيم الاستثمارات الخاصة كثيراً ما تحقق نتائج لا يتيسر تحقيقها بالحروب الدامية دون خسائر تفوق ما يكتسب من ورائها . ولم تكن الاستثمارات الخارجية قاصرة على الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وإنما تدفقت سيول رءوس الأموال من الدول المتوسطة والصغرى كبلجيكا وهولندة وسويسرا وأصبحت الدول تعتبر أن حماية تلك الاستثمارات الخاصة بالأفراد (هذا بالإضافة إلى الاستثمارات الحكومية) هى من الواجبات والالتزامات التى تقوم بها الدولة فى ميدان السياسة الخارجية .

وواضح من إحصائيات الاستثمارات الخارجية أن فى أرقامها دلالة واضحة على مركز الدول ونفوذها فى الميدان الدولى . فزيادة الاستثمارات الخارجية أو نقصها غالباً ما يكون دليلا على ارتقاء الدولة أو تدهورها بين الدول الكبرى ذات الهيبة والنفوذ. لقد كان هذا حال الولايات المتحدة فى الفترة ما بين الحربين (حتى الأزمة الكبرى عام ١٩٣٠) حيث زادت استثماراتها

الخارجية من ٢,٥ بليون دولار إلى ما يقرب من ١٨ بليون دولار ، ولولا الأزمة الكبرى وإفلاس بعض الحكومات لاستمر هذا السيل من هجرة رءوس الأموال الأمريكية إلى الخارج دون انقطاع . حدث هذا فى الوقت الذى كانت فيه استثمارات الدول الكبرى الأخرى فى انخفاض مستمر مما كان له أثره فعلا فى تزعزع مركزها الاقتصادى بينما كانت الولايات المتحدة تسعى قدماً نحو المركز الاقتصادى الأول فى العالم .

وليست الاستثمارات ظاهرة اقتصادية محضة كما يدعى البعض ، وإنما هى جزء متمم للسياسة الخارجية للدول وبخاصة الاستعمارية منها ، كما أن الاستثمار الأجنبى نفسه غالباً ما يكون مظهراً مقنعاً للون جديد من الاستعمار دون أن يصحبه غزو الأراضى واحتلالها. فالحكومات فى الدول المصدرة لرءوس الأموال تفخر دائماً باستثماراتها الخارجية وبالزيادة المطردة فيها ، وتسعى جادة لكى تستغل القوة المادية التى يمتلكها الممولون فى تحقيق أغراض سياسية . هذا بينما نرى حكومات الدول المستوردة لرءوس الأموال تنظر دائماً بعين القلق والحذر « لغزو » الأموال الأجنبية فتسعى من جانبها إلى أن توقف هذا الخطر ما استطاعت إليه سبيلا. وقد تختلف الأساليب التى تستعملها الدول للتحكم فى تيارات رءوس الأموال المستثمرة فى الخارج وذلك إما بأساليب إيجابية أو وقائية ، أن تنصح بتشجيع الاستثمار فى جهة معينة وتوصى ضده فى جهة أخرى . وغالباً ما تفرض الحكومات قوانين من شأنها تحتيم الحصول على موافقة رسمية من الجهات المختصة قبل السماح بدخول سندات أو أسهم أجنبية سوق رأس المال

المحلية . ويفهم من تلك الإجراءات أن الحكومات تفرض رقابتها على الاستثمار الخارجى وهى بذلك تتعهد ضمناً بأن تؤيد أصحاب رءوس الأموال من المواطنين بالطرق الدبلوماسية إذا ما لحق الضرر بمصلحتها ، كما أن عدم موافقة الحكومات على توجيه الاستثمار بجهة من الجهات ينطوى على إيعاز بعدم رضاء تلك الحكومات عن سياسة الدولة التى تسعى لعقد القروض أو طلب مساهمة الأجانب فى مشروعاتها . وكثيراً ما رفضت الحكومات الترخيص لأفرادها بالمساهمة فى تمويل مشروعات بعض الحكومات الأجنبية بسبب تشككها — أو عدم قدرتها السياسية — فى ضمان حقوق المستثمرين قِبَل الدولة المقترضة .

وهكذا نجد أن رءوس الأموال لا تتجه وجهة « فردية » أو « اقتصادية» بحتة بسعيها وراء الربح والمشروعات الأجنبية النامية المضمونة ، ولكنها تتجه وجهة « قومية » و « سياسية » وفق ما تمليه الحكومات إما بالرقابة الفعالة أو بالإيعاز إلى المستثمرين . ولا يقتصر سبب التوجيه على مجرد التشكك فى قدرة الدول المقترضة على سداد ديونها أو حماية الممولين من أخطار الإفلاس والاختلاس ، بل إنه يتعداه إلى تدخل فعال بدوافع سياسة خارجة عن النواحى الاقتصادية البحتة كسلامة المشروع من الناحية الفنية أو الاقتصادية . فمثلا قد تمتنع حكومة عن الإقراض ، أو تمنع أفرادها من توجيه رءوس الأموال ، إذا رأت أن فى ذلك تدعيما لاقتصاديات دولة « معادية » سواء أكانت العداوة قائمة أم محتملة . وبالعكس قد نرى الدول تشجع الممولين على المساهمة فى قروض دولة

أجنبية تريد مساعدتها فعلا حتى تضمن ولاءها فى الميدان الدولى . ولعل الولايات المتحدة مثال واضح لذلك ، فهى قد ضمنت صداقة وولاء كثير من الدول الأوروبية فى السنين الأخيرة لا لسبب إلاّ لكونها دائنة لتلك الدول بملايين الدولارات .

لا شك إذن فى أن الدول تمانع فى إعطاء القروض أو تحرمها تحريماً باتاً إذا كانت تهدف إلى الحصول على امتيازات سياسية واقتصادية ومالية من حكومة دولة أخرى تسعى إلى الحصول على رأس مال أجنبى . وليست هذه بدعة جديدة استحدثتها سنوات ما بعد الحرب الثانية ، وإنما هى فكرة ناتجة عن طبيعة النظام الرأسمالى وما يترتب عليه من وجود فائض وفير من رءوس الأموال ، وتفكير الحكومات فى استغلال هذا الفائض لا لمجرد ثراء الدولة وارتفاع شأنها فى الميدان الاقتصادى وإنما لتحقيق مآرب سياسية خفية ونيات استعمارية مقنعة . لقد شرح الرئيس الأمريكى « تافت » تلك المآرب فى خطاب له فى الكونجرس عام ١٩١٢ — فى وقت لم تكن فيه الولايات المتحدة قد ظهرت بعد فى مقدمة الدول الدائنة . قال تافت مفسراً سياسة حكومته : « إن دبلوماسية الحكومة الحاضرة تتمشى مع التطور الحديث فى التبادل الخارجى ، وهذه السياسة تهدف إلى إحلال الدولار محل رصاص البنادق . أنها سياسة تروق دعاة المبادئ الإنسانية والعواطف المثالية بقدر ما تتمشى مع ما تمليه السياسة الرشيدة القائمة على حقائق استراتيجية ، وبقدر ما تتمشى مع الأهداف التجارية المشروعة . وهى فى الواقع مجهود يراد به توسيع نطاق التجارة الأمريكية

اعتماداً على المبدأ البديهى وهو أن حكومة الولايات المتحدة ستؤيد بكل قواها كل استثمار أمريكى مشروع فى الخارج طالما أنه يعود على بلادنا بالمنفعة » .

خلاصة ذلك أن الحكومات التى تنادى بتحريم الاستثمار فى بلاد معينه أو تسخيره فى خدمة مصالح دول معينة أو توجيهه حيث يقع نفوذها السياسى أو حيث تريد خلق هذا النفوذ إنما تخرج بذلك الاستثمار من نطاق الظاهرة الاقتصادية إلى نطاق سياسة القوى أو السياسة المادية . ولا شك فى أن الممولين وأصحاب البنوك يحققون الضمان لأرباحهم وثرائهم إذا ما تظاهروا بحمل لواء الوطنية . فهم ينادون بحماية مصالحهم فى الخارج فى الوقت الذى يحققون فيه ربحاً وفائدة من وراء هذا « المظهر الوطنى » . ومن جانب آخر نجد أن السياسيين القوميين من دعاة الوطنية يسعون للنجاح فى الميدان الدبلوماسى للحصول على مزيد من النفوذ السياسى أو توسيع رقعة الاستعمار الاقتصادى ، فهؤلاء يضعون نصب أعينهم الحقيقة الملموسة وهى أن أصحاب الأعمال أو الممولين أداة سهلة طائعة لتنفيذ سياسة القوى . وهنا نجد مرة أخرى أن ظاهرة المنفعة المتبادلة تجمع بين الوطنى المتحمس والباحث عن الأرباح ، فتجمع بين السياسى الذى يقنع شعبه بسلامة سياسته وصاحب رأس المال الذى يبحث عن مصلحته الرأسمالية والذى يوعز بدوره إلى الحكومات إلى اتخاذ هذا أو ذاك من الإجراءات فيجد منها أذناً مصغية وصدراً رحباً . فإذا قلنا إن الاستثمارات الخارجية قد حملت معها مساوئ كثيرة وأهدافاً استعمارية

فى بعض الدول الضعيفة أو المتخلفة ، فإننا لا نقصر تلك المساوئ على شيء مجرد هو السياسة الاستعمارية أو ضغط الدول ، وإنما يجب أن نضع الأمور فى نصابها وأن نعرف موطن العلة وهو أن مصالح أفراد الطبقة الرأسمالية — وغالبيتهم ممثلون فى الحكومات الرأسمالية — وكذا مصالح الدول كوحدات سياسية إنما تسيران جنباً إلى جنب يكمل كل منهما الآخر .

الاحتكار ومساوئه

إن ظاهرة الاحتكار وما تحمله من المساوئ تعتبر من الظواهر الواضحة التى ينتقد على أساسها النظام الاقتصادى الرأسمالى ؛ فهذا النظام الذى يفترض وجود المنافسة الحرة الكاملة بين المتنجين قلما يقوم فعلا على تلك الأسس من المنافسة ، بل كثيراً ما ينقلب إلى احتكار من جانب المنتجين وتعاونهم على رفع الأسعار وتحديد الكميات المنتجة مما يلحق الضرر بالمستهلك ويحرمه من التمتع بتلك الحرية المزعومة التى يقال إن النظام الرأسمالى يكفلها له . بيد أن شرور الاحتكار بأنواعها قد تعدت الميدان المحلى وتجاوز مداها الميدان الخارجى حيث تكوّن الاتحادات الاحتكارية الدولية أو « الكارتلات » التى تهدف إلى تحديد الأسعار وتخصيص أنواع الكميات المنتجة والمصدرة وتقسيم مناطق التسويق وتوزيع الأرباح بين أعضاء الاتحاد الاحتكارى ؛ إلى غير ذلك من الأهداف التى تخدم المنتجين وحدهم دون مراعاة لمصالح المستهلكين . وقد يحاول

بعض الكتاب أن يدافع عن النظام الرأسمالى بقوله : إن الأساليب الاحتكارية دخيلة عليه، وإنه نظام يفترض الحرية التامة والمنافسة الكاملة فى الإنتاج حيث يدفع هذا التنافس إلى خفض التكلفة وبالتالى خفض الأسعار للمستهلكين . والواقع أن هذا السبب هو بعينه الدافع الذى يتجه بالمنتجين إلى تكوين الشركات الاحتكارية حتى لا تلحق بهم الخسائر من جراء المنافسة وانخفاض الأسعار ، والقول بأن النظام الاقتصادى الرأسمالى غير مسئول عن مساوئ الاحتكار قول مبالغ فيه كما أنه بعيد عن الواقع ، فنحن لا نعيش فى عالم الرأسمالية النظرية أو الأسس الاقتصادية النظرية، وإنما نعيش فى عالم واقعى تسوده المساوىء التى تمخض عنها النظام الراسمالى ومنها مساوئ الاحتكار .

وقد شاهدنا كيف أن الاتحادات الاحتكارية التى تضم عدداً من الشركات يكون لها نفوذ ومكانة دوليان إذا كانت تنتج نسبة كبيرة من الإنتاج العالمى لسلعة معينة ؛ فمثل تلك الاتحادات تحتكر براءات الاختراع وتراخيص الإنتاج ، ومناطق التسويق ، كما تفرض السعر الذى يتراءى لها ، بالإضافة إلى تضحيتها بجودة السلع طالما أنها على يقين من أن أحداً لن ينافسها فى تصرفاتها وتحكمها . وواضح أن من الأساليب الأولى التى تتبعها الاحتكارات الدولية تحديد الكميات المنتجة بالقدر الذى الذى يحقق بيعها بالثمن الذى تفرضه ، ولا يخفى ما فى ذلك من تعطيل لموارد أولى بالبشرية أن تتمتع بها . وتعطيل الموارد على هذا النحو وتركها دون استغلال رغم وجود الفرص والأيدى العاملة ورءوس الأموال اللازمة،

يتعارض تمام المعارضة مع الهدف الأساسى للتنظيم الاقتصادى ألا وهو رفاهية الأفراد . ويكفى أن نسوق هنا مثلا واحداً من عشرات الأمثلة لإيضاح المضار التى تسببت فيها السياسة الاحتكارية لبعض الشركات الاستغلالية ؛ فقد حدث أن كان إنتاج « الكينا » قاصراً قبل سنى الحرب الأخيرة على شركة هولندية تعمل فى جزر الهند الشرقية (أندونيسيا) وكانت سياسة تلك الشركة أن تحد من إنتاج الكينا إلى الدرجة التى تؤدى إلى ارتفاع أسعارها فى السوق العالمى . وهكذا كان المساهمون فى تلك الشركة يحققون أرباحاً خيالية بينما كان الأفراد فى الهند والملايو وسيلان يهلكون بالآلاف — بل بالملايين — نتيجة تفشى وباء الملاريا بينهم وعلمهم قدرتهم على دفع ثمن الدواء الذى شاءت حكمة الله أن ينبت أشجاره بوفرة فى المناطق المجاورة لهم . ويضيق المقام هنا عن سرد العشرات من أمثال تلك الحقائق التى إن دلت على شىء فهى تدل على مدى مسئولية الرأسمالية وأطماع الرأسماليين فى التحكم والإضرار بالغالبية الفقيرة من شعوب العالم .

الاقتصاد الرأسمالى ونواحى فشله :

لن يتسع المجال هنا للدخول فى نقاش مطول حول ما يدعيه علماء الاقتصاد من فوائد حققها الاقتصاد الرأسمالى ، أو ما يقال من أنه يقوم على أسس سليمة حققت رفاهية المجتمع ورفع مستوى الأفراد . ولا حاجة بنا للاسهاب فى تتبع تلك الادعاءات ومدى صحتها ، وليس الغرض الذى

نبتغيه هو مجرد إنكار ما كان للرأسمالية من فضل التقدم والابتكار خلال السنين التى خطا فيها العالم تلك الخطوات الواسعة نحو الحضارة الصناعية الحديثة ؛ فإنكار تلك الحقائق يخرجنا عن نطاق البحث العلمي المحايد ، كما أن المبالغة فى تبيان فضائل الاقتصاد الرأسمالى كثيراً ما كانت تخرج بالكاتب من ميدان العلم إلى ميدان الدعاية . على أن هدفنا فى ختام هذا الحديث عن الرأسمالية إظهار النواحى التى أخفق فيها النظام الاقتصادى الرأسمالى حتى نهتدى بعد ذلك إلى دراسة النظم الأخرى التى حاولت علاج هذا الإخفاق .

وإذا تكلمنا عن فشل الاقتصاد الرأسمالى فإننا لا نعنى تلك المشاكل الاقتصادية أو الأزمات الدورية التى قد نجد لها الحلول المؤقتة ؛ فلا نعنى مثلا ظهور بعض الأزمات العارضة التى تنتج عن كساد صناعة معينة أو ضعف النظام المصرفى أو تدهور أسعار بعض السلع ، أو عن انخفاض معدل الفائدة وضياع ثروات فريق من الأفراد . إننا لا نعنى مثل تلك الظواهر أو المشاكل المحدودة ، وإنما الغرض هو أن نبين الأسباب الجوهرية أو الأساسية لفشل الاقتصاد الرأسمالى ، ونقصد بالفشل هنا جميع نواحى الخلل فى الجهاز الاقتصادى الرأسمالى ، ذلك النوع من الخلل الذى لا يمكن علاجه بحل مشاكل منفردة أو أزمات عرضية وإنما بتغيير جوهرى فى الجهاز الاقتصادى نفسه .

من ذلك أن الاقتصاد الرأسمالى يقوم على أسس « نقدية » ، يقوم على الأثمان والقيمة والثروة وتكاليف الإنتاج والأرباح وكلها علاقات

نقدية قد لا تكون لها صلة بالرفاهية المادية التى نريد تحقيقها لأفراد المجتمع . فالمنظمون والمنتجون يقيسون تصرفاتهم طبقاً لارتفاع أو انخفاض الأسعار ، فيتوسعون فى ناحية ويحجمون عن استثمار معين تبعاً لمدى كسبهم فى هذا أو ذاك . وإذا قام المجتمع على هذا الأساس تغيرت القيم الأخلاقية فيه ، فالشخص « الناجح » هو الذى يحقق أكبر ربح ويظفر مشروعه بأعظم كسب حتى وإن كان فى مركز احتكارى يساعده على ذلك .

ولعل من أبرز العلل الاجتماعية فى الاقتصاد الرأسمالى عدم المساواة من الناحية الاقتصادية وتوزيع الدخل القومى توزيعاً أبعد ما يكون عن أسس العدالة . ففى المجتمع الأمريكى مثلا — ذلك المجتمع الشهير بفريق أصحاب الملايين — نجد أن ثلث الدخل القومى يقع من نصيب الطبقة الفنية التى تمثل ١٠٪ من الأفراد ، هذا بينما نجد أن الطرف الآخر من السلم الطبقى (١٠٪ من أصحاب أقل الدخول) لا يزيد نصيبهم على واحد فى المائة من الدخل القومى . وهذا فى المجتمع الأمريكى الذى يوصف دخل الطبقات الأجيرة فيه بأنه من أعلى المستويات التى يحصل عليها الأجراء فى العالم ، فما بالنا بالمجتمعات المتخلفة التى لم تصل الغالبية فيها بعد إلى هذا المستوى من المعيشة ! ! . وجدير بالذكر أن التفاوت فى الدخل معناه التفاوت فى القدرة الشرائية ، فيقتصر استهلاك السلع المرتفعة الثمن على طبقة ذوى الدخل المرتفع ، وتظهر لنا علة اجتماعية واضحة ألا وهى العيش الرغد والبذخ المتطرف لفريق من أفراد المجتمع بينما تعيش الغالبية فى ضيق وضنك محرومة من الكثير من ضروريات الحياة ولا أمل لها فى الوصول

إلى مصاف الطبقات العليا التى تتمتع بمستوى عال من المعيشة . والتفاوت فى الثروات فى المجتمع الرأسمالى معناه تفاوت فى فرص التعليم بدرجاته المختلفة ، فتصبح الأعمال والوظائف التى تتطلب خبرة وثقافة عاليتين مقصورة على الطبقات المقتدرة إلا إذا تدخلت الحكومات ففتحت أبواب التعليم للأكفاء من ذوى الدخول المنخفضة .

وكما يأتى التفاوت فى الثروات نتيجة استحواذ طبقة معينة على رأس المال كعنصر هام من عناصر الإنتاج ، فإنه يأتى كذلك من طبيعة الملكية لتلك العناصر فى المجتمع الرأسمالى وطبيعة نظام الإنتاج الذى يسير عليه . فالملاك الزراعيون مثلا فى الاقتصاد الرأسمالى يحصلون على « دخل غير مكتسب » بمعنى أنهم يحصلون على ريع الأرض الزراعية دون القيام بمجهود ما ، فهم بذلك يحصلون على دخل يجعلهم ذوى طاقة استهلاكية كبيرة ، فيشتركون فى استهلاك الناتج القومى دون أن يساهموا فى زيادته . وهذا الوضع غير الطبيعى من شأنه أن يولد الأحقاد بين الطبقة المالكة وبين طبقة الأجراء الذين يكدون ويكدحون للحصول على القوت الضرورى . كذلك الحال بالنسبة للأرباح الاحتكارية حيث يحصل المحتكر على ثمن لمنتجاته يفوق بكثير ما قد يتحقق بفعل توازن الطلب والعرض فى حالة السوق الحرة. وكما قلنا من قبل ، إن الاقتصاد الرأسمالى مسئول عن الاتجاهات الاحتكارية وليس الاحتكار بظاهرة « خارجة » كما يدعى بعض محبذى الرأسمالية . ومن أنواع الدخل غير المكتسب كذلك تلك الآلاف أو الملايين التى تؤول إلى ورثة الأغنياء فى المجتمعات الرأسمالية المتطرفة ؛

فالفرد الذى يرث أموالا وعقاراً إنما يرث بذلك عناصر إنتاج لم يساهم فى ادخارها ، وهذه الأيلولة تمكنه من الحصول على دخل كبير دون بذل جهد أى دون أن يساهم فى النشاط الإنتاجى للمجتمع ، فمثله كمثل مالك الأرض يشارك فى استهلاك الناتج القومى دون أن يساهم فى إنتاجه .

ومن طبيعة الاقتصاد الرأسمالى أنه يولد الرغبة فى خلق الندرة ، حيث أن تلك الأخيرة تؤدى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالى زيادة الكسب والربح بالنسبة للمنتجين . وقد شاهدنا كيف أن المنتجين يلجئون إلى شتى الأساليب غير المشروعة للحد من الطاقة الإنتاجية أو لاحتكار الأسواق وأساليب الإنتاج حتى لا تؤدى الزيادة فى الإنتاج إلى انخفاض ثمن المنتجات وانخفاض أرباح المنتجين . ومن أساليب تحديد الإنتاج و « خلق الندرة » ما قد يكون مستتراً فلا يشعر به عامة الشعب . على أن هناك سياسات كانت تتبع بمعرفة بعض الحكومات الرأسمالية وبتشجيعها إلى درجة تدهش لها العقول لما ترتب عليها من ضياع لثروات كان الأحرى بمبدديها أن يهيئوا للإنسانية فرصة الاستفادة منها . مثال ذلك أن اتحاد منتجى البن فى البرازيل كان يقوم بإحراق ما قيمته ملايين الجنيهات من المحصول حتى لا تؤدى زيادة الإنتاج إلى انخفاض ثمنه . وحدث كذلك أن أصدرت حكومة الولايات المتحدة تشريعات تهدف إلى الإقلال من بعض المنتجات الزراعية والحيوانية بدعوى أن ذلك الإجراء كان يهدف إلى درء خطر الكساد الذى كان يحيق بالمزارعين ، وأزاء هذا التوجه

الغريب ذبح المزارعون حوالى سبعة ملايين من الخنازير حتى لا تنخفض أسعارها ، وعطلت زراعة ١٤ مليون فدان كانت تزرع قطناً ، وأنقصت زراعة القمح بمقدار سبعة ملايين فدان . . . . وحدث هذا كله بينما كانت الملايين فى أنحاء العالم تموت جوعاً أو تشكو من قلة الغذاء والكساء. واتبعت الولايات المتحدة نفس سياسة « التحديد» هذه فى الميدان الصناعى ظناً منها أنها بذلك تحل الأزمات التى يواجهها الاقتصاد الرأسمالى .

ولا تقتصر الخسائر فى الثروة الأهلية على هذا التبديد المتعمد ، بل إن الاقتصاد الرأسمالى بحكم تكوينه وما يدعيه من أنه قائم على الحرية والمنافسة، يؤدى إلى خسائر مادية فى نواحى أخرى . فإن المنافسة كثيراً ما تدفع المنظمين إلى شراء معدات وآلات تفوق ما تقتضيه الظروف الفنية أو حالة السوق، كما أن منهم من يتعمد شراء المعدات اللازمة لصناعة معينة لمجرد حرمان منافسيه من الاستفادة بها ، وهذا معناه وجود طاقة إنتاجية عاطلة فى المجتمع . وإن أمامنا أمثلة واضحة لهذا التبذير فى الطاقة الإنتاجية الذى ينتج عن نظام المنافسة التى يفخر بها الاقتصاد الرأسمالى . فكثيراً ما نشاهد شركات البترول تتنافس على إقامة « محطات البنزين » فى الشارع الواحد، تفصلها خطوات معدودة ، فتنفق بذلك الآلاف من الأموال على المعدات وأجور العمل بينما كان الأحرى بتلك الطاقة الإنتاجية أن تستغل فى ميادين أخرى هى فى مسيس الحاجة إلى المال والأيدى العاملة . وما يقال عن هذا المثال يقال كذلك عن تعدد المنشآت التجارية الكبيرة فى الحى الواحد .

وقد يرى بعضهم أن ذلك من محاسن المنافسة الاقتصادية حيث يكون للمستهلك حق الاختيار بين معروضات منشأة وأخرى ، على أن هذا لا ينفى الحقيقة الواقعة وهى أن مثل ذلك التنافس يؤدى إلى الإسراف فى الأبنية والمعدات والموظفين ، بينما فى استطاعة منشأة واحدة كبيرة أن تضم بين جدرانها منتجات وألواناً وأذواقاً مختلفة من السلع ليختار منها المستهلك ما يتناسب وميوله . وينادى المتحمسون للحرية الاقتصادية التى يدعيها الاقتصاد الرأسمالى بأنها تؤدى إلى التجديد والابتكار متناسين بذلك ما ينتج عن التنافس فى التجديد من خسائر مادية جسيمة يتحمل عبئها المستهلك عن طريق ارتفاع أسعار السلع المبتكرة أو المستحدثة . فكيف يستطيع — حتى أكثر الرأسماليين تطرفاً — أن ينكر الملايين التى تبدد سنوياً نتيجة الاستغناء عن أصول رأسمالية قبل المدة المحددة لاستهلاكها؟ إن إحصائيات الولايات المتحدة تدلنا مثلا على أن مصانع السيارات بها قد خسرت ما لا يقل عن ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ بسبب التجديد الطفيف الذى أدخلته على طراز (موديل) ذلك العام والذى لم يختلف كثيراً عن سيارات العام السابق . فهل تعتبر هذه الخسائر أيضاً من محاسن التجديد والابتكار ؟

وهناك أمثلة أخرى تبين لنا مظاهر تبديد الثروة القومية فى الاقتصاد الرأسمالى بدعوى المنافسة الحرة أو الابتكار ، وتبين لنا كيف أن التنظيم الاقتصادى المركزى أو الموجه يعمل على تجنب مثل تلك الخسائر . فهناك الملايين من تكاليف النقل التى تضاف إلى أثمان السلع ؛ فتجد

منتجاً يقوم مصنعه فى شمال البلاد يبيع منتجاته فى سوق تبعد آلاف الأميال فى الجنوب ، وآخر يعمل على النقيض من ذلك ، فينتج نفس السلعة تقريباً ويحاول منافسة غيره فى سوق تبعد آلاف الأميال شمالا . ومن الخسائر المادية أيضاً ما يصرف على الإعلانات التى يراد بها التأثير على المستهلك واجتذابه إلى استهلاك سلعة من طراز معين أو تحمل اسم منتج معين . لقد فقد المستهلك فى الاقتصاد الرأسمالى سيادته وحريته التى هى ركن أساسى فى ذلك النظام، وأصبح المستهلكون عبيداً للإعلان لا يفاضلون بين سلعة وأخرى كما يدعى مؤيدو الرأسمالية ، وإنما ينساقون بغريزة القطيع نحو نوع واحد اشتهرت إعلاناته وكانت أكثر نجاحاً . لقد أنفقت الولايات المتحدة — وهى المجتمع الرأسمالى الأمثل الذى يعتز برأسماليته — ما يقرب من ٥,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار على الإعلانات فى عام ١٩٥٠ ، وأى اقتصادى غير متحيز لا بد وأن يعترف بأن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق يعتبر عملا غير منتج . إننا نعلم أن شركات الإعلان توظف عمالا وموظفين وخبراء وتكفل سبل العيش لآلاف الأفراد؛ على أنه مما لا شك فيه أن شطراً كبيراً من هذا النشاط الاقتصادى يمكن توجيهه وجهات أخرى حيث يكون أكثر فائدة وأعم نفعاً .

تلك المساوئ الظاهرة فى النظام الاقتصادى الرأسمالى ليست هى كل المساوئ ، وليست كل نواحى الإخفاق ، وإنما هى بعض أمثلة لما ينطوى عليه الاقتصاد الرأسمالى من خلل أثبتته الحقائق الاقتصادية . وجدير بالذكر أن مثل هذا النظام تتولد عنه مساوئ أخرى فى النواحى

الاجتماعية والسياسية من تباين فى الثروات واستغلال للطبقات الأجيرة، وتسلط السلطة الحاكمة على حياة الغالبية الفقيرة، إلى غير ذلك من المساوئ العديدة . والمعروف أن تلك المساوئ ليست بخافية على السياسيين والاجتماعيين الذين قدروا مدى أخطارها وحاولوا تلافى تلك الأخطار بشتى الحلول والتشريعات . ومعظم تلك التشريعات الإصلاحية مقبول فى حد ذاته وفى الأثر الذى يتركه من حيث التخفيف من حدة أخطار الرأسمالية ومساوئها . بيد أن هناك أخطاء اجتماعية فى الاقتصاد الرأسمالى لا يجدى فيها إصلاح ولا ينفع معها تخفيف لأنها مساوئ وأخطار متصلة تمام الاتصال بالجهاز الاقتصادى الرأسمالى نفسه . من ذلك مثلا عدم الاستقرار الذى يسود دخل الأفراد فى المجتمع الرأسمالى حيث تقوم الأعمال الإنتاجية على أساس المخاطرة والتنبؤ بحالة السوق ، وحيث لا اطمئنان لمنتج أو منظم أو عامل فى مصنع على ثبات دخله أو دوام كسبه . وقد زاد هذا الحال سوءاً زيادة التخصص وتقسيم العمل فى النظام الرأسمالى حيث أصبح العمال — وهم الغالبية الكبري — لا يجيدون سوى صناعة واحدة إجادة لا تتعدى أحياناً مراقبة الآلات وتسييرها . فإذا سلمنا بطبيعة الدورة الاقتصادية الرأسمالية من رواج وكساد — وهذا هو الواقع فعلا — أمكننا أن نتصور مدى القلق الذى يسود أفراد المجتمع وبخاصة العمال وذوو الدخول الضئيلة الذين إذا فقدوا وظائفهم وأعمالهم نتيجة كساد فى صناعة ما تعذر عليهم كسب العيش فى صناعة أخرى (لا سيما إذا تدخلت النقابات فمنعت غير الأعضاء من احتراف المهن) . وبديهى

أن انتشار التخصص وتجزئة العملية الإنتاجية إلى مراحل متعددة من العوامل التى تجعل الكساد أكثر أثراً وأبعد مدى ؛ فلكل صناعة رئيسية صناعات أخرى تعتمد عليها وتقوم لخدمتها . فصناعة غزل ونسج القطن مثلا تكملها صناعات أخرى هامة كانتاج القطن وحلجه وتصديره ، وصناعة الأصباغ وآلات النسيج والطبع وغيرها . كما أن هناك نشاطاً اقتصادياً كبيراً يعتمد على صناعة النسيج ويغذي حاجاتها من أعمال مصرفية وإعلان ونقل وتعبئة ، أو يعتمد فى كسب عيشه على رواج المنسوجات كصناعة الملابس « الجاهزة » ومحال التفصيل ومصانع الأزرار ومحال بيع الملابس . . . إلخ . وهكذا يمكننا أن نتصور كيف أن الكساد فى الصناعة الرئيسية وهى غزل ونسج القطن سوف يتولد عنه كساد نسبى فى جميع الصناعات الأخرى التى تعتمد على صناعة النسيج أو تقوم لخدمتها . ويمكننا أيضاً أن نتصور كيف أن البطالة التى تلحق بفريق من عمال النسيج سينتج عنها إلحاق الضرر بعمال كثيرين فى صناعات أخرى تعيش على توفير السلع الاستهلاكية للطبقة العاملة . إن البطالة تولد بطالة ، والكساد يولد الكساد : تلك حقيقة اقتصادية لا يمكن إنكارها ، وما هى إلا نتيجة لعدم التدبير أو التوجيه فى الاقتصاد الرأسمالى الذى يقال إن الرابط والضابط له هو جهاز الأثمان الذى يوجد التوازن بين العرض والطلب ، بين الإنتاج والاستهلاك . فكيف يفسر لنا دعاة الرأسمالية هذا التقلب الذي يلحق ضرراً بليغاً بمستقبل وحياة ألوف الأفراد؟

وناحية أخرى فى الآثار الاجتماعية للاقتصاد الرأسمالى لا يمكن

إغفالها ولا يمكن إصلاحها بالقوانين المخففة ، هى أن الرأسمالية تغرس فى الأفراد روح التملك والتنافس — فالامتلاك والمنافسة ركنان أساسيان لها — وبذلك تعمل على كبت روح التعاون وحب الخير للآخرين وتعمل على إبعاد الفرد عن التفكير فى آمال ومصالح غيره من المواطنين طالما أنه مدفوع بدافع تحقيق الأرباح واقتناء الثروات . فالفرد الذى يطبق المبادىء الرأسمالية بحذافيرها ويعيش فى بيئة رأسمالية متطرفة لا بد وأن يركز تفكيره على جمع الثروة ومنافسة غيره فى الإنتاج والتوزيع وكسب الأرباح ؛ وما الإعلانات المتضاربة إلاّ مظهراً لهذا التنافس . وفى مثل هذا المجتمع ليس هناك ما يساعد على تنمية روح التعاون والغيرة على مصالح الآخرين والتضحية فى سبيلهم ، بل على العكس من ذلك هناك قوى نفسية تدفع الأفراد إلى التشاحن والتنافس فى سبيل تحقيق المصلحة الفردية والمغانم الشخصية المادية منها والأدبية دون الاهتمام بالمصلحة الجماعية .

والتطرف فى هذا الاتجاه « الفردى » ظاهرة لها أثرها على المثل والقيم الأخلاقية فى المجتمع الرأسمالى كما قدمنا . فمقياس النجاح فى المجتمع الرأسمالى ليس توفير أكبر قسط من الخير لصالح الجماعة ، بل هو النجاح الاقتصادى . إن دعاة الرأسمالية يشيدون بذكر رجال الأعمال الناجحين ويضربون بهم الأمثال ، فصرنا نسمع عن أسماء مثل فورد وروكفلر وغيرهم على أنهم المثل العليا التى يتطلع إليها الفرد فى حياته . وقد علمتنا دراسة الحياة الاجتماعية أن الأفراد إذا اتخذوا مثلا معينة يهتدون بها فى الميدان الاقتصادى ، فإنهم ينتقلون بتلك المثل إلى ميادين

السياسة والتعليم والدين وحياة الأسرة وغيرها من الميادين غير الاقتصادية . وإذا تتبعنا النتيجة المنطقية لهذه الظاهرة لاكتشفنا أن المجتمع الرأسمالى يجعل للأفراد قيما ومعايير أخلاقية مشكوكاً فى صلاحيتها للاهتداء بها فى نواحى حياتهم الاجتماعية خارج النطاق الاقتصادى . فتوارث الأموال واكتنازها والتكالب عليها يجعل من الحياة الاجتماعية مجموعة من الاتجاهات والتيارات التى تشتت وتعوق كل مجهود يراد به إسعاد الجماعة ورفاهيتها ، كما أنه يخلق فى المجتمع روحاً طبقية تتنافى مع العدالة والمساواة جوهر الحياة السياسية الديمقراطية .

فالرأسمالية إذن تولد فى المجتمع قوى تجتذب أفراد المجتمع إلى نواح متضاربة فتفرق بينهم ، وتزيد شقة الخلاف وتنتهى بهم إلى عقلية جامدة ناتجة عن تمسكهم بوضع طبقى معين . ونحن إذا اعترفنا بهذه المساوئ الاجتماعية والأوضاع الطبقية فى المجتمع الرأسمالى فليس معنى ذلك أن نتفق مع الماركسيين فى استنتاجهم أن تلك الأوضاع « الطبقية » تحمل بين طياتها بذور الانهيار والدمار للنظام الرأسمالى . إن المجتمع الحديث المتشعب الطوائف والذى تعددت فيه فروع الحياة الاجتماعية وما يترتب على ذلك من تنظيم وتنسيق ، مثل هذا المجتمع فى حاجة ماسة إلى التعاون والتضحية حتى تحل مشاكله العديدة . فالقوى « المجمعة » لازمة فى المجتمع لتحقيق التناسق والتضامن وتبادل المنفعة بين الأفراد والجماعات . ولن يثمر أو يتحقق المجهود الجماعى إلا إذا كان مدفوعاً بقيم ومثل اجتماعية تختلف عن تلك التى تقوم عليها الرأسمالية التى عهدناها .

لقد حققت النظم الرأسمالية كثيراً من المنفعة لبعض الدول فى الماضى ـ تلك حقيقة لا نريد إخفاءها ـ فرغم أن النظم الرأسمالية كانت تضرب بالقيم الأخلاقية عرض الحائط ، ورغم الفوارق الطبقية والتفاوت فى الثروات وعدم الاستقرار والأزمات ، رغم هذا كله نجد أن مستوى دخل الأفراد فى المجتمعات الرأسمالية الغربية قد زاد كثيراً خلال سنى القرن العشرين . ولكن ليس هناك ثمة ما يثبت أن الرأسمالية سوف تستمر فى تحقيق مثل هذا النجاح فى المستقبل . لقد شاهدنا كيف نبذ كثير من الدول هذا النظام بعد الحرب العالمية الأولى ؛ وكيف أن دولا أخرى اتبعت نظام التوجيه الإقتصادى بعد الحرب العالمية الثانية بأن تدخلت الحكومات فى تحديد الأسعار والأرباح وأنواع الإنتاج مع الإبقاء على بعض مظاهر الرأسمالية فى صورة أو أكثر ؛ وما هذا إلا اعترافاً من تلك الدول بمساوئ النظام الاقتصادى الرأسمالى ورغبتها فى التخفيف من تلك المساوئ وحل المشاكل التى تولدها الرأسمالية قبل أن تعمل عوامل الانحلال أثرها فى المجتمع فتقوده إلى سوء المصير .

الفصل الثانى

نشأة الفكر الاشتراكى

لا شك أن المبادىء العامة للفكر الاشتراكى لم تكن وليدة العصور الحديثة دون غيرها ، فمنذ بدء ظهور الفلسفات السياسية فى عصور الأغريق والرومان القديمة كانت تظهر إشارات وتوصيات وآراء لكبار الكتاب وفلاسفة الفكر السياسى يعبرون بها عما تصورته أذهانهم من أسس العدالة أو تنظيم المجتمع بحيث تكفل المساواة للجميع ؛ لقد تحدث افلاطون كثيراً عن المجتمع الأمثل وعن تنظيمه طبقاً لبرنامج ثابت حتى يكفل توزيع الجهود توزيعاً سليما ويحقق لطبقات الحراس والفلاسفة والحكام تلك الصفات التى تؤهلهم لمناصبهم . إن مثل هذا التوجيه « الفلسفى » وما انطوى عليه من اتجاهات قد تبدو غريبة فى مواضع لقريب الشبه بالمثل الاشتراكية فى صورة من صورها . وقد ورد دون شك ذكر كثير من الأسس التى تقوم عليها المجتمعات المثالية فى كتابات عدد غير قليل من فلاسفة الفكر السياسى خلال القرون ، إلا أن معالجتهم لمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية وطرق كفالتها للأفراد فى المجتمع كانت خليطاً من المثل الديمقراطية والتوجيه الجماعى .

فإذا انتقلنا إلى العصر الحديث وجدنا كتاباً خياليين أو مثاليين

هداهم تفكيرهم إلى تخيل مجتمع اشتراكى رأوا أن فى الإمكان بناءه بين يوم وليلة بمجرد انتشار فكرته ودون الحاجة إلى تنظيم قوة ينبعث منها هذا التغيير لاعتقادهم أن بنى الإنسان سيرحبون بتلك الفكرة السامية الرفيعة ، فكرة المجتمع الاشتراكى الأمثل . هؤلاء الكتاب أمثال روبرت أوين الانجليزى وفورير الفرنسى لم يتكلموا عن التطور الاجتماعى أو وجوب تغيير النظم بتدبير معين ، وإنما صرفوا جهودهم الفكرية إلى محاولة إيجاد جماعات مثالية تقوم على القيم الأخلاقية الرفيعة وتعم بينها العدالة فيشرق نورها على العالم بأسره ، ويصلح الفساد ويزول البؤس عن البائسين ويرتد الملوك المستبدون عن غيهم بعد أن تستيقظ ضمائرهم فيحققوا المساواة والعدالة لشعوبهم . هذا النوع من الفكر الاشتراكى يسميه بعض الكتاب بالطوبية (Utopianism) نسبة إلى النقد التهكمى الذى أصدره سيرتوماس مور وأسماه باسم « Utopia » ، وفيه انتقد نظام التكالب على الثروة وفساد الدبلوماسية الانجليزية المادية ودعى إلى إيجاد مجتمع تضامنى أشبه بما تخيله أفلاطون . فهو تفكير اشتراكى أقرب إلى الفلسفة منه إلى دراسة علمية للعلاقات والأسس الاجتماعية .

ويشترك مع هؤلاء الخياليين الاشتراكى الفرنسى سانت سيمون الذى عاصر الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية وكان ينادى بتشكيل دولة تكون الملكية وتوزيع المكاسب فيها طبقاً للكفاية والعمل ، كما هاجم النزعة التجارية وقال بوجوب تنظيم الصناعة بحكمة وفى صالح الجماعة إذ أن الملكية كانت تستخدم فى رأيه فى أغراض استغلالية ، مما ينشأ عنه

فشو الفقر والفاقة . وكان علاجه لمشكلة الفاقة أن ينادى بتنظيم جمعية أدبية تقوم بالتوجيه السليم ، فكأنه بذلك خلط بين الآداب والاقتصاد . وقد ترك سان سيمون مدرسة من بعده كانت ضمن فروعها مدرسة أوجست كومت صاحب مذهب الفلسفة الوضعية الذى كان له الفضل فى تهذيب الآراء الاقتصادية التى أوردها سلفه سيمون .

على أن سان سيمون وفورير وكومت رغم دراساتهم ورغم عميق إحساساتهم ومحاولتهم الوصول إلى المجتمع الكامل الذى يقوم على أسس اشتراكية ، لم يتقدموا خطوة واحدة فى سبيل إبراز النواحى العملية لتطور المجتمع من وضع قائم إلى وضع اشتراكى ، لأنهم حصروا تفكيرهم فى الروحانيات والخيال والكمال والتصوف ، ولم يرعوا طبيعة الإنسان فى المجتمع وتأثره بالبيئة وبالقيم التى تسودها . فالمبادئ المثالية التى أوردها أمثال هؤلاء الكتاب ، والنقد الذى وجهوه للأوضاع السائدة ، والتوجيهات التى تمخضت عنها عقولهم لم تكن بكافية لكى يستند إليها كطرق اشتراكية بالمعنى العملى . إنها لم تبن بمعنى آخر على « استراتيجية » معينة تحقق الهدف الاشتراكى ، بل اقتصرت على التوصيات التى تصور الكتاب أن المجتمع سوف يرحب باعتناقها لمجرد صلاحيتها وسموها . على أن هذا المنحى من التفكير كان له أثره ولا شك على اتجاهات دعاة الاشتراكية فى الأجيال التالية ، فمنهم من هاجم الاشتراكية « الطوبية » لإغراقها فى الخيال (مثل ماركس وأتباعه) ومنهم من جعل منها أسساً تطعم بالتدبير العملى فتتحول من اشتراكية خيالية إلى اشتراكية عملية . وقبل أن نشرح

هذا الاتجاه أو ذاك نرى أن نتناول بالبحث المقتضب كيف تهيأ الجو لانتشار الفكر الاشتراكى خلال القرن التاسع عشر حيث بدأت الثورة الصناعية تظهر آثارها البعيدة المدى ، وحيث كانت مبادئ الثورة الفرنسية قد أشاعت رد فعل لا يستهان به فى الحياة السياسية والاجتماعية للغالبية من دول العالم .

قضت الثورة الفرنسية على الملكية المستبدة كما قضت على استغلال الطبقات الغنية وأفنت نظام الإقطاع وما يمثله . وتمخضت الثورة عن قوى رئيسية كان لها أكبر الأثر على تاريخ أوروبا السياسى ، فكانت وثيقة حقوق الإنسان تأكيداً قاطعاً لمبدأ المساواة والحرية ، وأصبح كل فرد يشعر بأن من حقه الحصول على الفرصة المتكافئة مع غيره من المواطنين فى سبيل تحقيق صالح الجماعة ، فيسعى غير هياب إلى مراتب السعادة ويحطم ما استطاع تلك الحواجز الاجتماعية البالية التى كانت تعوقه من قبل . وانتشرت فكرة سيادة الشعب كأساس لنظام الحكم ، وأصبح الأفراد يشعرون أنهم هم مصدر السلطة الحقيقية فى الدولة.. هكذا تهيأ الجو للنظام السياسى الديمقراطى فى نفس الوقت الذى كانت الثورة الصناعية تعمل فيه على إيجاد تطور ساعد بطبيعته على نمو الوعى السياسى لدى الطبقات الفقيرة . ولعل الثورة الصناعية وما تبعها من مظاهر حتمية نتيجة التغير الذى طرأ على الأوضاع الاقتصادية كانت عاملا فعالا فى إحداث تغير سياسى أيضاً فى المجتمعات الرأسمالية ؛ فإحلال الصناعات الآلية والإنتاج الكبير محل النظام الحرفى والصناعات

اليدوية ، وهجرة العمال من الريف إلى المدن الصناعية ، وظهور طبقتين متباينتين فى المجتمع تختلفان فى الأهداف والميول والمصالح (طبقة العمال والطبقة البورجوازية) بالإضافة إلى الأقلية من الأثرياء ، كل هذه العوامل ساعدت على تحقيق تطور سياسى شامل فى المجتمعات الأوربية . وأهم النتائج السياسية للثورة الصناعية – وهى التى تهمنا فى تتبع نشأة المذاهب الاشتراكية – ما نجمله فيما يلى :

أولا : لم تعد للطبقات الزراعية – سواء من كبار الملاك أو العمال أو المزارعين – تلك الأهمية أو النفوذ الذى كانت تتمتع به فى القرون السابقة .

فانتقل محور الارتكاز الاجتماعى إلى المدن حيث نشأت طبقة متوسطة تتكون من أصحاب المنشآت الصناعية والرأسماليين وكل من كانت لهم صلة بالصناعات الجديدة من فنيين وإداريين وأصحاب البيوت المالية . تلك الطبقة الجديدة أصبحت تطالب بقسط أوفر فى الحياة السياسية للدولة ، ولم يكن من اليسير على دولة تسعى قدماً نحو التطور الصناعى أن تتجاهل تلك القوى الديناميكية الجديدة التى أصبحت العصب الحيوى للنظام الاقتصادى .

ثانياً : أن الانقلاب الذى أوجدته الثورة الصناعية وظهور مجتمعات لها أهميتها فى المدن فتح الطريق أمام التطور السياسى الديمقراطى . فسكان المدن على اتصال دائم بعضهم ببعض ، يتبادلون الآراء ويدرسون الأوضاع والتغيرات الاجتماعية وتتفتح أمامهم فرص النشاط الجماعى

الذى لم يكن متيسراً فى الريف . وباختصار فإن البيئة كانت مهيأة لاشتراك فريق كبير من الأفراد فى النشاط السياسى للمجتمع .

ثالثاً : أدى تركز السكان فى المدن إلى تهيئة الفرصة للطبقات العاملة لكى تنظم جهودها وتكتل قواها سعياً وراء تحقيق مصالحها ؛ فقد علم جو المدن العمال كيف يشكلون النقابات والاتحادات وكيف ينظمون الجهود لانتزاع حقوقهم من أصحاب الأعمال والحكومات ، وتعلموا كذلك الأساليب الجماعية من تكوين الأحزاب أو الإضراب أو المظاهرات السياسية التى من شأنها أن تؤثر على الهيئات الحاكمة ، حتى أن أحزاب العمال كانت فى بعض الأحيان تهدد الحكومات تهديداً فعالا كثيراً ما ترتب عليه خضوع الهيئة الحاكمة لإرادة العمال .

رابعاً : كان من نتائج الثورة الصناعية فى مراحلها الأولى أن اتجهت الحكومات الأوروبية إلى تأييد المذهب الحر فى الميدان الاقتصادى . فأصحاب المصانع يطالبون بحرية التجارة وحرية التعاقد والمنافسة الحرة وأن يترك النظام الاقتصادى طليقاً لا يتأثر إلا « بقوانين العرض والطلب » ، وبذلك يكون البقاء للأصلح ، فيتحقق للمجتمع أكبر قسط من النفع من وراء التقدم والابتكار . على أنه سرعان ما وجدت معظم الدول أن تطبيق مبادئ حرية التجارة وحرية العمل أدى إلى تدهور فى شتى النواحى وإلى ارتباك فى الجهاز الاقتصادى وبخاصة بعد أن ازدادت منافسة الدول الأجنبية للصناعات المحلية فى كثير من البلاد . عندئذ عاد الاتجاه إلى المناداة بتدخل الحكومة مرة أخرى لحماية المواطنين من مختلف الطبقات ؛

لحماية المنتج المحلى من منافسة الأجنبى وذلك بفرض تعريفات جمركية « حامية » ، وحماية العمال من نوبات البطالة والكساد وسياسات خفض الأجور التى كان يلجأ إليها بعض المنتجين ، وحماية المستهلك من الارتفاع غير الطبيعى فى الأسعار التى يفرضها المحتكرون . وباختصار نادى الكثيرون بتدخل الدولة فى الميدان الاقتصادى حتى تساعد على إزالة مساوئ المنافسة الحرة أو تخفف من حدتها دون إزالة مبدأ الحرية الاقتصادية فى حد ذاتها لما فى تلك الكلمة من تأثير نفسى على الأفراد ، ولما لها من أثر كوسيلة للدعاية يشيد بها الساسة المغرضون فيوهمون الشعب « بأنه يتمتع بذلك الحق المقدس الذى لا تستطيع قوة ما كانت أن تسلبه إياه ! »

تلك كانت الحالة العامة فى الدول التى شملها آثار الثورة الصناعية مع اختلاف المظاهر بين دولة وأخرى باختلاف البيئة والتقاليد ومدى الأثر الذى تركه الاقتصاد الرأسمالى على حياة المجتمع . وفى هذا الجو الاجتماعى السياسى ، ومع التسليم بالتباين فى النظم والتطور فى الدول المختلفة ، كان من المحتم أن يترك الفكر الاشتراكى آثاراً متباينة ويكتسب تفسيرات متفاوتة فى المجتمعات المختلفة . فمن الدول من كانت عريقة فى النظم الديمقراطية للحكم ، يقوم نظامها على أسس سليمة ، ولا تجد خطراً فى الاعتراف بالحركات العمالية والنظر إليها كأنها خطوات تقدمية نحو العدالة والمساواة بين الطبقات ، تلك الدول أمنت فى اشتراكيتها خطر الثورية والانقلابات ، وأخذت الاشتراكية فيها مسلكاً سلمياً يقوم على

التطور التدريجى . وفى دول أخرى حيث « فشلت الديمقراطية » وحيث ظهرت مساوئ الرأسمالية الحرة فى أبشع صورها ، وحيث كان للتفاوت فى الثروات أثره الواضح على الحياة الاجتماعية والسياسية ، فى تلك الدول كان الجو مهيئاً ومساعداً على ظهور وتطبيق مبادئ أكثر تطرفاً يراد بها إدخال تغيير شامل على الحياة الاجتماعية والنظم السياسية . فمن تلك الدول من توطدت فيها أركان الشيوعية ، ومنها من كان نصيبها ظهور أفراد ذوى نزعات استبدادية فراحوا يستغلون الطبقة العاملة ويسخرونها لإقرار نظم دكتاتورية على بقية أفراد الشعب ، كما كان الحال فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية . وسيأتى تفصيل تلك النظم فى الفصول التالية .

أسس الاشتراكية وأهدافها

كلمة عامة :

يمكننا أن نفسر الاشتراكية بوجه عام على أنها نظريات أو حركات اجتماعية (وبالتالى اقتصادية وسياسية) تهدف إلى تنظيم مجتمع يقوم على صالح الغالبية من الشعب وذلك عن طريق الملكية الجماعية والرقابة الجماعية لعناصر الإنتاج والتوزيع . فهدف الاشتراكية هو تحويل الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج (المصانع والمنشآت الكبيرة والأراضى الزراعية والمناجم إلخ . . .) إلى ملكية جماعية ، وتنظيم الإنتاج القومى طبقاً لخطة مركزية مرسومة تحقق الصالح العام لا صالح طبقات معينة . وكما سبق أن قدمنا ، فإن الاشتراكية تهدف إلى إزالة جميع المساوئ الاجتماعية والسياسية التى تمخض عنها النظام الرأسمالى الحر ، ولا حاجة لنا أن نعيد سرد تلك المساوئ . والمذاهب الاشتراكية العلمية تركز اهتمامها على ناحية جوهرية فى النظام الرأسمالى وهى الملكية الفردية ، وترى أن إزالة هذا النظام — الذى تعتبره أصل البلاء — والقضاء على ما يترتب عليه من تمسك الأفراد بقيم مادية ضارة بالمجتمع وبالصالح العام، يجب أن يكون هدفها الأول ؛ والطريقة للوصول إلى هذا الهدف هى التى تميز

نظاماً اشتراكياً عن الآخر ؛ أما ما ظهر من النظم التى اتخذت من الاشتراكية شعاراً للدعاية بينما كان هدفها يرمى إلى مرمى بعيد عن المثل الصالحة وهى رفاهة المجموع ، فهى خارجة عن المعنى الحقيقى العلمى للاشتراكية .

وإذا فسرنا الاشتراكية تفسيراً واسعاً لا باعتبارها مجموعة من المبادئ أو النظريات فقط ، وإنما باعتبارها سلسلة من التنظيمات والإجراءات الاجتماعية التى تحقق الوصول إلى المثل الاشتراكية وأهمها « سعادة الجماعة دون النظر للمصالح الذاتية الفردية » فإننا نستنتج أن كل اتجاه إصلاحى تقدمى يمثل خطوة إلى الأمام نحو الهدف الأسمى ، يعتبر اتجاهاً اشتراكياً سليما . على أن الكثيرين من الكتاب وبخاصة المتأثرين منهم بفلسفة ماركس (وإن كانوا لا يدينون بعقيدته) يرون أن سبل الإصلاح الاجتماعى هذه لا تخرج عن كونها « مخدرات » وقتية تؤخر الوصول إلى الهدف وبخاصة إذا كان مصدر تلك الإصلاحات الطبقة الرأسمالية الحاكمة . وقد أثار هذا الاختلاف فى وجهة النظر جدلا حاداً على مر السنين بين مدارس الاشتراكية المختلفة، ففريق يؤيد الإصلاح التدريجى، وآخر يرى إتباع وسيلة فعالة تقلب النظام الرأسمالى من أساسه وتمحو معالم الطبقة الحاكمة وطائفة الملاك على اختلاف أنواعهم .

والثابت أن هذا الخلاف الجوهرى فى الأسلوب والتمسك بوجهة نظر واحدة يدفعها جمود فى التفكير لا يفيد الفكر الاشتراكى فى قليل ولا كثير . فحقيقة الأمور هى أن المجتمعات تختلف فى تكوينها

وطبيعتها وعقائدها ومثلها حتى وإن اشتركت فى خاصية واحدة وهى الملكية الخاصة أو الفردية . وإن النظام الرأسمالى فعلا يترك أثره فى الحياة الاجتماعية للأمم ، كما تترك الملكية الفردية آثارها على قيم الأفراد ومثلهم . ولكن المجتمعات إذ تختلف فى تكوينها وبيئتها وإذ تختلف فى مدى وصولها إلى مرحلة من مراحل الاقتصاد الرأسمالى ، لا يمكنها إزاء ذلك أن تكون معدة وذات قابلية لاستيعاب صورة واحدة من صور « الانقلاب » نحو الاشتراكية . فما يصح تطبيقه فى مجتمع معين وصل فيه تنظيم نقابات العمال إلى درجة عالية من الرقى والوعى السياسى ، لا يعقل أن ينجح فى مجتمع لم تصل مدارك الطبقة العاملة فيه إلى نفس الدرجة من الرقى . ولعل أوضح مثل لذلك أن الاستنتاجات التى وصل إليها كارل ماركس لم يكن ليفكر فى تطبيقها على المجتمع الروسى (المتأخر وقتذاك) بل تخيلها فى مجتمعات وصلت إلى مرحلة عالية من مراحل الرأسمالية كإيطاليا وألمانيا وفرنسا فى وقته . والذى حدث فعلا هو إرساء أركان الشيوعية فى روسيا وفشلها فى الظهور فى المجتمعات التى اختارها ماركس كأرض خصبة لتطبيق مبادئه .

وناحية أخرى غاية فى الأهمية يتناساها محبذو الاشتراكية « العنيفة » وهى أن التغيير من نظام ملكية فردية إلى نظام ملكية جماعية فى فترة قصيرة لابد وأن يحدث انقلاباً فى جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى الدرجة التى قد تقود إلى الفوضوية ، كما قد يتسبب فى إيجاد مشاكل عملية متشعبة لا يمكن القضاء عليها إلا بأساليب الكبت

والإرهاب أو بالانتحاء ناحية تبعد عن مُثل العدالة الاجتماعية الحقة ، وليس أي من هذه الأساليب من الاشتراكية فى شيء . فالاشتراكية السليمة إذن تعبير نسبي يختلف تفسيره باختلاف المجتمعات وطبيعتها . فمن المجتمعات ما لا يتيسر فيها تنظيم الطبقة الكادحة وارتقاؤها إلى الدرجة التى ينضج فيها وعيها السياسى فتطالب بحقوقها كاملة ؛ ومن المجتمعات ما يقوم على مبادئ ومثل دينية لا يمكن بترها وإلا تدهورت القيم وعمت الفوضى ؛ ومن المجتمعات ما يعانى من تفاقم أخطار الرأسمالية المتأصلة وأزماتها المتكررة التى تجعل غالبية الأفراد يتلهفون على ثمة أمل فى إبدال الحال ، كما أن هناك دولا ما زالت تعيش فى ظل نظام شبه اقطاعى ، وأخرى تدعى أنها تقوم على « مذهب » اشتراكى وهى فى الواقع أبعد ما تكون عن ذلك .

فليس هناك نظام نمطى واحد يمكننا أن نقر تطبيقه فى جميع المجتمعات على السواء رغم تباينها فى الخصائص والتكوين والعقائد الدينية والأخلاقية ورغم تباينها فى النمو والتقدم الاقتصادى . فبعض المجتمعات المتأخرة لا بد لها من تنظيم اقتصادى تستعين فيه برأس المال والمعدات والمنشآت الرأسمالية ، ولكن هذا لا يعنى أنها لا بد وأن تمر فى نفس المراحل التى مرت فيها الرأسمالية الغربية ، أو أن تترك نهباً لمساوئ الرأسمالية الحرة وأزماتها ؛ كما أنه ليس لزاماً على مجتمع يستعين فى بنائه الاقتصادى بالأساليب الرأسمالية أن لا يقوم فى نفس الوقت بإرساء نظم سياسية واجتماعية أساسها الروح الاشتراكية . فليس معنى الاشتراكية مقصوراً

على التمسك بمذهب معين أو الإصرار على نظام معين دون غيره ، فهذا ليس من الحكمة فى شيء . وإنما الحكمة فى دراسة طبيعة المجتمع ومدى استعداده لتقبل التطور ، وحاجته فى النواحى الاقتصادية والسياسية ، ومدى إمكانياته ، وفترة الانتقال اللازمة لتحقيق التطور المنشود . وما دام الهدف الأسمى هو الوصول إلى مجتمع اشتراكى سليم يتناسب وطبيعة الأفراد والإمكانيات المادية والمعنوية لديهم ، فأى طريق أحسن من التجربة الاختبارية القائمة على أسس علمية مدروسة دراسة كافية ؟؟ وأى تدبير يكون أوفق من ذلك الذى يرسم بإحكام فى إطار عملى يتلافى أخطاء الماضى ويعمل فيه حساب لتطورات المستقبل ؟ إذا تم ذلك وكان الهدف الطويل الأمد هو فعلا تحقيق معانى الاشتراكية ، وإذا كفلت الأداة الحكومية رسم الخطط اللازمة لتحقيق الهدف المنشود وعبأت الجهود الفنية والإمكانيات المادية لذلك ، أصبح التمسك بهذا المذهب أو ذاك المسلك غير ذى موضوع . فليست العبرة بالأسماء أو الآراء أو المحاكاة ، وإنما العبرة بالسياسة العملية السليمة التى تحقق صالح الجماعة ، وتكفى المجتمع شرور الأخطاء العقيدية الجامدة ، وتزيل جميع نواحى الفساد والانحلال الذى شاب بعض المجتمعات الرأسمالية .

والآن وقد عرفنا أن للاشتراكية تفسيرات متعددة وطرقاً مختلفة فى تحقيق أهدافها يمكننا أن نجمل تلك الأهداف فى قائمة ترشدنا إلى الأسس العامة التى نقوم عليها المذاهب الاشتراكية . والأهداف التى

تتضمنها القائمة المذكورة بعد لا تعبر عن برنامج حزب اشتراكى معين ، كما أنها لا تشمل جميع النواحى التفصيلية للمذاهب المتشعبة ، وإنما هى قائمة عامة جمعت على هذا النحو لتتضمن « رمزاً » أو « شعاراً » عاماً لمفهوم المجتمع الاشتراكى .

ا — إزالة طبقة الرأسماليين ونفوذهم
ش — شخصية الجماعة فوق شخصية الأفراد
ت — تغيير نظام الملكية الخاصة بنظام ملكية جماعية
ر — رفع مستوى المعيشة لعامة الشعب من جميع الوجوه
ا — إزالة نظام الملكية الزراعية والقضاء على الإقطاع
ك — كفالة الفرص المتكافئة للجميع دون تمييز طبقى
ى — يهيمن النظام المركزى على الإنتاج ويديره طبقاً لخطة مرسومة تحقق الرفاهية للجميع على السواء
ه — هدف الاشتراكية هو إسعاد الجماعة دون النظر إلى مصالح الأفراد.

ويتضح من هذه القائمة أن الهدف الأساسى العام لجميع المذاهب الاشتراكية هو القضاء (إما تدريجياً أو بطريق العنف) على نظام الملكية الخاصة ثم تنظيم الإنتاج طبقاً لخطة مركزية مرسومة باعتبار أن الدولة تكون المهيمنة على عناصر الإنتاج وعلى توزيع الناتج القومى على أفراد الشعب . ولنبحث الآن فى طبيعة هذين الهدفين — إلغاء الملكية الخاصة والاقتصاد المدار — لنرى دوافعهما ومدى حظهما من النجاح فى الناحية التطبيقية للاشتراكية ، ثم نتدرج بعد ذلك إلى دراسة المذاهب الاشتراكية الرئيسية ومدى نجاحها فى الدول التى اعتنقتها .

الملكية الفردية

إذا نظرنا إلى الملكية من الناحية الاجتماعية أمكننا أن نفسرها على أنها القدرة على استعمال سلعة اقتصادية والتصرف فيها ، أى أن تكون فى حيازة الفرد سلعة لازمة لإشباع الرغبات الاقتصادية للأفراد . وهذا التفسير يختلف عن نظرة القانون إلى الملكية ، حيث أن التشريع يهتم بناحية حق امتلاك السلعة أو عدم امتلاكها . فالقانون يعترف بحق الفرد فى امتلاك السلعة حق وإن كانت قد سرقت منه ، بينما السارق لا يعد فى نظر القانون مالكاً . فمن الناحية الاقتصادية يهتم الباحث بطبيعة الامتلاك فى حد ذاته ، بينما تنحصر أهمية الناحية القانونية فى أنها تعين طريقة التملك وحق الاحتفاظ بالسلعة . وجميع السلع سواء أمام التفسير القانونى للملكية ، لا فرق بين سلع استهلاك وسلع إنتاج ، أو سلع طويلة الاستعمال وأخرى قصيرة الاستعمال .

ولكن الاقتصاد يفرق بين تلك السلع تفرقة ظاهرة ؛ فسلع الاستهلاك تشبع حاجة مباشرة وتنتهى بمجرد استهلاكها . وبالنسبة للسلع طويلة الاستعمال (مثل الملابس والسيارات الخاصة والمنازل الخاصة) يمكننا القول بأن ملكية مثل هذه السلع تنحصر من الناحية الاقتصادية فى استخدام الفرد لها فى إشباع حاجته وحده مرات متعددة (كمن يستعمل

سيارته لمنفعته الشخصية) ؛ أما سلع الإنتاج فهى تلك التى تستخدم فى إشباع الحاجات عن طريق غير مباشر ، فهى تستخدم فى إنتاج سلع استهلاكية . وامتلاك مثل هذه السلع من الناحية الاقتصادية يعنى القدرة على التصرف فى تلك السلع واستخدامها للحصول على سلع استهلاكية .

وواضح أن السلع الاستهلاكية سواء أكانت قصيرة الاستعمال أم طويلة الاستعمال لابد وأن تكون ملكيتها فردية إذا كان المقصود من حيازتها إشباع حاجة اقتصادية ، وكل تفكير فى تغيير طبيعة الملكية الفردية لسلع الاستهلاك يكون خروجاً عن المنطق . واشتراك الأفراد فى كمية من السلع الاستهلاكية لن يغير من طبيعة الملكية الفردية لها ، وكل ما تعمله تلك المشاركة هى أن تعين نصيباً معيناً يخص كل فرد بمفرده . فإذا استنفذت تلك الكمية من السلع التى اشترك فى استهلاكها الأفراد ، فيكون إنتاج كميات جديدة غيرها متوقفاً على عناصر الإنتاج ، أى رهناً بجهود العمال وتصرفات من يمتلكون سلع الإنتاج .

وفى المجتمع الاقتصادى الحديث حيث ظاهرة تقسيم العمل نجد أن ملكية عناصر الإنتاج أو السلع الإنتاجية تأخذ طابعاً اجتماعياً. فالفرق واضح بين المزارع الذى يزرع أرضه ويكفى حاجته بنفسه ، وبين آخر يزرع لغرض الكسب والمتاجرة . فملكية الأول لقطعة الأرض والمحراث وغيرها من سلع الإنتاج تختلف عن ملكية الثانى الذى لا ينتج لإشباع حاجته الشخصية وإنما ينتج لغيره من أفراد المجتمع ، وهذا

الفريق من المستهلكين يعمل له المنتج الحساب الأول فى توجيه إنتاجه من حيث الكم والكيف . وفى المجتمعات الاقتصادية التى تقوم على مبدأ ملكية عناصر الإنتاج نجد أن هناك فريقاً من المنظمين يقوم بمهمة التأليف بين عناصر الإنتاج الثلاثة : العمل ، والأرض ، ورأس المال ، ويوجهون الإنتاج الوجهة التى يرونها ، ثم يدفعون لملاك عناصر الإنتاج نصيبهم من « الإيراد » الذى يغله المشروع . وعليه ، فالفرق ظاهر واضح بين امتلاك عناصر الإنتاج وامتلاك السلع الاستهلاكية ، فقد يمتلك الفرد رغيفاً من الخبز ، ولكنه ليس فى حاجة لأن يمتلك أرضاً لإنتاج القمح وعربة لنقله ، ومطاحن لطحنه ، ومخابز لإعداد الخبز .

وإذن فكيف نشأت وتطورت ملكية الأفراد لعناصر الإنتاج ؟ هذا هو السؤال الذى خاض فيه فلاسفة المذاهب السياسية والباحثون فى النظم والتطورات الاجتماعية . فمنهم من حاول تبرير هذا النوع من الملكية بقوله : إنه جاء نتيجة لتطورات طبيعية مستوحاة من قانون الطبيعة . ومنهم من نسبها إلى تطور فكرة التعاقد الاجتماعى منذ أن كان أفراد المجتمعات البدائية فى فجر التاريخ يختارون من بينهم رئيساً تحترم كلمته ويستمع لنصيحته ؛ فهو يقسم بينهم الأراضى والأغنام ، ويعين لكلٍ وظيفته فى المجتمع ونصيبه فى الموارد الطبيعية ؛ وبحكم مركز هذا الرئيس وإرشاده وتوجيهه لبقية أفراد المجتمع يتنازل الافراد له عن جزء من نصيبهم وذلك من قبيل المكافأة له على ما يقوم به من تنظيم يفكل الطمأنينة للجميع . هكذا — على حد قول مؤيدى فكرة التعاقد

الاجتماعى ــ نشأت طبقة الملاك من رؤساء القبائل ومساعديهم وعائلاتهم ؛ وهكذا اكتسبت الحقوق وتوورثت برضاء الجماعة وإقرارها .

ومن الكتاب من يميل فى فلسفته إلى الجزم بأن نظام الملكية الفردية لعناصر الإنتاج مرده إلى سلسلة من أعمال العنف والسطو والسرقة والاغتصاب ،استمرت على مر الأجيال فى وقت لم تكن الحضارة فيه قد وصلت بالمجتمعات إلى الدرجة التى يستتب فيها الأمن ويطمئن الأفراد على أرواحهم . ويقول أصحاب هذا الرأى أن ما يقره القانون الوضعى الآن من حقوق للملكية يرجع فى الأصل إلى حالة انتفى فيها القانون وانتفت فيها أسس العدالة ، وعليه فلا مفر ــ فى رأيهم ــ من إلغاء القوانين الحالية بالنسبة لملكية عناصر الإنتاج وإبدالها بقوانين أساسها العدل والمساواة . ولا يسع الباحث الذى يلتزم الجانب العلمى المحايد إلا أن يرد بعدم منطقية مثل هذا الاتجاه . فالقول بأن ما هو قانون الآن كان فى الأصل غير مشروع ومنافياً للعدل لا يعنى عدم صلاحية القانون القائم . ولا يمكننا تبرير إلغاء القوانين الحالية فيما يتعلق بالملكية الفردية لعناصر الإنتاج بناء على مزاعم أخلاقية أو تشريعية ، وليس فى استطاعتنا أن نجزم بشرعية مثل هذا الإلغاء استناداً إلى عدم شرعية القانون من حيث منشأه .

ولعل قائلا يقول : ألم تقم المجتمعات فى شتى العصور بإلغاء قوانين بالية فاسدة وإبدالها بقوانين صالحة تقوم على مثل صالحة ؟ هذا قول سليم ، ومغزاه أنه إذا ثبت عدم صلاحية القانون وفساده ، وتنافيه مع

تطور المجتمع ، أصبح من الحكمة — بل ومن الواجب على السلطة الحاكمة — أن تقوم بإلغائه وأن تقر غيره مما يصلح لتنظيم المجتمع فى إطار أقرب إلى العدالة . على أن هذا التعديل لابد وأن يتم بموافقة الغالبية من أفراد المجتمع ، ومع مراعاة النتائج الاجتماعية التى يترتب عليها هذا التغيير . فى مثل هذا الإطار من التفكير يجب أن ننظر إلى الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج . ننظر إلى تلك الملكية من حيث أنها فى وضعها الحالى ، وبعد أن اكتشفت مساوئها بعد تجربة سنين من الحرية الرأسمالية التى تقوم على تقسيم العمل ، ثبت أنها تؤدى إلى مساوئ اجتماعية متعددة أقل ما يقال عنها هو تحكم فريق الملاك فى طبيعة وحجم الإنتاج الذى يقتسمه أفراد الشعب . ولو أردنا تغيير نظام ملكية عناصر الإنتاج فلا يجب أن يكون مرشدنا عقيدة معينة أو تفسيراً غير منطقى ، وإنما علينا أن نستشهد بكل المساوئ الاجتماعية التى تمخض عنها هذا النظام والتى نحن بصدد إزالتها . وحين ننتقل من ميدان التفكير إلى ميدان العمل والتخطيط ، فعلينا أن نولى الأسلوب المتبع دراسة وعناية جديتين . فإقامة مجتمع جديد على أسس اشتراكية ليس بالمهمة التى يسهل اتمامها بمجرد التمسك بعقيدة معينة أو إبدال قانون بآخر ، وبخاصة إذا كان التغيير المنشود يترتب عليه هدم كثير من المثل والتقاليد والقيم والعادات التى هى أركان جوهرية فى حياة المجتمع .

فى المجتمع الاشتراكى

إذا سلمنا بأن الاقتصاد الاشتراكى يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، فما هو نصيب مثل هذا النظام من النجاح ؟ وهل سيكون نظاماً يتمشى مع المثل الديمقراطية أو لا ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا شك تتوقف على مدى التقدم الصناعى الذى وصل إليه المجتمع وعلى الأسلوب الذى يتبع فى حل شتى المشاكل التى تتولد عن الانتقال من نظام رأسمالى إلى آخر اشتراكى .وقبل أن نبحث فى طريقة تنظيم الاقتصاد الاشتراكى يجب أن نكون على بينة بما نقصده من أن ملكية عناصر الإنتاج ستكون جماعية ، وأن تتولى « السلطة المركزية » توجيه الإنتاج الوجهة التى تحقق للمجتمع أكبر قسط من الرفاهية الاقتصادية والعدالة فى توزيع الثروة . إن تلك الأسس قد اتخذت مادة للدعاية على ألسنة الكثيرين من السياسيين ودعاة الفكر الاشتراكى وبخاصة فى الدول الغربية ، فنحت بالدعوة الاشتراكية ناحية قد يفهم منها أن دعاة ذلك المذهب إنما يركزون جل اهتمامهم فى الناحية الاقتصادية ويهملون النواحى الأخرى ، لحياة المجتمع . وهذا فى الواقع فهم خطأ لروح الاشتراكية ، ومن العبث أن يقال — كما يبدو لنا فى بعض الدعايات الرخيصة — أن الاشتراكية تعنى « الخبز للجميع » أو « وظائف لكل من يريد العمل » أو « الحكم فى يد العمال » . إن مثل هذا الفهم للاشتراكية هو نزول بمثلها وروحها ومبادئها إلى مستوى رخيص مبتذل .

فليس هدف الاشتراكية مجرد « ملء البطون » أو إيجاد العمل للمتكاسلين ، بل إن لها أهدافاً أسمى وأرفع من ذلك . ومثل الذين يفسرون الاشتراكية بهذا المعنى الضيق المبتذل كمثل الذين يفهمون الدين على أنه « جنة ونار فى الآخرة » دون أن يفكروا فى قواعد المعاملات الاجتماعية وأسس الأخاء والترابط التى يوجدها الدين بين بنى الإنسان .

وإذا قلنا إن للاشتراكية أهدافاً سامية فليس هذا القول من قبيل الدعاية التى طالما سمعنا المتحمسين للمذاهب الاشتراكية ينادون بها . فليست كل النظم الاشتراكية التى قامت أو التى يمكن أن تقوم كفيلة بأن تحقق مثل العدل والحرية والمساواة والتحرر من الاستغلال والسلم والإخاء وإطلاق الطاقة الفكرية . . . إلى غير ذلك من الشعائر التى كثيراً ما سمعناها على ألسنة دعاة الاشتراكية . إن مثل هذا اللون من الدعاية قد يكون له أثره فى اكتساب تأييد الرأى العام فى إحدى الحملات الانتخابية ، ولكنها لا تصلح لأن تكون قاعدة للدراسة العلمية . فالاشتراكية كنظام اقتصادى قد تقوم كاملة فى مجتمعات متباينة ، وقد تقوم فى ظل حكم استبدادى ، أو أرستقراطى أو فى ظل حكم طبقة الدهماء (البروليتاريا) ! وقد تقوم فى مجتمع دينى أو لا دينى ؛ وقد تقوم فى مجتمع يسوده النظام والوعى الناضج أو فى مجتمع طابعه الفوضى والتأخر وعدم التطبع على النظام ؛ وقد تقوم على أسس تطورية وثابة (ديناميكية) أو تسير فى اتجاه بطىء بليد قانع بمشاكل اليوم دون التفكير فى مشاكل الغد ؛ وقد تقوم فى مجتمع محب للسلام بقدر

ما تقوم فى مجتمع يميل إلى النزعات العدوانية ويعتمد على « أسطورة » من أساطير القومية أو العنصرية . بل أكثر من ذلك قد يقوم النظام الاقتصادى الاشتراكى فى دولة تسودها المساواة التامة بقدر ما يقوم فى دولة ذات فروق ظاهرة بين الطبقات أو الطوائف المختلفة .

هذا إذن هو الفرق بين الاشتراكية النظرية البحتة والاشتراكية التطبيقية كما شاهدناها أو كما يمكن أن نتصورها فى المجتمعات المتباينة الألوان ، المختلفة فى نظم الحكم . وهذا الاستنتاج بطبيعته هو الذي يفرق بين الاشتراكية العملية وبين فلسفة ماركس وأتباعه . فإن كارل ماركس ينفى وجود أى اعتبارات أخرى غير الاعتبارات الاقتصادية (أو المادية) فى تنظيم المجتمع ، ويعتقد أن نظام الملكية الفردية هو أصل البلاء أو كل البلاء ، وأن مجرد إلغائه سيخلق مجتمعا ذا طابع واحد مهما كانت المثل والقيم والتقاليد السابقة والتى يردها ماركس برمتها إلى الدوافع المادية والوضع الاقتصادي للطبقة الحاكمة . أننا لا نستطيع الجزم بأن العامل الاقتصادى أو التنظيم الاقتصادى هو وحده المسئول عن حياة المجتمع دون النظر إلى الاعتبارات الأخرى القائمة أو تلك التى تنتج عن طبيعة الأوضاع الاقتصادية ، وإلا لما كان هناك أساس لنقد النظام الرأسمالى من نواح أخرى غير الناحية الاقتصادية التى تقتصر على طريقة الإنتاج والتوزيع مجردة من الآثار الاجتماعية .

بقى الآن أن نبحث فى نصيب الاقتصاد الاشتراكى من النجاح .

هل فى استطاعة السلطة المركزية أيا كان نوعها أن تهيمن على الإنتاج وتديره بأسلوب ناجح إذا ما وضعت تحت أيديها جميع عناصر الإنتاج فى الدولة الاشتراكية ؟ إن المشكلة الاقتصادية (بمعناها العلمى) واحدة فى كلا النظامين الرأسمالى والاشتراكى وهى مشكلة التوفيق بين حاجات المجتمع العديدة المتشعبة المتفاوتة فى أهميتها وبين الموارد المحدودة النادرة التى تستخدم كوسائل لإشباع حاجات الأفراد (أي كوسائل إنتاج) . على أن النظام الرأسمالى يقوم على أساس شراء أو « تأجير » عناصر الإنتاج ، وتنظيم الإنتاج فى ظل الرأسمالية يقوم على أساس قيمة السلعة ، أى الثمن الذى يدفعه المستهلك فى السوق ، وبالتالى يكون نصيب الفرد متوقفاً على مدى قدرته (من دخله المحدود) على دفع الثمن . أما فى المجتمع الاشتراكى فلن تكون هناك حاجة إلى الاسترشاد بجهاز الأثمان أولا حاجة لأن يكون للسلعة سوق بالمعنى الاقتصادى ، فلن تكون هناك مبادلة سلع بسلع ، أو سلع بنقود ، بل إن التوزيع سيكون من المهام التى يقوم بها الجهاز الاقتصادى المركزى . فالتوزيع فى النظام الاشتراكى إذن ينفصل تمام الانفصال عن الإنتاج ولا يتوقف عليه بتلك الصورة التى نشاهدها فى الاقتصاد الرأسمالى . إزاء ذلك سيكون نظام الإنتاج فى ظل الاشتراكية غير مقيد إلا بالدوافع الفنية ، وسيسير الإنتاج طبقاً لحاجات الأفراد . ومتى خرج الناتج القومى إلى حيز الوجود فسيكون توزيع هذا الناتج القومى على أفراد المجتمع مهمة قائمة بذاتها ، قد تتبع فيها العدالة ، أو المساواة ، أو مبدأ « كل حسب

حاجته » أو مبدأ « كل حسب ما بذل من جهود » ؛ كما لا نستبعد أن يتم التوزيع دون مراعاة لتلك الأسس فيميز بين طائفة وأخرى فى نصيبها .

وإذا وضعنا الظروف الفنية فى الاعتبار وسلمنا أن النظام الاشتراكى الذى نتصوره سيتبع أحدث الأساليب ، وأن التأليف بين عناصر الانتاج سيتم بالنسب المثلى للحصول على أكبر ناتج ممكن ، إذا سلمنا بكل هذا فإننا أمام مشكلة أخرى وهى كيفية تحديد نوع وكميات السلع المختلفة التى فى مجموعها تكوّن الناتج القومى فى فترة معينة — وهو الناتج الذى سيوزع على الأفراد بطريقة من الطرق التى أوردناها قبل . إننا نعلم أن موارد الإنتاج فى المجتمع الواحد محدودة ونادرة بالنسبة لحاجات الأفراد ، فالأرض والمناجم والمعدات الإنتاجية وجهود الأفراد قد تستغل فى إنتاج كمية محدودة من أى نوع من السلع ، وهناك آلاف الحاجات من أساسية وكمالية يرغب الأفراد فى إشباعها . فأى نوع من هذه السلع يُفضل إنتاجه على الآخر ؟ وبأى كمية تنتج تلك السلع ؟ هنا أيضاً نجد أن من واجب السلطة المركزية دراسة حاجات الأفراد وترتيبها من حيث أهميتها ثم تنظيم الإنتاج طبقاً لمشاريع مدروسة تحقق إنتاج السلع التى تقررت « أهميتها » بالنسبة للمجتمع . وهنا تجد الاشتراكية سيلا من النقد « الرأسمالى » . فيقال إنه ليس من المنطق فى شىء أن يقوم فريق من الأفراد — كأعضاء مجلس اقتصادى أعلى مثلا ، وهو السلطة التى نفترض أنها مسئولة عن تنظيم الإنتاج — بتحديد أهمية هذا النوع

من السلع وتفضيل انتاجه على سلع أخرى . كيف يمكننا أن نقيس حاجات الأفراد ودرجة إلحاحها قياساً جماعياً أو تقديرياً علماً بأن طبيعة الأفراد هى اختلافهم فى الأذواق والميول ، فمنهم من يفضل مزيداً من الغذاء ومنهم من يفضل التدخين وسلع الترفيه ؟ وكيف يمكننا أن نثق فى سلامة تصرفات السلطة المركزية (والتى يمثلها هذا المجلس الاقتصادى مثلا) ؟ ألا يحتمل أن تلك السلطة قد تنتابها نزعات عسكرية ـ سواء عن حق أو عن وهم ـ فتقرر توجيه جزء كبير من عناصر الإنتاج إلى النواحى الحربية كإنتاج الأسلحة والذخيرة ؟ وكيف يمكن من الناحية العملية التوفيق بين الألوان المتعددة من حاجات الأفراد ؟ وهل يحرم المجتمع من التمتع بمنتجات ومبتكرات المجتمعات الأخرى ؟

تلك هى أمثلة من الأسئلة الناقدة التى يوجهها البعض إلى نظام الإنتاج الاشتراكى . وجواب تلك الأسئلة محصور فى عدة نقط هى حقيقة الأهداف الاشتراكية ومدى التمسك بها وبالروح التى تدفعها . فإذا سلمنا بأن الهدف الأول هو إسعاد الجماعة وكانت السلطة أو الهيئة المركزية جادة فعلا فى الاهتمام بهذا الهدف ، فإنها ستوليه كل دراسة رشيدة ، وستعد الاحصائيات وتقف على الحاجات المختلفة غير مفرقة بين فريق وآخر أو طائفة وأخرى . سيكون أمام تلك الهيئة مبدأ تسترشد به وهو مصلحة الجماعة ، وهذا ليس بالمبدأ المجرد الوهمى وإنما له مفهوم عملى . فمصلحة الجماعة تأتى بدراسة حاجات جميع الأفراد وتفضيل إنتاج ما تريده الغالبية منها ـ ولا شك أن توفير الغذاء والكساء والمسكن

والخدمات الصحية وما إليها تقع فى المقام الأول . وإذا تكلمنا عن اختلاف الأذواق والميول فإننا نرد على هذا النقد أيضاً بالرجوع إلى الأسس والقواعد التى تقوم عليها الاشتراكية . فمن أهم تلك الأسس تضحية المصالح الفردية فى سبيل المصالح الجماعية ، ولا شك أن هذا مبدأ سليم ديمقراطى منطقى . فالفرد الذى يفضل إنشاء دور السينما ومدن الملاهى ، أو الذى يفضل توفير قدر كاف من السلع الكمالية كالملابس الفاخرة ولفافات التبغ ، هذا الفرد عليه أن يضحى برغباته إذا ما علم أن هناك آلافاً وملايين من المواطنين فى حاجة إلى الغذاء والكساء والتعليم والخدمات الصحية . هنا تظهر بحق الروح الاشتراكية فى المجتمع ، وبطبيعة الحال إذا ما توفرت السلع الأساسية وتم إنتاج وتوزيع (وتخزين) القدر الكافى منها ، فإن الهيئة المهيمنة على الإنتاج سوف تولى اهتمامها إلى الحاجات من الدرجة الثانية من الأهمية . هذا هو « ترشيد » الإنتاج بمعناه الصحيح فى المجتمع الاشتراكى .

أما ما يقال من أن السلطة المركزية قد تبدد موارد الدولة وتستنفذها فى أعمال « غير منتجة » بالمعنى الاقتصادى كالإنفاق على الجيوش والأسلحة ومصانع الذخيرة ، فإنه قول مردود من أساسه ولماذا يوجه هذا النقد إلى المجتمع الاشتراكى دون غيره ؟ إن جميع الدول الرأسمالية بل وأكثرها ديمقراطية تنفق الملايين على الأسلحة والجيوش ، فلماذا لا لا يسألهم النقاد عن سبب تبديد تلك الملايين فى أعمال « غير منتجة » ؟ وما الفرق بين حكومات ديمقراطية رأسمالية تتكون من فريق من

السياسيين يتخذون القرارات بشأن التسلح ، وبين لجنة عسكرية تابعة للهيئة المركزية مثلا فى مجتمع اشتراكى ومهمتها تحديد حاجات البلاد من أسلحة ومعدات حربية ؟ إذا سلمنا بأن الفريقين فى كلا المجتمعين يهدف إلى تحقيق المصلحة العليا للوطن ، فلن يعيب اللجنة العسكرية فى المجتمع الاشتراكى مجرد وجودها فى مثل هذا المجتمع . إن التسلح وإعداد الجيوش والإنفاق عليها ليس قاصراً على المجتمعات الاشتراكية بل هو مهمة حيوية لكل حكومة رشيدة مهما يكن نظام الحكم أو الطابع الاقتصادى ، مهمة السهر على المصالح العليا للبلاد وتهيئة سبل الدفاع عن كيان الدولة وسلامتها فى هذا الميدان الدولى الذى تسوده سياسة القوى وتضارب المصالح . إن من ينتقد الإنفاق العسكرى فى المجتمع الاشتراكى يتعمد تجاهل ذلك المجهود الجبار الذى مكن الاتحاد السوفييتى من الصمود أمام حملات النازيين وجحافلهم ، وهذا باعتراف ساسة الدول الرأسمالية أنفسهم من أمثال روزفلت وتشرشل . ألم يتندر الإنجليز أنفسهم بأن الجيوش الأمريكية فى الحرب العالمية الثانية كانت تحارب « إلى آخر جندى روسى » ؟ أما ما يستشهد به البعض من أن بعض الدول الدكتاتورية أو المتعصبة قد اتخذت من سياسة التسلح سبيلا إلى تحقيق الأطماع وإرضاء النزعات العنصرية الفاسدة ، فالرد على ذلك هو أن تلك السياسات بعيدة عن روح الاشتراكية حتى وإن تسمت باسمها . إن الاشتراكية الوطنية الألمانية (أو الهتلرية النازية) اشتطت بعيداً فى سياستها عن الروح التى يقوم على أساسها المجتمع الاشتراكى . وكل

مجتمع يتخذ من النزعات العنصرية أو الدينية ذريعة للتسلح والعدوان يعتبر مجتمعاً فاسداً مصيره إلى الانهيار . وتشجيع مثل تلك المجتمعات فى نزعاتها العدوانية ينطوى على سياسة قصيرة النظر ستؤدى إلى نفس المصير الذى أدت إليه سياسة المهادنة التى اتبعتها الدول الغربية تجاه ألمانيا النازية . فالعبرة فى التنظيم الاقتصادى على أسس اشتراكية سليمة هى مصلحة الشعب وليست هدم كيانه بقيادته إلى حروب عدوانية تدفعها أساطير عنصرية أو نزعات قومية لا أساس لها .

بقى الآن الرد على نقد هام يوجهه دعاة الرأسمالية إلى النظام الاشتراكى ، وهو نقد إن دل على شىء فإنما يدل على جهل مروجيه بالأسلوب العلمى وبالتفسيرات الصحيحة للتعبيرات العلمية . فيقال إن رأس المال عنصر هام من عناصر الإنتاج ، وأن تكوين رأس المال هذا فى المجتمع الرأسمالى يأتى من مدخرات الأفراد ؛ وأن الاستثمار (أى تكوين وتنمية رأس المال) لازم للجهاز الاقتصادى ، وأن حجم الاستثمار هو المقياس لتقدم الدول اقتصادياً ، كما قد يكون المقياس لتدهورها أو ركودها . ويستشهد هؤلاء النقاد بما حققه الاقتصاد الرأسمالى من تقدم وازدهار بسبب طبيعة الإدخار والاستثمار . ولو أن النقد اقتصر على هذا التحليل لما كان لنا ثمة اعتراض ، ولكن الذى يستنتجه النقاد من دعاة الرأسمالية هو ما يجعلنا نتهمهم بالجهل بحقيقة الأمور وبالأسلوب العلمى . فيقال إن حرمان الأفراد من دوافع الادخار وتكوين الثروات سوف يؤدى إلى القضاء على الاستثمار ، وأن المجتمع

الاشتراكى الذى « يلغى الرأسمالية » ــ هكذا يقال ــ سيكون مآله إلى التدهور الاقتصادى لأنه يحرم الأفراد من ملكية السلع الاستثمارية أى من ملكية رأس المال ، وإذا حدث ذلك انتفى الدافع للتنمية الاقتصادية وتقهقر المجتمع إلى الوراء . ويكفى للرد على هذا الزعم بقولنا إن الاشتراكية العلمية ليست من البلاهة بحيث تنفى الأهمية البالغة لرأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج ، ولا أن تنبذه لمجرد اقترانه بنظام ظهرت مساوئه . إن طبيعة رأس المال فى معناه الاقتصادي كعنصر من عناصر الإنتاج لا تختلف فى النظام الرأسمالى عنها فى النظام الاشتراكى . ووجه الخلاف بين النظامين هو ملكية هذا العنصر لا طبيعته الإنتاجية .

والقول بأن مصدر رأس المال يرجع إلى « الادخار » بمعنى تأجيل الاستهلاك الحاضر إلى استهلاك مستقبل ، قول صحيح لا شك فيه . ولكن من الذى ادعى أن المجتمع الاشتراكى لا يدخر ؟ إن هذا خطأ شائع ينتج عن سوء فهم التنظيم الاقتصادى الاشتراكى . فلابد للهيئة المركزية التى تشرف على الإنتاج والتوزيع أن تتضمن ضمن برامجها إنتاج كمية من السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات والمنشآت والمصانع التى بدونها لن يكون إنتاج فى المستقبل . إن المجتمع الاشتراكى إذا أراد تنمية رأس المال القومى ، أى إذا أراد الاستثمار ، فلا بد له أن « يدخر » ، وإنما الإدخار هنا يعتبر إدخارا جماعياً وليس إدخاراً فردياً يؤدى إلى تملك الفرد فى المستقبل لسلع الإنتاج . إن المجتمع الاشتراكى فى مجموعه يضحى فعلا باستهلاك حاضر لكى يتمتع فى مجموعه باستهلاك مستقبل .

وما المشاريع التى نسمع ونقرأ عنها من بناء السكك الحديدية والمصانع وتعبيد الطرق وصناعة الآلات الضخمة فى المجتمعات الاشتراكية إلا ألواناً متعددة من تكوين رأس المال – أي الاستثمار – فى مجتمع جماعى . فالقول بأن الاقتصاد الاشتراكى لا يستطيع التقدم لانتفاء الرأسمالية فيه قول لا ينبنى على افتراض صحيح ولا على فهم سليم للاشتراكية. إن أعداء الاشتراكية يصورون المجتمع الاشتراكى فى صورة سلسلة من الأعمال الهدامة لتكسير المصانع وتهديم الآلات وكل ما يسمى « برأس المال » لا لسبب إلا لأنها تحمل هذا الاسم الذى ينبذه الاشتراكيون .

مثل هذا القول والدعاية الرخيصة ليس فى حاجة إلى الرد العلمى !

الفصل الثالث

المذاهب والنظم الاشتراكية

يتفق الاشتراكيون فى الهدف العام الذى يجب تحقيقه من إزالة مساوئ الرأسمالية وإلغاء الملكية الفردية لعناصر الإنتاج وتحقيق مثل العدالة الاجتماعية بكامل معانيها . ولكنهم لا يتفقون فى تصويرهم للمجتمع الاشتراكى الأمثل ، ولا فى الطريقة أو الأسلوب الذي يجب اتباعه لتحقيق الهدف المنشود . وبوجه عام يمكننا أن نقسم المدارس الاشتراكية إلى قسمين : اشتراكية ثورية وأخرى تطورية . فالاشتراكية الثورية (وأهمها الشيوعية والنقابية) تعتقد أن الثورة والعمل الإيجابى المباشر هما الوسيلتان الوحيدتان الفعالتان لتحويل المجتمع من رأسمالى إلى اشتراكى . أما أصحاب المدرسة التطورية (الجماعيين والطائفيين) فيعتقدون أن التدرج نحو الاشتراكية فى ظل النظم الدستورية القائمة ليس بعيد الاحتمال ، وأن هذا التطور إذا تحقق سيكون أبعد أثراً وأكثر رسوخاً . وقد اشتهرت فى السنين الأخيرة الشيوعية الماركسية (كاشتراكية ثورية) والاشتراكية العمالية البريطانية (كاشتراكية تطورية) وقبل أن نبحث فى كل منهما بالتفصيل سنورد كلمة مقتضبة عن كل من النقابية والطائفية لأن كلا منهما ما زالت تجد فريقاً كبيراً من المؤيدين فى الدول

المختلفة ، أو تتخذ فى بعض الأحيان أسساً تقوم عليها برامج بعض الأحزاب الاشتراكية فى بعض الدول .

النقابية Syndicalism

أصل هذا المذهب يرجع إلى الكلمة الفرنسية Syndicat ومعناها اتحاد أو نقابة العمال ، وتعتبر فرنسا المهد الرئيسى للنقابية (أو السندكالية) حيث قام بنشرها والدعوة لها فى أواخر القرن التاسع عشر شخصيتان مشهورتان هما سوريل (Sorel) وبيلوتييه (Pelloutier) . والاشتراكية النقابية تعرف بأنها تلك النظرية الاجتماعية التى تعتبر نقابات العمال الأساس الذى يقوم عليه المجتمع الجديد والوسلية التى بها يتحقق تغيير النظام القائم .

ويتفق النقابيون مع النظرية الاشتراكية القائلة بأن المجتمع ينقسم إلى طبقتين ، رأسمالية ودهماء (بروليتاريا) ، وأنهما متضاربتان فى المصالح لا سبيل إلى التوفيق بينهما . كما يعتقد النقابيون كذلك أن الدولة الحديثة ما هى إلا دولة « طبقية » يتحكم فيها الرأسماليون ؛ وأن الملكية الخاصة هى أصل كل بلاء اجتماعى ولن يتخلص المجتمع من هذا البلاء إلا بإحلال الملكية الجماعية محل الملكية الفردية . بيد أن النقابية تختلف عن الشيوعية فى الوسيلة التى تحبذها للوصول إلى قلب النظام الرأسمالى . والطريقة النقابية تتلخص فى الأسلوب الاقتصادى الذى تتبعه وهى طريقة مبنية على الرأى القائل بأن التغيير المنشود فى الحياة الاجتماعية

يجب أن ينبثق من الطبقة الكادحة نفسها ، وأن الهيئات التى ستحل محل الهيئات والأوضاع القديمة يجب أن تنبعث من صميم تكوين وتنظيم وبناء المنظمات التى تمثل الطبقة العاملة، على أن يتم إعداد تلك المنظمات دون مساعدة من السلطة الحاكمة وعلى الرغم منها .

وقد أعد النقابيون برنامجهم لهذا الإعداد والتنظيم . فهم ينادون بتوجيه اهتمامهم الأول إلى التنظيم الكامل لنقابات العمال التى تمثل الحرف أو الصناعات ، ثم بالتالى إلى تكوين مجالس عمالية محلية . وتتخذ النقابية بعد ذلك استراتيجية يراد بها « الهدم المنظم » لأصحاب الأعمال من الرأسماليين ، ومن أساليبهم المعروفة :

١ ــ المقاطعة : وذلك بأن يرفض العمال العمل لدى أى منشأة يثبت أنها تصرفت تصرفاً مجحفاً إزاء طبقتهم ، وأن يعملوا على إفلاس المنشأة بمقاطعة منتجاتها والتشهير بها .

٢ ــ العلامة النقابية : حيث يصر العمال على دمغ المنتجات بعلامة تثبت أنها أنتجت فى مصانع يسير العمل فيها طبقاً للشروط التى تفرضها النقابة .

٣ ــ التلكؤ : وهو أن يقوم العمال بتجهيز أو صناعة أقل كمية ممكنة من السلع مع العناية الفائقة بصنعها حتى لا ينسب إليهم الإهمال أو الجهل فيفقدون عطف الرأى العام .

٤ ــ التخريب المتعمد وتعطيل الآلات بصورة مستترة أو ظاهرة .

٥ ــ الإضراب ، وأخيراً الإضراب العام . ولا يقصد بالإضراب

العام توقف جميع العمال كما قد يفهم البعض ، بل يكفى أن يضرب العمال فى الصناعات الرئيسية والمنافع العامة كالنقل والكهرباء والمياه ، فهذا كفيل فى رأى النقابيين بشل حركة الحياة الاقتصادية وإنهاء النظام الرأسمالى .

ولم يظهر فى كتابات النقابيين ما يدل على أنهم تصوروا صورة واضحة عملية لنوع المجتمع الذى ينشدونه ، ويبدو أنهم لم يعيروا انتباهاً لناحية التنظيم المستقبل للمجتمع ، بل اكتفوا بالتركيز على وسائل تحقيق الانقلاب . على أننا نستنتج من اتجاهاتهم أن الدولة بمفهومها السياسى ستختفى فى النظام النقابى ، والمفهوم السياسى الذى نقصده هو وجود هيئة مركزية يخول الأفراد لها سلطة التشريع والبت فى شتى الأمور العامة . وغاية ما وصل إليه الفكر النقابى هو أن نقابات العمال ستضع أيديها على وسائل الإنتاج لتوجيهها واستغلالها (دون حق تملكها) نيابة عن الشعب وبافتراض رضائه . وستكون نقابات العمال الفرعية والاتحاد العام للعمال حلقات اتصال بين النقابات الرئيسية التى تهيمن على الإنتاج ،وبقية أفراد المجتمع ؛ كما سيقوم الاتحاد العام للعمال بالإشراف على المنافع العامة كالبريد والنقل .

تلك صورة غير مكتملة لنوع المجتمع الذى ينشده النقابيون ، وهى كذلك لأن الاشتراكية النقابية لا يبدو أنها درست مشاكل الانتقال والتنظيم المستقبل دراسة كافية على أسس علمية وعملية . فالنقابيون قد أهملوا كثيراً من النواحى الاجتماعية الحيوية وبخاصة تلك الآثار

التى قد يسببها تحكم نقابات العمال فى الإنتاج . فاختفاء الدولة كمنظمة سياسية واحتكار نقابات العمال للصناعات المختلفة وتخويل أنفسهم مطلق الحرية للتصرف فى مصير الصناعة ، لا يكفى لأن يكون أساساً لتنظيم مجتمع جديد أصلح من سابقيه . أضف إلى ذلك أن وسائل النقابيين من تخريب وتباطؤ ومقاطعة وإضراب كثيراً ما تكون فى غير موضعها ، وتكرار استعمال مثل تلك الوسائل من شأنه إلحاق الضرر البالغ باقتصاديات البلاد ، بالإضافة إلى أن كساد بعض الصناعات سيؤدى إلى ازدياد سوء حالة العمال بوجه عام علاوة على إرهاق عمال الصناعات الكاسدة وإحراج موقفهم الاجتماعى بجعلهم عالة على نقاباتهم أو على الاتحاد العام للعمال حيث يمدون بالمساعدة المادية خلال فترة بطالتهم.

الاشتراكية الطائفية Guild Socialism

قام بنشر هذا النوع من الفكر الاشتراكى كاتبان انجليزيان هما هوبسون (S.G. Hobson) وكول (G.D.H. Cole) . وهدف الاشتراكية الطائفية الوصول إلى مجتمع اشتراكى أساسه التنظيم الطائفى . والطائفة فى هذا المعنى Guild هى نقابة عمال ولكنها تفوقها فى التنظيم من ناحيتين الأولى أن الطائفة[1] تجمع جميع العمال الذين يعملون فى صناعة واحدة ،

---

(١) المقصود بالطائفة المعنى الذى اصطلح عليه فى التاريخ الاقتصادى ، وما يسمى أحياناً بنظام الحرف ، والاشتراكية الطائفية تعطى لهذا الاسم (Guild) طابعاً خاصاً فى تنظيمها

فطائفة صناعة النسيج مثلا تشمل العمال المهرة منهم وغير المهرة ، وذوى الوظائف الكتابية والفنيين ورؤساء العمال والمشرفين والإداريين ، والناحية الثانية التى تميز الطائفة عن نقابة العمال هى أنها تنظم لا لمجرد السهر على مصالح أعضائها وتحسين حالتهم وإنما باعتبارها الهيئة التى ستسيطر على الصناعة . وترى الاشتراكية الطائفية أن نقابات العمال ستكون الأساس الذى تبنى عليه سياستها المستقبلة ، كما أنها (أى النقابات) التى سيتم عن طريقها التحول من نظام رأسمالى إلى نظام اشتراكى .

ويتفق الطائفيون مع غيرهم من المفكرين الاشتراكيين فى الاعتراف بمساوئ النظام الرأسمالى من فقر وتفاوت فى الفرص وعدم استقرار ، ولكنهم يذهبون إلى مدى أبعد فى دراستهم للنظام الرأسمالى من ناحيتيه السياسية والاقتصادية . فهم ينظرون إلى النظم الديمقراطية الانتخابية بوضعها الراهن فى بعض الدول على أنها تؤدى إلى تكوين هيئات نيابية لا تمثل أفراد الشعب على الوجه الأكمل . فيرى الطائفيون أن نظام تقسيم دوائر الانتخاب على أسس جغرافية نظام عقيم خاطئ ، لأن الفرد لا يستطيع أن يمثل فرداً آخر لمجرد وجوده فى نفس المنطقة الجغرافية أو الدائرة . فالمزارع قد يمثل المزارع ، والطبيب قد يمثل زميله الطبيب ، وعامل المناجم قد يمثل رفقاءه الذين يعملون فى نفس الصناعة — أما أن يمثل المحامى الثرى مصالح الفلاحين أو أن يتكلم صاحب العمل باسم العمال فهذا ما لا تقبله الاشتراكية الطائفية إذ أنها تنادى بأن يكون

التقسيم على مبدأ « وظيفى » لا على أسس جغرافية . وينظر الطائفيون إلى الدولة على أنها هيئة ضمن هيئات متعددة وأنها بوضعها هذا يجب أن تحصر نشاطها أو سلطتها فى نطاق ضيق لا تتعدى سواه وهو النطاق السياسى . ولا يجوز للدولة إزاء هذا الوضع أن تتدخل فى وظائف أو شئون أخرى ، بل يجب أن تترك أمور الطوائف المختلفة وبقية نواحى النشاط الاجتماعى والاقتصادى لمنظمات تختص بمصالح وشئون الأفراد العاملين فيها .

ويرى الطائفيون أن أبرز مساوئ الرأسمالية هى نظام الأجور ، لأن العامل فى رأيهم إذ يقبل أن يعمل أجيراً يتنازل عن حقوقه الاقتصادية ويفقد كل وسيلة للإشراف على نظام الإنتاج الذى يعمل فى إطاره ، كما يفقد حقه فى التمتع بثمرة مجهوده الذى يبذله فى تلك الصناعة . وهذا العيب الظاهر فى النظام الرأسمالى يرى الطائفيون علاجه بما يتفق مع الحرية الاقتصادية التى تقتضى أن يكون الإشراف على صناعة معينة وتنظيم إنتاجها يجب أن يتم بواسطة العاملين فيها من عمال وإداريين وفنيين ومنظمين .

ويمكننا أن نصور صورة مبسطة للنظام الاشتراكى الطائفى دون الحاجة إلى الدخول فى تفصيلاته المعقدة التى أسهب فى وصفها الكاتب الإنجليزى كول G.D.H. Cole . فى المجتمع الطائفى تقوم على كل صناعة طائفة معينة مهمتها إدارة هذه الصناعة نيابة عن بقية أفراد المجتمع . ويشكل من فريق المستهلكين مجلس ينوب عنهم فى التعاون مع هيئات المنتجين

فى تحديد أسعار السلع وتكاليف إنتاجها . وينادى فريق من رعاة الاشتراكية الطائفية بوجوب تشكيل برلمان مشترك ليهيمن على المصالح المشتركة كالدفاع والتشريعات المالية ، بينما يرى فريق آخر أن يترك تنظيم تلك الشئون والإشراف عليها إلى هيئة تمثل الطوائف الرئيسية فى الدولة . أما بالنسبة للمصالح المحلية ، فيقترح الطائفيون تشكيل مجالس أو هيئات محلية للإشراف عليها . ويتم هذا التنظيم الشامل للمجتمع عن طريق استخدام الأساليب السياسية التى يتبعها أصحاب الاشتراكية الجماعية ، بالإضافة إلى الأساليب الاقتصادية التى ينادى بها النقابيون .

والنظرية الاشتراكية الطائفية رغم ما يبدو فيها من تعقيد فى النظام المقترح قد نجحت فى أنها أبرزت لنا ناحية هامة فى الحياة الاقتصادية وهى ضرورة إشراك المنتجين فى الهيمنة على المنشآت التى يعملون فيها . ولكنها كنظام اشتراكى فيها بعض مظاهر القصور . فهذا المجتمع الذى تتصوره ، والطريقة التى تتخيلها فى تنظيم الطوائف الصناعية أو الإنتاجية وكيفية الهيمنة على الإنتاج باشتراك المنظمين والعمال معاً قد يبدو سليماً من الناحيتين النظرية والمثالية ، ولكن تطبيق مثل هذا النظام يتطلب تحميل الطبيعة الإنسانية ما لا طاقة لها بها .

وعلى أى الحالات فإن ما كتب فى الاشتراكية الطائفية حتى الآن لا يفيدنا فى الحكم على مدى صلاحيتها من الناحية العملية ، وليست أمامنا تجربة أيا كانت فى دولة من الدول حتى يمكننا قياس نجاحها أو فشلها .

الفصل الرابع

الشيوعية الماركسية

يعتبر كارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) من أهم الكتاب الفلسفيين الذين أحدثوا انقلاباً فى الفكر السياسى فى القرن التاسع عشر. وقد توصل ماركس منذ أن كان شاباً إلى استنتاج كان فيما بعد محور تفكيره ونظرياته. وهذا الاستنتاج الذى وصل إليه ماركس — عن طريق الإيحاء والتفكير المستقل، لا عن طريق الاستنباط من حقائق ثابتة — يتلخص فى أن للعوامل الاقتصادية تأثيراً شاملا على تاريخ الإنسانية، وأن المجتمعات تعيش فى عملية مستمرة من التغيير والتطور يسببها التناقض والتوافق بين عوامل متضاربة. وهذه الفلسفة أو النظرية أطلق عليها ماركس اسم «المادية الجدلية» Dialectical Materialism. ثم انتقل ماركس بعد ذلك إلى الاعتقاد بأن الهيكل الاقتصادى للمجتمع هو الركن الأساسى فى التطورات الاجتماعية. فالقانون والسياسة والأديان والتقاليد والثقافات فى اعتقاده لا تمثل إلا البناء الخارجى للمجتمع، وهذا البناء تحكمه التطورات فى الأساليب التى يتبعها الأفراد فى إنتاج السلع التى تشبع حاجاتهم الاقتصادية. وبمعنى آخر ليس الفكر الإنسانى هو الذى يعين طبيعة المجتمع وتكوينه، وإنما هذا التكوين

هو الذى يحدد طبيعة الأفكار والاتجاهات . وهذة النظرية هى ما أطلق عليه ماركس المادية التاريخية (Historical Materialism)

ويلاحظ أن نظريتى المادية الجدلية والمادية التاريخية نظريتان منفصلتان مستقلتان ، ولكنهما يمثلان معا الأساس الذى تقوم عليه الفلسفة الماركسية . وقد وصف لينين فلسفة ماركس هذه فقال أنها مستمدة من الفلسفة الألمانية ، وتاريخ انجلترا الاقتصادى والاشتراكية الفرنسية ، وإذا صح هذا الوصف فلا غرابة فى أن الفلسفة الماركسية جاءت بتلك الصورة من التعقيد لمجرد الوصول إلى وسيلة لتغيير الأوضاع فى المجتمع الرأسمالى المتطرف . ولعل فردريدريك أنجلز صديق ماركس ورفيقه فى الفكر الاشتراكى كان أكثر وضوحاً فى شرح الفلسفة الماركسية وإكسابها طابعاً من الدقة فى التعبير . ويصف أنجلز نظرية ماركس فى المادية التاريخية بأنها تعنى « أن الأسباب المباشرة والنهائية للتطورات الاجتماعية والثورات السياسية ليس مردها إلى تفكير الأفراد وتعمقهم فى البحث عن الحق والعدالة ، وإنما مردها إلى تلك التغيرات التى تطرأ على نظام الإنتاج والاستبدال » . فهذه النظرية إذن تنفى وجود أية اعتبارات أخلاقية أو قيم ومثل عليا فى حياة المجتمع ، بل تقرر أن التقاليد والأفكار والأديان والمثل التى تفرض على المجتمعات هى تلك التى تريدها الطبقة الحاكمة .

ويجدر بنا قبل أن نبحث فى خصائص الاشتراكية الماركسية أن نتفهم موقفها بالنسبة للنظم الاشتراكية المختلفة . فالماركسية أو الشيوعية

ليست مجرد نظام اقتصادى أو اتجاه اشتراكى ، بل إنها مذهب وعقيدة مكتملة تشتمل على قواعد جامدة لتنظيم حياة المجتمع . إنها عقيدة استبدادية تدعى أنها تظهر للفرد كنه حياته ووجوده ، وتدعى أنها توجد له حلا عملياً لجميع المشاكل الأساسية التى يواجهها فى الحياة . فدعاة الشيوعية يقولون أن مذهبهم يطغى على جميع المعتقدات والتقاليد والقيم الاجتماعية ويحل محلها . فالمذهب الشيوعى إذن يتعارض مع كل عقيدة دينية أخرى طالما أنها تفرض على الفرد ولاء يفوق ولاءه للعقيدة الشيوعية . وليس هذا الإلحاد الذى يصر عليه الماركسيون بنتيجة تأتى أثر التطور الاجتماعى الذى يحدث فى ظل نظام شيوعى وإنما هى ركن أساسى ونقطة ابتداء للدخول فى المذهب الشيوعى . ولقد كان كارل ماركس ملحداً قبل أن يكون شيوعياً ، وهكذا يطلب من كل معتنق الشيوعية أن يخلعوا ثياب الدين والأخلاق والمثل قبل أن يدخلوا العقيدة الجديدة .

وواضح أن شيوعية ماركس لم تقم على أساس تنظيم اقتصادى أو اجتماعى فحسب ، بل إنها اتخذت لتبرير أسلوبها تلك الفلسفة الجدلية الغيبية التى أشرنا إليها . فماركس يعتقد أن الفرد يبتعد ويتحول عن حقيقة ذاته بإغراء الملكية الخاصة وباعتقاده فى وجود الله أو فى الديانات المختلفة التى تستغرق شخصيته وكيانه . فإذا أزيلت تلك العوامل — على حد قول ماركس — تيسر للفرد أن يعود إلى الحياة الإنسانية الحقة ، وتمهد له الشيوعية أن « يتحرر » من قيود الدين والمادة معاً . تلك هى التعاليم الجوهرية للماركسية ، وليس فى استطاعتنا أن نتصور

هذا المذهب على حقيقته إذا أهملنا فهم تلك التعاليم .

وقد يذهب البعض إلى تجزئة المذهب الماركسى إلى عناصره المختلفة يستسيغ منها جزءاً وينبذ الجزء الآخر . ولكن العقيدة الماركسية كما أشرنا عقيدة مكتملة لا تقبل التجزئة ، وهى دين للماركسى حيث لا دين غيره . فلا يجوز الجمع مثلا بين العقيدة الشيوعية وعقيدة دينية كتابية أو غيرها ، ولا معنى لادعاء الشيوعية إذا كان المدعى يميل إلى إقرار أوضاع اجتماعية مثل نظام التوارث والامتلاك . وإن الذين يفهمون الشيوعية على أنها تفتح أمامهم كنوز الرأسمالية ليرتشفوا منها لبسطاء بلهاء ! فليس معنى الشيوعية أن « ما معك هو لى ، وما معى أحتفظ به » إن مثل هذا التصور يعتبر تشويهاً للماركسية وتحايلا على معانيها .

الخصائص الجوهرية للماركسية :

أجمع النقاد على أن الماركسية تقوم على أربعة أسس هامة : نظرية اقتصادية ، نظرية للتطور الاجتماعى ، واستراتيجية للدعاية الثورية ، وفلسفة تاريخية . أما النظرية الاقتصادية وهى التى عرفت بنظرية « العمل أساس القيمة » (labour theory of value)

فقد فقدت أهميتها كلية فى الوقت الحاضر ، ويندر أن نجد من علماء الاقتصاد المحايدين من يحاول تأييدها أو إثبات صحتها . أما الأسس الثلاثة الأخرى فهى فى مجموعها تمثل « الشيوعية السياسية الاجتماعية » . وكما أشرنا فإن هذه الأسس تعتمد على الاعتقاد بأن القوى الاقتصادية

(أى العوامل المادية) هى المسئولة أولا وآخراً عن التطورات والأحداث التاريخية ، وأن جميع العوامل الأخرى تكاد تكون عديمة الأهمية بجانب العامل الاقتصادى . وعليه فنظام الإنتاج السائد فى أية فترة من الفترات – وبالتالى نظام الملكية الذى يتبعه – هو العامل الهام فى المجتمع . فامتلاك الثروة هو القوى المؤثرة على الآراء والمبادئ التى تسود أى مجتمع ، وهذا التملك مسئول أيضاً عن الأوضاع الاجتماعية ، أى عن موقف كل فرد فى المجتمع . وإذن فالأفراد فى تفكيرهم وأعمالهم يتأثرون بالتيارات المختلفة التى تأتى نتيجة لوضعهم الطبقى فى بيئة معينة ! وفى هذا يقول ماركس : « إن الأفراد فى حياتهم اليومية يدخلون فى علاقات اجتماعية بعضهم مع البعض الآخر رغم أنفسهم ، فتلك العلاقات موجودة لا مفر منها ، وهى تتحدد طبقاً للقوى المادية للطبقات المختلفة . تلك القوى فى مجموعها هى الهيكل الاقتصادى للمجتمع ، وهى إذ تكون الأساس الذى يقام عليه البناء السياسى والتشريعى ، تكون بذلك مسئولة عن إيجاد نوع معين من الوعى الاجتماعى لدى الأفراد » . ويفخر فريدريك أنجلز بهذا « الاكتشاف » الذى وصل إليه رفيقه ماركس ، فيقول معلقاً : « حقاً إن كارل ماركس كان أول من اكتشف قانون التطور التاريخى ، وهو القانون الذى يثبت أن جميع أنواع الصراع فى التاريخ سواء فى ميدان السياسة أو فى ميادين الدين والفلسفة والاجتماع ، ما هى إلا تعبير صادق عن الصراع الذى ينشب بين الطبقات فى المجتمع » .

التفسير الاقتصادى للتاريخ :

لعل هذه الناحية من الفلسفة الماركسية تمثل أكثر ما جاء فيها منطقاً واستناداً إلى الحقائق . لقد وجه ماركس الأنظار إلى حقائق كانت قبل انتشار فلسفته تغفل عند بحث أو دراسة الأحداث التاريخية . فمنذ ظهرت نظريات ماركس ، لم تعد هناك قيمة لأية دراسة تاريخية إلا إذا تضمنت العوامل الاقتصادية والدور الذى لعبته ، حتى وإن لم يثبت أن تلك العوامل كانت تلعب دوراً ظاهراً . وعلى هذا لم يعد يستطيع باحث تاريخى بعد اليوم أن يُغْفِلَ تلك الناحية الهامة فى بحثه ليرى إلى أى مدى كانت الرغبة فى الحصول على المنافع المادية (أى الاقتصادية) هى الدافع وراء تفكير الأفراد ، وكيف أن أحلام الرفاهية الاقتصادية هى الأسس التى بنيت عليها الفلسفات والنظم الاقتصادية والسياسية والأحداث التاريخية .

وليس معنى هذا أن يُغْفِلَ البحث التاريخى جميع العوامل الأخرى أو ينكر وجودها — فإن كارل ماركس نفسه لم يقل هذا ، والذى حدث هو أن بعض أتباع ماركس شوهوا ما كان يرمى إليه فى نظرياته ، ويروى عن ماركس أنه حين سئل عن رأيه فيما يسوقه بعض الكتاب بزعم أنه تصوير للماركسية ، أجاب : إذن فأنا لست ماركسياً !

والتفسير الاقتصادى للتاريخ يعتبر من أسلم الطرق العلمية لعلاج البحث التاريخى . وقد ثبت فعلا أن مثل هذا التفسير يلقى الضوء على

كثير من الأحداث الغامضة فى التاريخ ، ويوجد تعليلات معقولة لكثير من المشاكل والنقط التاريخية الغامضة التى كانت تهمل فى الدراسات التى سبقت عصر ماركس. ولكن مبدأ التفسير الاقتصادى كغيره من المبادئ يجب ألا يخرج عن غرضه المقصود — فهو المرشد الذى يهتدى به الباحث فى دراسة التاريخ ، أما إذا تعدى ذلك ، فقد يؤدى إلى الوقوع فى أخطاء لا حصر لها ، وبدل أن تكون نظرية التفسير الاقتصادى أداة لخدمة البحث العلمي التاريخى ، تصبح سيداً يتحكم فى ذهن الباحث .

الدولة والقوة والاقتصاد :

حيث أن ماركس يقول إن البناء السياسى يقوم على أسس اقتصادية فيفهم من ذلك « أن السلطة الحاكمة فى الدولة ستكون ممن فى يدهم القوة أو السلطة الاقتصادية » . « فالدولة هى قوة عامة منظمة للضغط على الأفراد وارغامهم على قبول قرارات من فى يدهم السلطة . . . ومن فى يدهم السلطة هم أصحاب الملكيات ، يسعون لخدمة مصالحهم . فوظيفة الدولة إذن هى حماية النظام القائم ، أى حماية مصالح أصحاب الملكيات من تهديد المحرومين الذين يسعون دائماً إلى قلب الأوضاع لمصلحتهم ، ومن ثم تقتصر مهمة الدولة على المحافظة على المزايا السياسية والاجتماعية التى تتمتع بها طبقة أصحاب الملكيات والثروات » .

لم تتغير تلك الحقيقة فى نظر ماركس بتغير الحضارة . ففى المجتمعات الزراعية القديمة كانت طبقة الملاك الزراعيين هى الطبقة

صاحبة السلطة ، وفى المجتمعات الصناعية الحديثة نجد أن أصحاب رءوس الأموال — طبقة البورجوازية — الطبقة المتوسطة من رجال الأعمال ، هم المتحكمون فى السلطة . فالرأسمالى البورجوازى ومن يتبعه فى الدول الحديثة ، يحاول وضع نظم الدولة بحيث يكفل لنفسه احتكار السلطة والنفوذ ، وأن اضطر إلى التنازل عن بعض الامتيازات السياسية فهو يفعل ذلك فقط ، طالما أن ميزان القوة الاقتصادية لم يختل .

حرب الطبقات :

السياسة إذن فى نظر ماركس ما هى إلا حرب بين طبقات اجتماعية اقتصادية ، وكلما تغير نظام الإنتاج ، انهارت طبقة حاكمة وانتقلت السلطة إلى فريق آخر يحاول الإبقاء على نفوذه وقوته ضد طبقة المحرومين — البروليتاريا .

وهنا يقول ماركس « حرب الطبقات حقيقة تاريخية متأصلة فى طبيعة نظامنا ، فلا حاجة للدعوة إليها ولا جدوى من إنكارها . ولكن مسئولية تلك الحرب تقع على عاتق من تدفعهم الأنانية إلى المحافظة على ما يمتلكون » . ولعل ماركس يريد أن يشير بهذا الرأى إلى أن أصل البلاء فى المجتمع الحديث هو امتناع الأقلية عن مشاركة الأغلبية فى الثروة والرقى المادى والحضارة .

فحرب الطبقات عنصر جوهرى فى المبادئ الماركسية . ولكن ما هى

الطبقة فى رأى الشيوعيين ؟ إنها ليست مجرد مجموعة تؤدى وظيفة معينة ، وليست مجرد وحدة فى مجتمع يتعاون على الصالح العام ، فليس هناك صالح عام فى نظر ماركس فيما يتعلق بالطبقات . وإنما خصائص الطبقة فى نظره هى وجود مصلحة اقتصادية تتعارض مع المصالح الاقتصادية للطبقات الأخرى . والطبقة جماعة مستقلة لا تعترف بوجود روابط بينها وبين الطبقات الأخرى بدعوى الصالح العام . ويظهر لنا من هذا التفسير مدى « ذكاء » ماركس فى خروجه على روابط الدين والوطن حتى لا تحول عقبة من العقبات أيا كانت دون تحقيق نظرية حرب الطبقات .

ولم يفت ماركس أن يعلل الأسباب التى من أجلها يرى أن ولاء البروليتاريا لطبقتهم يفوق ولاءهم للدولة . فيسوق لنا من الأسباب : الشعور المتضامن بالغبن نتيجة انخفاض الأجور ومستوى المعيشة ، والشعور المتضامن فى الحاجز المادى بينهم وبين الطبقات الغنية ، ووجود الأحزاب السياسية التى تعمل عن طريق غير مباشر على إظهار الوعى الطبقى ، وأخيراً ذلك التناقض الظاهر بين مصالح الدولة ومصالح البروليتاريا أو طبقة الدهماء .

وعليه فنستنتج من هذا أن الوعى الطبقى المنظم الذى يأتى نتيجة للشعور بالتماسك بين أفراد الطبقة الواحدة ، هذا النوع من الوعى عنصر لا غنى عنه لنجاح الماركسية . فيجب إذن على تلك الطبقة أن تعمل جاهدة على تنوير البروليتاريا فى جميع أنحاء العالم وأشعارها بالآلام والغبن

المشاع ، وبالأهداف المشتركة والنصر المشترك فى النهاية . « اتحدوا يا عمال العالم » ! ! هذه هى الصيحة المشهورة فى الاعلان الشيوعى والتى تطلب إلى العمال تحطيم جميع الحدود السياسية والعوائق القومية والدينية والابقاء على مبدأ واحد فقط وهو « وحدة البروليتاريا » .

وماركس يؤيد كل ما من شأنه دعم الوعى الطبقى سواء لدى الدهماء أو لدى غيرهم من الطبقات ، فهو يرى أن احتدام الوعى الطبقى لدى الطبقات الأخرى سيزيد من حدة الوعى ونضوجه لدى طبقة العمال . والذى سيحدث « هو أن كل طبقة ستحاول أن تتخذ لنفسها مثلا ونظماً على حساب الطبقات الأخرى ، وستنادى بفلسفات وآراء تتمشى مع مصالحها وتختار من الحقائق ما يؤيد حججها » . ومجمل هذا القول هو أنه فى أى زمان وفى أى مكان نجد ان المبادئ الغالبة والثقافة السائدة هى تلك التى تمثل الطبقة المسيطرة من الناحية الاقتصادية .

دكتاتورية الدهماء :

إلى هنا يبدو أن نظرية « الطبقات» كتفسير للتطورات الاجتماعية قد تكون نظرية مقبولة مستمدة من المشاهدات والحقائق . ولكن العامل الذى يجعل نظرية ماركس ،فى « الصراع الطبقى » هدفاً للمهاجمة الشديدة هو الاستنتاج الذى وصل إليه . فهو يقرر أن طبقة البروليتاريا هى وحدها صاحبة الحق فى أن تحل محل الطبقات الأخرى ومن ثم تصبح هى المسيطرة .

ثم ان طريقة ماركس فى الوصول إلى هذا المصير هى العنف والثورة . إنه يعتبر أن هذا التغيير لن يأتى عن طريق سلمى ، فهذا فى نظره خداع الاشتراكية . ويقول فى ذلك « لقد وصلت إلى نتيجة وهى أنه ليست هناك طبقة تريد التنازل بمحض إرادتها عن السلطة التى تمتلكها . وقد تعلمت أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تجعل من المحال على المبادئ الديموقراطية أن تخترق الحواجز الطبقية إلا إذا اغتصب العمال السلطة . ذلك لأن نظام الملكيات الخاصة قد أثر على الأفراد والهيئات وتغلغل فى أذهانهم فجعلهم يفكرون ويعملون فى هذا الاطار الاجتماعى الراسخ الذى تقاس فيه العلاقات على أساس الإمكانيات المادية .

وعليه ، فالتطور السلمى محال ، وعلى البروليتاريا أن تستعد لاغتصاب السلطة وارساء دكتاتوريتها لمدة من الزمن حتى تنقرض جميع عناصر المقاومة ، وينشأ مجتمع حر خال من الطبقات وتختفى الدولة كسلطة غاصبة . ولا بد إذن لتحقيق ذلك من الدعوة إلى الأساليب الثورية ونبذ جميع الطرق الأخرى .

وليس معنى « التكتيك » هذا الالتجاء إلى العنف الدائم ، وإنما يرى ماركس انه من الأفضل أن تستمر حالة عدم الاستقرار حتى لا يأتى بذلك نظام مستقر يقنع فى ظله العمال بما هم فيه ، ويشعر فيه البورجوازى بالأمن والضمان . فالثورة لا تنفجر فى جو صحو مشمس ، بل فى جو ملبد بالغيوم .

وإذن فكل ما من شأنه أن يشجع على عدم الاستقرار مقبول فى

نظر الماركسية ! فالإضرابات والمنازعات والانقلابات الداخلية والحروب كلها وسائل محببة تهيئ الجو للثورة القادمة ، آخر الثورات ، ثورة البروليتاريا .

الشيوعية ومنطق القوة :

العنف لا قيمة له فى حد ذاته ولكنه يقاس بالنسبة إلى الوسائل الأخرى التى يمكن استخدامها . فالمشكلة هنا مشكلة المهارة فى استخدام القوة ، وبديهى انه من المؤكد أن القوة لا يمكن الاستغناء عنها ، فليس من المعقول فى نظر الشيوعية أن نبنى سياسة مستقبلة على افتراض مجرد بإمكان الحصول على النصر عن طريق سلمى . فالدكتاتورية معناها القوة والعنف ، ودكتاتورية الدهماء مشروعة لأنها إن لم تتحقق انعدمت الحرية وسادت دكتاتورية البورجوازية . ولكن الثورة العنيفة وإن كانت لازمة لتحقيق التطور الجوهرى ، إلا أن لها شروطاً وظروفاً ، وهى فن واستراتيجية لا نظرية عامة يمكن تطبيقها فى كل زمان ومكان . فالحزب السياسى الذى يهدف للثورة قد تستطيع أن يعد نفسه مادياً ومعنوياً وفكرياً ، ولكنه لا يستطيع أن يخلق الجو المناسب للثورة .

هذا الجو المناسب ، أو الظروف التى يمكن للثورة أن تنشأ فيها ، يشترط فيه وجود نظام اقتصادى رأسمالى بلغ مرتبة عالية من التقدم الفنى ، ويوجد فيه فريق قوى من أصحاب الأعمال الرأسماليين وغالبية من العمال مدربة ومنظمة تشترك فى صراع طبقى ضد أصحاب الأعمال .

واللحظة التي ينقض فيها العمال بضربتهم القاضية لا تأتى إلا بعد أن تتوافر ثلاثة شروط اخرى .

١ – انهيار نظامى الإنتاج والتوزيع نتنيجة للمغالاة فى الفرق بين أجور العمال وإنتاجهم، فتتفشى البطالة ، ويختل الائتمان (المصرفى) ، وتحتدم الأزمة الاقتصادية .

٢ – انعدام التناسق السياسى بين الطبقات الحاكمة نتيجة لحرب أو أية كارثة أخرى يكون من عواقبها الانقسام الداخلى واختلال الأمن والنظام .

٣ – خروج « الوعى الطبقى » إلى الأمام خروجاً تلقائياً وبكل مظاهره من إضراب إلى مظاهرات إلى تحطيم كل مظاهر الطاعة العمياء لدى الأفراد .

ولعل لينين قد لخص « فن » الثورة فى كلماته المأثورة المبسطة :

« الثورة ليست شيئاً أوتوماتيكياً – فهى لا تتأتى إلا إذا أظهر العامة أنهم لا يريدون النظام القديم ، وعجز الحكام عن الأخذ بأساليب هذا النظام » .

الاستراتيجية الماركسية :

« كن مستعداً » هذا هو جوهر الاستراتيجية الماركسية – « لا تيأس لأنك فشلت فى الماضى » ولكن كن على استعداد لكى تنتهز الفرصة إذا واتت » . . .

وهنا تظهر مهارة لينين ، فقد رأى فى خريف سنة ١٩١٧ أن ثمار الثورة قد طابت وآن موعد حصادها ، رغم أن الظروف التى نصت عليها « نظرية » الثورة الماركسية لم تكن قد اكتملت بعد . وفى تلك الفترة التى ينتظر فيها الماركسى ويعد نفسه ، عليه أن يعلم أن الخطر لا يأتى من أعدائه الرأسماليين ، وإنما من الفئة التى تدين بأنصاف الحلول ، فئة الاشتراكيين . فالماركسى يعرف موقفه ازاء عدوه الرأسمالى ويعلم تماماً أن لا أمل بتاتاً فى الصلح معه ولا يمكن أن ينظر له إلا نظرة الحقد والعداوة لأن العداء طبيعى والتطور طبيعى لا مفر منه . أما الاشتراكى فهو مصدر الخطر ، لأنه يعتنق مبدأ يغرى به العمال ، ويتحايل على أذهانهم باسم الآلام والغبن والعدالة ، فتنجذب طبقة العمال إلى اعتناق هذا المبدأ وتتحلل من الأسلوب الثورى ، وتعرض بذلك عن الطريق الوحيد الذى يؤدى إلى النصر . فتسود حلول التقريب بين وجهات النظر ، والتحكم ، وإعطاء الامتيازات ، وكل هذا يؤدي إلى هزيمة العمال .

لذا ترى الماركسية ألا مناص من شن أعنف الحملات على أحزاب الاشتراكية الديموقراطية ، وحزب العمال البريطانى . ومن هذا تنشأ النزعة التزمتية للتمسك بالماركسية كعقيدة لا تقبل التجزئة . وهذا هو السبب فيما نراه من مناقشات جدلية تطول وتتشعب محاولة اثبات قاعدة غير منطقية بأن « نصف صديق أشد عداوة من عدو لدود » فالعقيدة الماركسية لا تتحمل البدع الدخيلة .

الشيوعية من الناحية العملية :

إن الاتحاد السوفييتّى الروسى هو الدولة الوحيدة التى طبقت المبادئ الشيوعية خلال مدة طويلة من الزمن — هذا مع العلم بأن الكثير من خصائص النظام السوفييتى ليس تطبيقاً حرفياً للمبادئ الماركسية . وليس هناك دليل ثابت على أن مثل هذا النظام هو ما كان يحلم به ماركس ، أو أن النظام الشيوعى يتحتم معه أن يكون استبدادياً وإرهابياً كذلك الذى اتبعه لينين وسار عليه القادة الروس من بعده ، فالفارق إذن ليس باليسير بين الماركسية والشيوعية السوفيتية من حيث أسلوب الحكم وإقرار الدكتاتورية البروليتارية .

السوفييت والحزب :

إن النظام الروسى الشيوعى مبنى على جهاز دقيق متقن لتمثيل الأفراد وهذا الجهاز لا يتعارض من الناحية النظرية مع التطبيقات الديموقراطية ، كذلك يفترض فيه الا يتعارض مع وجود عدد من الأحزاب بشرط أن تكون جميعها معتنقة للمبادئ الشيوعية . هذه « الأحزاب » إن صح تسميتها كذلك تشترك فى اعتناق المذهب الشيوعى ولكنها قد تختلف فى طريقة تطبيقه أو فى درجة ولائها للزعماء . أما الواقع طبعاً فهو ان روسيا دولة ذات حزب واحد ، برغم أنه لم يرد فى العقيدة الماركسية ما يحتم مثل هذا الاتجاه ، بل إن المعقول هو عكس ذلك لأنه من الجائز فعلا

أن تتعدد التفسيرات للماركسية . وقد ثبت هذا فعلا فى روسيا الشيوعية فى الفترة التى بين الحربين حيث ذهب عدد من الضحايا فى حملات التطهير وهم مؤمنون انهم أدرى دون غيرهم بما كان يرمى إليه كارل ماركس .

٢ ـ الحرية :

إن الحرية كما تعرفها الدول الغربية وكما أصبحنا نعرفها نحن بعد أن أخذنا بالنظم السياسية الغربية ، لا وجود لها فى الاتحاد السوفييتى هذا إذا كنا نقصد بالحرية حق الفرد فى توجيه النقد إلى الدرجة التى يهدد بها الحكومة القائمة فيضعفها وقد ترغم بذلك على التنازل عن السلطة . وربما كان السبب فى ذلك راجعاً إلى عدم شعور قادة روسيا باستقرار مركزهم مما يجعلهم يخشون المناهضة . ولكننا نلاحظ هنا أن الشعب الروسى لم يعرف الحرية كما عرفتها بعض دول الغرب ، وعليه فهو لا يشعر بالحرمان من شىء لا يدرك معناه وخصائصه .

ثم ان الشيوعى الروسى قد يرد على ذلك بقوله انه يتمتع بتلك الحرية التى تهم الفرد فى حياته . الحرية الاقتصادية بمعنى انه يتمتع بالمساواة الاقتصادية ولا يخضع لنفوذ رأسمالى يسخره فى خدمته لغرض الربح . ثم يضيف فلاسفة الشيوعية ان « الحرية فى نظر الشيوعى . حرية جماعية » « فحرية الفكر والعقيدة تستحيل فى النظام الشيوعى لأنها تفترض أن هناك عقيدة روحية فى الفرد ، خارجة عن المجتمع ، وهذا ما لا تسمح به الشيوعية » .

٣ ـ وظائف الدولة الشيوعية :

تدعى الدولة الشيوعية أنها وحدة كاملة من كل الوجوه ومتكاملة بكل معنى الكلمة، شاملة لكل ما يحتاج إليه المجتمع من نظم اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية ، تسرى على الجميع على السواء ، وهنا أيضاً ليس لدينا ما يثبت أن فكرة ماركس فى الدولة ترمى إلى التدخل فى كل ناحية ثقافية وكل نشاط فكرى . وحتى لو تصورنا أن هناك شيئاً يسمى « الفن البروليتارى » ، فهذا الفن متشعب الألوان ولا يمكن أن نتخيل أن ماركس كان قد وضع القواعد التى يجب أن تسير عليها الفنون من رسم وأدب وموسيقى بنفس الصورة التى يحتمها « تلاميذه » من القادة فى الاتحاد السوفييتى اليوم .

٤ ــ أما من الناحية الاقتصادية فنظام الاتحاد السوفيتى من إنتاج وتوزيع وتجارة خارجية يتمشى مع التوجيهات الاشتراكية الماركسية بحذافيرها . فالاقتصاد المركزى المدار ركن أساسى فى النظام الشيوعى ولا يمكن أن ينجح هذا النظام إلا بالوسائل الاشتراكية الاقتصادية . والباحث المتعمق فى حقيقة الشيوعية لا يستطيع الحكم عليها من ناحية أنها دولة استبدادية فحسب ، وإنما يجب أن ننظر نظرة جدية إلى نظامها الاقتصادى .

هذه هى فكرة مقتضبة غاية فى الاختصار عن درجة الارتباط بين شيوعية روسيا والماركسية ـ أما عن مدى نجاح أو فشل الشيوعية فالإجابة

عن هذا السؤال ليست بالسهولة التى نتصورها — هذا إذا أردنا أن نحكم بأنفسنا غير متأثرين بما نسمع من هذا الجانب أو ذاك . وعلى العموم ، فإن نجاح الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى لا يدل بتاتاً على سلامة تطبيق الماركسية ، كما لا يدل على أنها قد تنجح فى دولة أخرى ليست لها نفس الظروف أو نفس القادة ، أو لا تستخدم نفس الأساليب .

* * *

ولا شك أنه من الصعب أن نتكهن بما كان يقصده ماركس من الناحية العملية للنظام الذى تخيله — ولكننا يمكن أن نحلل على قدر المستطاع ما كان ينادى به . ولقد أشرنا إلى أن فلسفته قد بليت ، وأن نظريته الاقتصادية (العمل أساس القيمة) ثبت نقصها بحيث لم يعد لها قيمة تذكر . وكذلك قد ثبت خطأ كثير من تنبؤات ماركس . فمثلا اعتقاده بأن حالة العمال ستستمر من سيء إلى أسوأ ، وسيأتى اليوم الذى تنضم فيه طبقة البورجوازية الصغيرة إلى العمال ، كل هذا قد ثبت خطأه ، وعلى العكس نرى العمال وقد تحسنت حالتهم ، وترى البورجوازية الصغيرة تدافع دفاع المستميت عن حقوقها . وقد أخطأ ماركس فى أنه لم يتنبأ بظهور طبقة من الفنيين والاداريين الذين لا ينتمون إلى طبقة الرأسماليين ولا إلى طبقة البروليتاريا — مثل هؤلاء لم يتحدد موقفهم إلى الآن فى المجتمع الرأسمالى فهم يحصلون على مرتبات معقولة وليس لديهم تلك الشكوى التى قد يخشى منها انفجار روح الثورة ، هذا وقد ثبت أن الاستراتيجية الماركسية قد قسمت طبقة العمال فى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا

وأسبانيا ، وساعدت على ظهور الفاشية فى بعض منها .

ولكن رغم كل هذا الانتقاد ، فإن ما بقى من نظريات ماركس له أهميته . فلا شك فى أن نظرياته فى التفسير الاقتصادى للتاريخ صائبة إلى حد بعيد ، فهى تصف الصراع بين المصالح المتضاربة فى المجتمع ، وتصف كيف أن أصحاب المصالح العليا من الرأسماليين والشركات الاحتكارية تهدف إلى الاستعمار وتحرم العالم من كثير من الخيرات وتحرم العامل فى الوقت نفسه من الوصول إلى طبقة أرباب الأعمال . كما أن الانتقادات التى وجهها ماركس إلى الديموقراطية البرلمانية فى المجتمعات التى لا تسود فيها المساواة بين الأفراد من الناحية العملية ، تلك الانتقادات ما زالت تمثل الحجج التى يستند إليها أصحاب النظريات الاشتراكية . حقاً لم يكن ماركس هو أول من نبه إلى تلك الفروق ، ولكنه كان أكثر من كتب فى هذا الباب علماً ومقدرة . على أن كثيراً من الاشتراكيين لا يؤمنون بطريقة ماركس فى تأكيده بأن صراع الطبقات شئ لا بد منه ، فكثيراً ما يحاول الاشتراكيون المعتدلون مثلا أن يهاجموا نظرية « حرب الطبقات » سواء من الناحية التاريخية أو من ناحية ما سيأتى به المستقبل من أحداث .

ولعلنا نفسر ذلك بقولنا أن الاشتراكى المعتدل الذى يهدف بآرائه وشعوره إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الاصلاح والتطور الإيجابى والتقدم السلمى ، يخشى (رغم أنه يشترك مع ماركس فى بعض آرائه) من أن يسلم بنظريته « تضارب المصالح » أو « صراع الطبقات »

حتى لا يجد نفسه منساقاً إلى الإيمان بالنتيجة الحتمية لصراع الطبقات وهى « ثورة الدهماء » . فلا ننكر أن كثيراً من الناس يؤمنون بالإصلاح والعدالة الاجتماعية ولكنهم يخشون « الثورة » ومن ثم يخشون الايمان بها ، أو لعلهم يخشون المجاهرة بها وربما كان لماركس عذره فى أنه كان يعتبر الاشتراكية المعتدالة أشد عداوة للعقيدة الشيوعية من الرأسمالية التى اعتبرها منحدرة نحو الدمار بطبيعتها . وفى استطاعتنا القول بأن الشيوعية الماركسية والاشتراكية التطورية تختلفان تمام الاختلاف إذا أخذنا من حيث التشبيه الذى يستخدمانه فى تصوير الحياة الاجتماعية ودورتها . فكارل ماركس يصل إلى استنتاجه بحتمية الثورة لأنه فى فلسفته يشبه الحياة الاجتماعية بالمرجل المملوء بالماء وتحته طاقة حرارية تعمل على وصوله إلى درجة الغليان . فهذا الماء يتحول من حالة السيولة إلى حالة الغليان . أى البخار – فى لحظة معينة . إن ماركس يقول إن هذا التحول أمر حتمى لا بد منه ، وسوف يغلى الماء ويتحول إلى البخار وينفجر المرجل إذا لم يكشف الغطاء . ودون أن نحاول الدخول فى منطق وفلسفة هذا الاستنتاج يكفى أن نتساءل : « ماذا لو أزيلت النار من تحت المرجل فتوقفت بذلك الطاقة الحرارية التى كانت تؤثر فى الماء فتدفعه إلى الغليان ؟ كذلك لو أننا حاولنا ونجحنا فى إزالة المساوئ الاجتماعية والسياسية التى يسببها النظام الرأسمالى وذلك بسلسلة من التدبيرات الاشتراكية والتنظيم الاقتصادى السليم ، فهل يتحتم رغم ذلك الوصول إلى « درجة الغليان » التى تحدث عنها ماركس ؟ . لعلنا نترك للقارئ الإجابة عن هذا السؤال

بتفكيره واستنتاجه الذاتى .

ويضيق بنا المجال هنا للبحث فى مدى سلامة النظم والأساليب والتجارب التى اتبعتها روسيا الشيوعية منذ أن قامت ثورتها البلشفية حتى اليوم ! ويكفينا القول بأن الأمر لم يكن سهلا ، وأن الضحايا الذين راحوا ضحية تضارب الاتجاهات والآراء فى فترة الانتقال من « القيصرية » البالية إلى الاشتراكية السوفيتية كانوا كثيرين ، ولم يقتصر الأمر على « الروس البيض » أو الرجعيين ، بل تعداه إلى سفك دماء أو نفى عدد من معتنقى الماركسية أنفسهم ، بل وفريق من قادة الجيش ومن أعمدة الدكتاتورية البروليتارية ولعل المرء يتساءل كيف وصل ستالين إلى الحكم بعد لينين . أنه فى الواقع لم يصل إلى هذا المنصب بحكم درايته وحنكته السياسية أو شعبيته ، وإنما لوجوده فى منصب الأمين العام للحزب الشيوعى ، والسلطة الحاكمة فى روسيا فعلا هى « المكتب السياسى للحزب » ! وكان أن غذاه ستالين بمناصريه ومؤيديه حتى يضمن فوزه فى ترأس الدولة بعد وفاة لينين. ولاشك أن حزباً له مثل تلك السلطة ويستخدم أكثر من مائتى ألف موظف متفرغ دائم لتنظيم نشاطه ، لا بد وأن يكون حزباً قوياً مرهوب الجانب ، ولابد وأن يكون لأمينه العام مركز خاص فى الدولة .

ثم لنا أن نتساءل أيضاً ماذا حدث بعد تولى ستالين الحكم ؟ إنه كان على نزاع دائم مع شخصية أخرى لها تاريخها وشهرتها فى الثورة البلشفية والفكر الماركسى . هى شخصية ليون برونشتين (الذى عرف فيما بعد باسم تروتسكى) عدو ستالين اللدود لا لرجعيته وإنما لتمسكه

بمبادئ ماركس فى الوصول إلى الهدف الأخير وهو الثورة العالمية . ولأن ستالين . كان يكرهه لسعة علمه واطلاعه ، ويكره أن يراه مرهوب الجانب يحترمه جميع قادة الجيش ويحبه الشعب لشخصيته وجهوده المحمودة أبان الحرب الأهلية التى تمخضت عن انتصار الجيش الأحمر ضد « الخطر الأبيض » . فماذا كان موقف ستالين أزاء منازعه تروتسكى ؟ لقد عقد النية على التخلص منه ، فعقد محالفة مع اثنين من الشخصيات المعروفة هما زنوفيف وكامانيف ، وهولاء الثلاثة تخلصوا من تروتسكى . ثم عاد ستالين يتحالف مع بخارين للقضاء على زميليه السابقين زنوفيف وكامانيف ولما تم له ذلك كان لا بد أن يقضى على بخارين فقضى عليه فعلا ! وتم كل هذا فى سلسلة من حملات التطهير المنظمة التى راح ضحيتها مئات من الشخصيات ، كما استقبلت معسكرات الاعتقال فى سيبريا آلافاً من الأفراد المشكوك فى ولائهم . وخلال تلك الحملات بزغ اسم فيشنسكى حيث كان يشغل منصب المدعى العام ، فقام بإخلاص بإعداد المحاكمات وتدبير الاتهامات .

وطبيعى أن يقوم البوليس السرى (الاجبيو) بدور فعال فى حملات التطهير هذه ، وأن يكون لرئيس البوليس السرى مركزاً ممتازاً فى نظام الحكم الشيوعى الروسى وقد شغل هذا المنصب أثناء حملة التطهير الأولى هنرى يوجودا ، ولكن هذا الأخير وقف فى قفص الاتهام عام ١٩٢٨ ، واعترف بمسئوليته فى قتل سلفه منزنسكى وبمحاولته قتل ييزوف ! وهذا الأخير تولى منصب رئاسة البوليس السرى فترة من الزمن

ثم قضى عليه هو الآخر وجاء بعده بريا الذى شغل المنصب فترة أطول من سابقيه . على أنه بعد وفاة ستالين سرعان ما قيل أن الستار قد كشف عن خيانة بريا هذا وأنه كان عميلا لدول أجنبية ، فقدم للمحاكمة وقضى عليه بالإعدام .

تلك هى بعض الوقائع ، وليست مجرد آراء ، فإذا كان هذا هو الحال فى المجتمع الشيوعى الروسى فيبدو أنه لا يعتمد فى تماسكه على النظريات والفلسفات الماركسية ، ولا على المادية التاريخية أو الجدلية وإنما على فلسفة الضغط والإرهاب . وإذا كان الأمر كذلك ، فمن العسير على الباحث أو الناقد العلمى أن يقر سلامة النظام الشيوعى وأساليب حكمه ، وبخاصة إذا تصورنا الهدم الشامل للمثل والقيم الاجتماعية الذى يتطلبه إرساء نظام شيوعى فى المجتمع . على أنه من الواجب العلمى أيضاً الاعتراف بندرة المعلومات عن حقائق الأمور فى المجتمع الشيوعى الروسى ، ونقصد بحقائق الأمور ما يفهم من هذه العبارة على وجه الدقة لا الدعاية التى تصدر من جانب واحد أو من جانب معاد له . وشىء ظاهر واضح لا يمكن التردد فيه : إن المجتمع الذى يريد المحافظة على مثله وقيمه الدينية والأخلاقية ، والذى يريد التطور والتقدم فى إطار من المثل العليا التى يدين بها ، مع إصلاح الفاسد وبناء الجديد السليم وتحقيق مثل الحرية بمعناها السليم والعدالة بأسمى معانيها ، مثل هذا المجتمع لا يمكنه أن يقبل المذهب الشيوعى كأساس يقوم عليه بناء مجتمع اشتراكى .

الفصل الخامس

الاشتراكية الاجتماعية

بينما يحبذ الشيوعيون والنقابيون الوسائل الثورية لتحقيق هذا الاتجاه نجد أن الاشتراكية الجماعية (Collectivism) ترفض وسائل العنف وتنادى بأن خير الوسائل لتحقيق الهدف الاشتراكى هو التطور فى ظل النظم البرلمانية الديموقراطية . وليس هناك فارق كبير يذكر بين (الجماعية) — وقد يسميها البعض « الجمعية » — وبين ما يطلق عليه اشتراكية الدولة (State Socialism) أو ما عرف باسم « سياسة المنقحين » (Revisionism) ، ويمكننا تعريف الجماعية بأنها نظرية أو سياسة تهدف إلى تحقيق نظام لتوزيع الثروة والإنتاج فى المجتمع أكثر مطابقة لأسس العدل والمساواة وذلك عن طريق السلطة المركزية الديمقراطية القائمة . فكأن الجماعيين لا يرون هدم نظام الحكم الدستورى الذى يقوم عليه المجتمع — ونلاحظ أن هذا الرأى لم يأت إلا من أفراد يعيشون فى مجتمع ديمقراطى فعلا يسوده نظام حكم ديمقراطى بالمعنى الذى أصبح مألوفاً فى الدول الغربية ، وما يسرى على تلك المجتمعات لا يسرى بالضرورة على المجتمعات التى فسدت فيها النظم الديمقراطية الغربية .

والجماعيون إذ يفضلون التطور العضوى والنمو التدريجى يرجحون

هذا الاتجاه لاعتقادهم أن الانقلاب الثورى المفاجئ فى الإصلاح لا بد وأن يكون له رد فعل فى الأمد القصير أو الطويل ، لأن الثورة تقلب أوضاعاً معينة وتلحق الضرر بفئة من الفئات التى يحتمل أن تضمر الشر وتعد العدة للأخذ بثأرها إذا ما واتتها الفرصة . ففلسفة الجماعيين فى الثورة هى أن لكل ثورة عناصر رجعية بالنسبة لها ، وأنه ليس من المحتمل فى كل الظروف أن يقضى على الرجعية قضاء تاماً . وحيث أن هدف الاشتراكية هو التطور بالمجتمع نحو قيم جديدة ومثل سليمة تقوم على أساس الصالح العام ، فلن تحقق الثورة المفاجئة هذا الهدف — أى لن يتيسر قلب المثل والقيم والأركان الأخلاقية التى يقوم عليها المجتمع إلا إذا أهدرت بالدرجة التى تسفر عن نتائج غير محمودة حيث يضحى بالسليم ضمن الفاسد .

وخير تمثيل للاشتراكية الجماعية يظهر فى المبادئ التى ينادى بها أصحاب المدرسة الإنجليزية الاشتراكية والتى أصبحت تعرف باسم « الاشتراكية الفابية » أو « الفابيوسية » . (Fabian Socialism) وقد تكونت الجمعية النابيوسية فى إنجلترا عام ١٨٨٤ وايضم إليها منذ ذلك الوقت عدد من أعلام الفكر والأدب الإنجليزى أمثال برنارد شو ، وسدنى روب ، وبياتريس ، وجراهام والاس ، والروائى واز وغيرهم من مشاهير الكتاب وفلاسفة السياسة . وقد اتخذت الجمعية لنفسها هذا الاسم لتعبر به عن شعارها وروحها فى العمل ، وهو اسم مستوحى من أسطورة هانيبال وفابيوس وتفسره الفقرة التالية التى هى شعار الجمعية :

« عليك أن تنتظر اللحظة المواتية كما انتظر فابيوس فى حربه ضد هانيبال رغم انتقاد الكثيرين له على انتظاره هــذا . وحين تواتيك الفرصة فانزل بضربتك القاضية ، وإلا ضاع انتظارك وصبرك هباء منثوراً . »

ويعترف الجماعيون بأن الأوضاع الاجتماعية فى النظم الديمقراطية الرأسمالية قد تكشفت عن مساوى متعددة ، ففى مثل هذا المجتمع تحظى الأقلية بنصيب وافر من الرفاهية على حساب بؤس الغالبية الفقيرة ! وهذا المجتمع رغم أنه يكفل الحرية يسوده عدم الاستقرار والرق الاقتصادى إنه مجتمع يسوده الفقر وسط الرخاء ، والبؤس رغم إمكانيات الرفاهية والسعادة . ولذا فهدف الفابيين هو إرساء أركان مجتمع تتحقق فيه الفرص المتكافئة ، وتلغى فيه الامتيازات والسلطة التى يتمتع بها بعض الأفراد دون الآخرين ، وذلك عن طريق الملكية الجماعية وتنظيم موارد المجتمع والاشراف على الحياة الاقتصادية بالسبل الديمقراطية . ولكن لن تكون هناك أية فائدة من محاولة التطور المفاجئ ، إذ يجب أن « يتشبع » المجتمع ويغذى بالآراء الاشتراكية عن طريق المحاضرات والبحوث والنشرات والمقالات الصحفية وغيرها . وعلى الأفراد أن يؤيدوا المرشحين البرلمانيين الذين يدينون بالمبادئ الاشتراكية ، كما على الرأى العام أن ينادى ويطالب بسن التشريعات والنظم التى تحقق التطور المنشود نحو الاشتراكية .

ويبدأ البرنامج التطورى التدريجى هذا بالمطالبة بجميع التشريعات التى من شأنها أن تحقق مستوى أعلى من الرفاهية لأفراد الشعب كتحديد

ساعات العمل ، والأجور والضمان الاجتماعى ضد البطالة ، والتأمين الصحى ، وكفالة المعاشات للمتقاعدين وذوى العاهات ، والاستقلال الذاتى للصناعات ، وتعميم التعليم بجميع مراحله . وحيث أن هذا يتطلب انفاقاً حكومياً متزايداً ، فلا مناص من التوسع فى نظام الضرائب التصاعدية (الذى كان قائماً فعلا فى انجلترا) ثم زيادة الضرائب على التركات وأرباح الاستثمار والدخول غير المكتسبة ، وكذا زيادة الضرائب على السلع الكمالية التى يقتصر استعمالها على ذوى الدخل المرتفع . وبينما يتم هذا التطور فى التشريع المتدرج نحو الاشتراكية بدوام الأفراد (عن طريق قادة الحزب الاشتراكى والوسائل الدعائية المختلفة) على المطالبة بتحويل ملكية مشاريع المنافع العامة والمشاريع الاحتكارية الكبرى إلى ملكية جماعية مركزية أو محلية . وفى المراحل الأخيرة لهذا التطور يجب أن يتم تأميم جميع الأراضى الزراعية ورءوس الأموال .

ولم يغفل الفابيون النواحى العملية والصعوبات التى تنجم عن هذا التحويل فى ملكية مشاريع وعناصر الإنتاج ، ولا غرابة فى ذلك ، فإن غالبية قادتهم كانوا — وما زال الكثير منهم — من ذوى الثقافة الرفيعة والفكر المتزن ، فلم يجعلوا عواطفهم وشعورهم ببؤس الطبقات الكادحة تؤثر على آرائهم بالدرجة التى تجعلهم يجنحون إلى الحلول الحاسمة المفاجئة دون الاحتياط لما قد يترتب عليها من نتائج . فهم يضعون إصلاح النواحى الاجتماعية المعيشية فى المقام الأول ، وفى نفس الوقت يرسمون الطريق التدرجى نحو تحويل الملكيات الفردية لعناصر الإنتاج إلى

ملكيات جماعية . إنهم إذ يقدرون الصعوبات التى تكتنف مثل هذا التحول ، يدعون إلى تحقيقه بصورة تدريجية مدروسة ، فيطالبون بتأميم الصناعات على مراحل متتابعة وأن يشمل التأميم كل مرحلة من تلك الصناعات التى يثبت أنها تستطيع السير بنجاح تحت إشراف الجماعة أو السلطة المركزية . وهم لا يهملون الناحية النفسية فى الأفراد ، ولا يريدون إشعار طبقة الملاك بالنفور والغضب من تصرفاتهم حتى لا يتيحوا لهم الفرصة لتنظيم الجهود لعرقلة البرنامج الاشتراكى أو هدم ما حققه ذلك النظام إنهم لذلك يحبذون مصادرة الملكيات الزراعية ورءوس الأموال على ألا يعوض الملاك بقيمتها كاملة وإنما بنسبة من تلك القيمة يحددها ممثلو الأمة فى الهيئة النيابية . والمفروض بطبيعة الحال أن البرلمان الذى يقر تأميم صناعة معينة أو تحويل ملكية فردية إلى ملكية عامة سيكون برلماناً غالبية أعضائه من الاشتراكيين ، فهو بذلك كفيل بأن يراعى مصلحة البلاد المالية فى حالة تعويض أصحاب الملكيات المصادرة ، دون إهمال الناحية الإنسانية .

ومن الواضح أن الاشتراكية الجماعية تنظر إلى الدولة على أنها الأداة التى يتم عن طريقها التحول من الوضع القائم إلى الوضع الاشتراكى الكامل ، ولا بد لوجود الدولة الديمقراطية فى التطور الفابيوسى لأنها ستكون الهيئة التى تؤول إليها ملكية عناصر الإنتاج فتهيمن بذلك على توجيه الإنتاج وتنظيمه وتوزيعه . فكأن الفابيوسية تنظر إلى الاشتراكية على أنها المرحلة الناضجة للديمقراطية . والفرق إذن ظاهر بين الجماعية والشيوعية ،

فأحدهما تطورية والأخرى ثورية ، والشيوعية تعتبر أن الدولة التي يتحكم فيها طبقة من الرأسماليين ، لا أمل يرجى منها كأداة لالغاء الرأسمالية ؛ أما الجماعية فتعتقد أن للمواطنين حقوقاً وسلطة سياسية في المجتمع الديمقراطي وأن الأمر متوقف عليهم في ممارسة تلك الحقوق والسلطات ، إذ بذلك يتحقق التطور التام نحو الاشتراكية عن طريق الدولة . والمقصود بسلطة الفرد هنا ما يفترض في النظم الديمقراطية من أن للمواطنين حق الاختيار بين مرشح وآخر في الانتخابات العامة ؛ فالأمر في يد الطبقة الكادحة ؛ إذا أرادت إصلاحاً اجتماعياً فعليها أن تنتخب المرشحين الاشتراكيين . فكأن الاشتراكية الجماعية تنادي ببقاء الدولة خلال فترة الانتقال على أساس التوسع في استعمال الوسائل الديمقراطية ، ولأن الدولة سيكون أمامها أعباء ومهام جديدة تأخذها على عاتقها . وهذا — كما نرى — هو عكس ما تنادي به الشيوعية ، إذ أنها تفرض دكتاتورية البروليتاريا أثناء فترة الانتقال التي بانتهائها تنتهي مهمة الدولة .

الاشتراكية البريطانية :

عند ما عقد مؤتمر لندن عام ١٩٠٠ للهيئات الاشتراكية ونقابات العمال وتمخض عن تكوين « اللجنة التمثيلية للعمال » لم يكن الهدف الأساسي رسم سياسة اشتراكية ، بل كان كل همها منحصراً في تشكيل هيئة عمالية في البرلمان تكون على استعداد للتعاون مع أي حزب يبدو من سياسته أنه يؤيد التشريعات التي تحقق مصالح العمال ، على أن انضمام

« الفابيين » إلى تلك الهيئة منذ تأسيسها وفى السنين التالية هداها إلى أن تبلور أهدافها ، واستبدل اسم اللجنة بحزب العمال البريطانى عام ١٩٠٦. وكان من الطبيعى أن ينصرف مجهود الحزب خلال سنيه الأولى إلى التنظيم والإعداد والدعاية وبخاصة فى مثل ذلك المجتمع البريطانى المعروف بجموده وتمسكه بالتقاليد . وما كادت الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها حتى فتح الحزب باب عضويته للأفراد بعد أن كان قاصراً على نقابات العمال والهيئات الاشتراكية .

وقد استمرت حملات التنظيم والدعاية من جانب الحزب ، وزادت فرصته فى مقاعد مجلس العموم على مر الأيام ، إذ زادت من ٥٢ عضواً عام ١٩١٣ ، إلى ١٩١ عضواً فى عام ١٩٢٣ ، ثم إلى ١٥١ عضواً عام ١٩٢٤ ، ثم إلى ٢٨٧ عام ١٩٢٩ . وهذه الزيادة المطردة تدل دلالة واضحة على المجهود الذى بذله الحزب للظفر بشعبية تمكنه من الحصول على الأغلبية اللازمة لتكوين حكومة عمالية . وقد كان حزب العمال فى برلمان ١٩٢٩ أقوى الأحزاب البريطانية فى مجلس العموم إلاّ أنه رغم ذلك كانت تنقصه الأغلبية البرلمانية . وقد أعلن زعماء الحزب فى ذلك الوقت (وعلى رأسهم رمزى مكدونالد) سياسة الحزب بأنها : توفير المساكن الشعبية ، إصلاح نظم التعليم ، العمالة الكاملة ، السلم الدائم فى أوربا ، وتسوية مشكلة تعويضات الحزب مع ألمانيا . ولم يكن الحظ حليف الحكومة العمالية فى مواجهة تلك المشاكل ، ثم جاءت الأزمة العمالية الكبرى فأطاحت بنفوذ حزب العمال من ميدان السياسة البريطانية ،

وهكذا استمر خافت الصوت حتى الحرب العالمية الثانية .

وكانت الحرب وتكوين الحكومة الائتلافية فرصة لعودة الحزب إلى ميدان الحكم . والحرب بطبيعتها تخلق ظروفاً استثنائية ، فتدخل الحكومة فى ميادين الإنتاج والتوزيع لتضمن توجيه الموارد إلى ما يحقق الجهود الحربية وإنتاج المعدات اللازمة ، ولكى تضمن كذلك العدالة فى توزيع السلع الاستهلاكية النادرة بنظام البطاقات . فالحرب إذن ميدان للتجربة الاشتراكية الاقتصادية رضى المجتمع أم لم يرض ، وخلال سنى الكفاح الحربى هذه تمكن حزب العمال من أن يقول كلمته ويسمع صوته فى الدوائر الحكومية . وإذ كانت الحرب تقترب من نهايتها (عام ١٩٤٣) بدأ حزب العمال يوجه النقد واللوم إلى الحكومة ويتهمها بأنها لم تفكر فى السياسة التى على بريطانيا أن تتبعها بعد الحرب . وبينما كان ذلك يجرى فى الدوائر الحكومية ، قامت هيئة متفرعة من حزب العمال باسم « حزب العمال المستقل » بدراسة مستوفاه لتحديد وتعزيز الأهداف الاشتراكية للحزب .

وبانتهاء الحرب انتهى الائتلاف الموقت بين حزبى المحافظين والعمال ، وأسفرت الانتخابات العامة عام ١٩٤٥ عن فوز لم يسبق له مثيل فى تاريخ حزب العمال إذ حصل أعضاؤه على ما يقرب من ١٢ مليون صوتاً مقابل عشرة ملايين حصل عليها المحافظون . وقامت بذلك أول حكومة قوية للعمال تعتمد على أغلبيتها المطلقة فى مجلس العموم ، فراحت تنفذ برامجها فى التأميم والإصلاح الاجتماعى دون أن تعبأ بمناهضة حزب المعارضة

واعتراضاته المتتالية . واستمرت حكومة العمال هذه طوالة أربعة أعوام ونصف حققت خلالها الكثير من المشاريع الإصلاحية الاشتراكية التى سنورد تفصيلها فيما بعد . ولم يفز الحزب بعد ذلك بأغلبية مؤكدة فى الانتخابات التالية إذ تضاءل عدد النواب العماليين فى مجلس العموم بعد انتخابات ١٩٥٠ إلى ٣١٥ نائباً من مجموع ٦٢٥ . ويبدو أن الدعاية التى بذلها حزب المحافظين لبث الذعر فى نفوس الشعب البريطانى ، وكذا توتر الحالة الدولية فى عام ١٩٥١ كان لهما أكبر الأثر فى ترجيح كفة المحافظين فى انتخابات ذلك العام ، فتألفت حكومة المحافظين برئاسة تشرشل بأغلبية ١٦ صوتاً عن مجموع الأحزاب الأخرى فى مجلس العموم .

وليس الغرض من هذا السرد للحوادث والانتخابات ونتائجها تعريف القارئ بتاريخ الحزب العمالى البريطانى ، وإنما الغرض هو التعرف على مدى الأمل الذى يكتنف الاشتراكية البريطانية فى تحقيق أهدافها . أننا نرى أن حزب العمال لا يستطيع القيام بمراحل التطور الاشتراكى إلا إذا كانت له أغلبية مطلقة فى مجلس العموم البريطانى كما حدث بين عامى ١٩٤٥ — ١٩٥٠ . ويبدو أن التجربة الاشتراكية لم تكن سهلة أمام حزب تسلم البلاد فى حالة إقتصادية مرتبكة بعد الحرب ، كما يبدو أيضاً أن الحزب المعارض استمال الناخبين بدعايته التى أثارت فزع الطبقات والطوائف التى ليست لها صبغة عمالية واضحة مثل مئات الآلاف من ذوى الوظائف الكتابية وأصحاب المنشآت الفردية الصغيرة ، وإن هذا « الإرهاب » السياسى ليبدو جلياً فى الإعلان الانتخابى لحزب المحافظين

عام ١٩٥١ حيث جاء فيه : « إن محاولة فرض اشتراكية عقيدية نظرية على هذه الجزيرة (بريطانيا) التى ازدهرت وأضحت ذات هيبة وشهرة بفضل المشاريع الحرة (يقصد المشاريع الخاصة).قد ألحق أبلغ الأضرار بقوتنا ورفاهيتنا . . . . « وأن سياسة التأميم قد أثبتت فشلها » . . . « وأن حزب العمال يحاول أن يصل إلى الحكم مرة أخرى بإثارته الأحقاد الطبقية وباستمالته لغرائز الجشع والطمع فى بعض الأفراد . . . . » « سنوقف كل محاولة للتأميم . . . » « وسنعيد صناعة الحديد المؤممة إلى ما كانت عليه . . . كما سنقسم السكك الحديدية إلى وحدات إقليمية يتناسب حجمها مع طبيعة نشاطها . . . » .

ولا شك أن القارئ قد وصل إلى الاستنتاج الذى أردت أن أصل به إليه فى تحليل أسلوب حزب العمال البريطانى ؛ واعتماد الاشتراكية البريطانية على الديمقراطية البرلمانية فى تخويل الحزب فرصة تنفيذ برامجه الإصلاحية . إن الاشتراكيين يجدون مقاومة شديدة من حزب المحافظين المعارض والذى يمثله أقطاب الرأسماليين والاستعمار وأصحاب أحلام الإمبراطورية ، وحزب المحافظين هذا له من إمكانيات الدعاية والتأثير وما طغى به على العماليين على الأقل فى حملة من الحملات. فماذا سيحدث بعد ذلك فى الانتخابات المقبلة ؟ قد يكون الحظ حليف حزب العمال مرة أخرى ، وإذا كانت الصناعات الرئيسية فى بلد صناعى كانجلترا ستقف كالأرجوحة بين تأميم ولا تأميم كل فترة انتخابية ، فلن تكون النتيجة إلا أسوأ العواقب . إن أحداً من المحافظين الذين نادوا بعدم

التأميم لم يغفر لحزب العمال تلك المشاكل الوقتية – والتي لا بد منها في فترة الانتقال – التي ظهرت بعد تأميم صناعة تعدين الفحم والنقل وغيرها. إن أحداً منهم لم يغفر تلك المشاكل التي لابد وأن تحدث في فترة التجربة الأولى على الرغم من أن انجلترا في تلك الفترة التي تولى فيها العمال الحكم كانت تئن من الإرهاق الاقتصادي الذي سببته الحرب ؛ إن أحداً لم يغفر لحزب العمال اتجاهه نحو التأميم على الرغم من المزايا الاجتماعية الواضحة التي حققتها المشاريع الاشتراكية الأخرى من عمالة كاملة إلى الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ؛ فهل أخطأ « الفابيون » في تقديرهم للديمقراطية البرلمانية ، أو هل أخطأ العمال في تنظيم دعايتهم ؟ بل هل أخطأ الإداريون في الحكومة العمالية في تنفيذ خطط التأميم على الوجه الأكمل؟ أو أن حزب المحافظين كان أقوى نفوذاً وتنظيماً مما قدر البعض؟

حقيقة الاشتراكية العمالية :

هل يمكننا القول بأن حزب العمال البريطاني اشتراكي المذهب حقيقة أو عملا ؟ الجواب على ذلك لا شك يتوقف على المعنى الذي نريده للاشتراكية . فلو قطعنا بأن الاشتراكية التطورية هي لون حقيقي من ألوان الاشتراكية بمعناها الكامل فلا شك في أن حزب العمال يمثل حزباً اشتراكياً معنى وعملاً . لقد تمكن الحزب من تأميم عدة صناعات رئيسية وعدد من المنافع العامة خلال فترة قصيرة لا تتعدى ست سنوات . ففيما بين ١٩٤٥ – ١٩٥١ تم تأميم بنك انجلترا ، وصناعة تعدين الفحم ،

والتلغرافات اللاسلكية والطيران المدنى ، والنقل الداخلى من سكك حديدية ونقل بالطرق ، والقوى الكهربائية، والغاز وصناعة الصلب . وقد تم تنفيذ جميع مشاريع التأميم هذه قبل عام ١٩٥٠ فيما عدا صناعة الصلب التى أقر البرلمان تأميمها ولكن لم يشرع فى تنفيذ ذلك حتى ميعاد الانتخابات التى هزم فيها حزب العمال . وقد نفذت خلال نفس الفترة عدة تشريعات أخرى للرقابة على الاستثمار ، وتنظيم استغلال الأراضى الزراعية وتوجيه الزراعة وبناء المساكن الشعبية . أضف إلى ذلك أن بعض الصناعات « الناشئة » التى رئى أنها لم تنضج بعد للتأميم أعيد تنظيمها باستخدام المعدات المبتكرة لرفع كفايتها الإنتاجية تحت رقابة الحكومة وإرشادها فى المسائل العمالية والمالية والحصول على الخامات .

ولم يتخاذل حزب العمال فى جرأته وتمسكه بعقيدته الاشتراكية حتى أوقات الحرج أثناء الحملات الانتخابية ، فقد أعلن على الأمة البريطانية فى عام ١٩٥٠ أن هدف حزب العمال « إعادة بناء بريطانيا على أسس اشتراكية ، وأن أعضاءه يريدون التحرر من أغلال المادية الرأسمالية » وتكلم المرشحون فى حملاتهم الانتخابية فشرحوا برنامج الحزب للمستقبل فبينوا أنه يتضمن تأميم مشاريع مياه الشرب ، وتكرير السكر ، والأسمنت ، وبعض الصناعات الكيميائية التى يقتضى الصالح العام تأميمها . أما من ناحية التوزيع ، فقد تعهد حزب العمال بأن يمضى فى سياسة توزيع السلع الاستهلاكية بنظام البطاقات حتى يضمن توزيعاً عادلا للسلع النادرة ؛ كما تعهد بأن تفرض الحكومة رقابة فعالة على النواحى المالية

والاستمارية حتى تضمن بذلك العمالة الكاملة ورفاهية الأمة ، وأن تحاول تحويل شركات التأمين الخاصة إلى شركات تعاونية يشترك فى إمتلاكها المؤمنون.

ولا شك أن هذا البرنامج الضخم يشير إلى أن حزب العمال البريطانى جاد فى اشتراكيته ؛ على أننا كثيراً ما سمعنا من قادة الحزب كلمات يحاولون بها إرضاء أصحاب الملكيات وذلك بأن يتعهدوا بتعويضهم تعويضاً كريماً عند مصادرة ممتلكاتهم ؛ كما أنهم كثيراً ما صرحوا بأن سياسة التأميم ستسير بخطوات تدريجية حتى يتم الاستقرار وينتظم الجهاز الإدارى الذى يدير الصناعات التى يتم تأميمها . ويبدو أن الحزب أحس بالذعر الذى ساد أصحاب المشاريع الصغيرة نسبياً — وهى كما نعلم كثيرة فى إنجلترا — فأعلن الزعيم العمالى آتلى بأن الحزب ينوى تأميم عشرين فى المائة فقط من النشاط الإقتصادى وسيترك ثمانين فى المائة يسير على أساس الملكية الخاصة . وقد أدى هذا التناقض فى الآراء بين تمسك بالاشتراكية وتراجع عن خطتها ، إلى تشكك بعض قادة الحزب وغيرهم فى حقيقة الخصائص الاشتراكية التى يدعيها حزب العمال ، إذ أصبح من المعروف أن برنامج الحزب ينطوى على مجرد الإصلاح وليس على هدم النظام الرأسمالى وإبداله بنظام اشتراكى .

على أننا يجب ألا نأخذ هذا التناقض الظاهرى فى الآراء الاشتراكية العمالية على أنه نذير لعوامل الضعف الى يظن أنها بدأت تدب فى كيان الحزب . حقاً أن زعماء الحزب قد صرحوا بأنهم ينوون تأميم عشرين فى

المائة فقط من النشاط الاقتصادى ، بيد أن النظرة الدقيقة ترشدنا إلى أن هذا التصريح كان يقصد به الدعاية أكثر من أن يكون تعبيراً عن برنامج مرسوم ، وبخاصة وأن هذا الجزء الذى سيحل به التأميم قد يقاس بمقاييس مختلفة وكل قياس منها يؤدى إلى نتيجة تختلف عن النتائج الأخرى . قد يقاس الجزء الخاضع للتأميم على أساس عدد العمال فى الصناعات المختلفة ، أو على أساس رأس المال المستثمر ، أو كجزء من صافى الناتج القومى (القيمة المضافة) . وإذا كان هذا الجزء يشمل الصناعات الرئيسية — كما هو الحال فعلاً فى بريطانيا — مثل البنك المركزى والنقل والقوى الكهربائية فلا بد أن الصناعات التى شملها التأميم ستكون بالنسبة للحياة الإقتصادية أكثر أهمية وحيوية من الأربعة أخماس المتبقية من المشروعات الحرة .

ومن ناحية أخرى يجب ألاّ نسىء فهم الاستراتيجية العمالية عند ما تبدو مترددة فى برامجها بين اقدام وادبار ، أو عند ما تبدو متراخية فى تحقيق خطوات التطور الاشتراكى . فمثل تلك التقلبات فى السياسة العمالية قد يكون مردها إلى مناورات مقصودة تخفى وراءها هدفاً طويل الأمد لتحقيق الاشتراكية الكاملة . فإن من الأهداف الرئيسية للاشتراكية التطورية تكييف الوسائل المتشعبة التى تستطيع بها البقاء فى كرسى الحكم لأطول مدة ممكنة حتى يتيسر لها التقدم بخطا حثيثة نحو مقصدها . والاشتراكية التطورية بحكم الوسيلة التى تتبعها يجب أن تدرس كل خطوة تخطوها بعناية تامة لتقدر الإمكانيات التى تقع وراء تلك الخطوة ، كما قد يكون من الحكمة أحياناً أن يتراجع الاشتراكيون التطوريون خطوة

واحدة إلى الوراء إذا ترتب على ذلك كسب خطوتين أو ثلاثة إلى الأمام .

وقد حققت حكومة العمال كما قدمنا ، كثيراً من أهدافها خلال السنوات الستة التى تلت الحرب الثانية ، وأسدت إلى المجتمع الإنجليزى خدمات جليلة تتمثل فى سلسلة من التشريعات الاجتماعية التى تشمل ميادين الصحة والعمالة والتعليم والضمان الاجتماعى . ويضيق المجال هنا لشرح تفصيلات تلك المشاريع التى هى فى الواقع جزء من التنظيم الإقتصادى الذى قامت به تلك الحكومة الاشتراكية فى شتى الميادين . على أننا نرى أن نختم هذا الفصل بكلمة عن تأميم البنك المركزى لنبين السبب الذى دفع حكومة العمال إلى اتخاذ النظام المصرفى كهدفها الأول للتأميم .

كان بنك إنجلترا مؤسسة خاصة قبل أن يشمله التأميم ؛ ورغم أنه كان يشابه البنوك التجارية فى نواح كثيرة ، إلا أنه كبنك مركزى وثيق العلاقة بالخزانة البريطانية ، كان يعتبر سلاحاً قوياً فى أيدى الحكومة . وعليه فقد كان من اليسير تأميم تلك المنشأة دون أن يترتب على ذلك تغيير جوهرى فى أعمال البنك أو سياسته . ثم أن بنك انجلترا كان الأداة الرئيسية الفعالة للائتمان ، وعلى سياسته كانت تتوقف حركات القروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل اللازمه للنشاط الصناعى والتجارى . وعلى ذلك فليس من المعقول أن يكون البنك المركزى مؤسسة أهلية فى الوقت الذى عم التأميم فيه الصناعات الرئيسية فى البلاد . وقد أردنا الإشارة إلى هذا الإجراء لنوجه النظر إلى أن المهمة الأولى لأية نظام اشتراكى تطورى

يجب أن تكون تأميم جهاز الائتمان ، فإن هذا يعطى الهيئة الحاكمة سلطة رسم السياسة الائتمانية فى البلاد والتحكم فى حجم القروض وسعر الفائدة . وعند ما يكون البنك المركزى مؤسسة حكومية فلن تكون هناك حاجة إلى الالتجاء إلى أساليب « التحايل الأدبى » وغيرها للتحكم فى سعر الصرف أو سعر الفائدة ، بل سيتم للحكومة ما تريد بمجرد إصدار أوامرها لاتباع سياسة ائتمانية معينة .

الفصل السادس

الاشتراكية القومية

من الأخطاء الشائعة فى تفهم النظم السياسية ما يظنه البعض من أن هناك تشابهاً بين النظم الفاشية والشيوعية لمجرد أن كليهما يعتبر دولة دكتاتورية « تعبئية » أو « كلية » (Totalitarian State) . ولعل هذا الخطأ يرجع إلى عدم الفهم الكامل للأسس التى قامت عليها الفاشية الإيطالية أو قرينتها الاشتراكية القومية[1] فى ألمانيا الهتلرية . فلنبدأ بتعريف الأمور على حقيقتها ونقول بأن الفرق شاسع بين الشيوعية والفاشية فى العقيدة والفلسفة والأسلوب ونظام الدولة ، بل إن العداوة مستحكمة بين النظامين منذ نقطة الابتداء . وأكثر من هذا وذلك أن الاشتراكية القومية ، وإن كانت قد اتخذت لنفسها هذا الاسم ، تفترق كثيراً عن المذاهب الاشتراكية التى ورد ذكرها فى الصفحات السابقة رغم أنها تستخدم بعض الأساليب الاشتراكية فى تنظيمها الاقتصادى بصورة محرفة .

وقد يذهب البعض إلى الاعتقاد بأن الدول الفاشية كإيطاليا فى عهد

---

(١) كلمة نازية أو نازى (Nazi) هى اختصار لعبارة National Sozialismus الألمانية أى الاشتراكية القومية .

موسولينى وألمانيا فى عهد هتلر كانت تسير على نظام اقتصادى مركزى موجه ، وأن الدولة كانت هى السلطة المهيمنة على الحياة الاقتصادية ، وإذ ذاك يجوز القول بأن تلك الدول سارت على نظم اقتصادية اشتراكية . مثل هذا الزعم لا يطابق الواقع كما سنرى بعد ، لأن هدف التنظيم الاقتصادى فى المجتمع الفاشى (حتى وإن كان تنظيما مداراً مركزياً) لا يمت إلى الروح أو الأهداف الاشتراكية التى نعرفها . فالفاشية والاشتراكية القومية ليست من الاشتراكية الحقيقية فى شىء . ورب قائل يقول : ولم نفرد فصلا مستقلا لنتعرف على الاشتراكية المنحرفة ؟ والجواب عن ذلك أن دراسة خصائص الاشتراكية القومية ستكشف لنا عن حقيقة الاتجاه الاشتراكى فى هذا النظام، وستفهمنا كيف أن الاشتراكية القومية ليست إلا أسماً رناناً ، وأن الدول التى اتخذت هذه التسمية شعاراً لحزبها الرئيسى إنما كانت دولا خالية من المثل والعقائد والقيم التى تدعو لها المذاهب الاشتراكية ، كما أن هيمنة الدولة الفاشية على النظام الاقتصادى لم يكن يقصد تحقيق الأهداف الاصلاحية أو خدمة الطبقات الكادحة .

ولعل القارئ يتنبه إلى أننا نقصد بالاشتراكية القومية تلك التى ظهرت فى ألمانيا أو شبيهتها التى ظهرت فى إيطاليا فى الفترة بين الحربين . ولا يعم هذا الوصف بالضرورة سياسة أو برامج الأحزاب القومية الأخرى التى تتسمى باسم « الاشتراكية القومية » أو « الاشتراكية الوطنية » والتى قد يكون لها نشاط اشتراكى حقيقى فى بعض الدول .

* * *

من محاسن المصطلحات المألوفة أنها تساعد أحياناً على تفهم بعض الموضوعات حتى وإن لم تكن الكلمات المستعملة منبعثة عن أساس أو مصدر علمى . مثال ذلك ما درج عليه الكتاب فى الدول الأوربية من تمييز النظم السياسية بحسب « موقعها » فى مقياس الاتجاهات المصطلح عليه . فيقال مثلا إن النظم الديمقراطية الغربية التى تسودها الحرية الاقتصادية والحرية الفردية تقع فى أواسط هذا المقياس ، لأنها — أى تلك النظم — تكفل أسس الحرية الفردية وكذلك تترك للأفراد حرية امتلاك وسائل الإنتاج . ويقال كذلك إن النظم الديمقراطية تحول دون تركز السلطة الاقتصادية أو السياسية فى أيدى فرد واحد أو هيئة واحدة . تلك النظم إذن (طبقاً للاصطلاحات المألوفة هذه) تقع فى « الوسط » من مقياس الاتجاهات . وبذلك تكون الاشتراكية على « يسار » الديمقراطية الرأسمالية لأن الاشتراكيين عامة يهدفون إلى القضاء على الملكية الفردية وجعل عناصر الإنتاج ملكاً للمجتمع برمته ثم تنظيم الإنتاج والمبادلة والاستهلاك على أسس عادلة . وإشراف الدولة الاشتراكية على النظام الاقتصادى طبقاً للأسس الديمقراطية (الانتخابية) سيؤدى إلى انتقال النفوذ السياسى من أيدى الطبقات المالكة إلى أيدى الطبقات العاملة مع كفالة الحرية الشخصية للأفراد .

أما النظم الفاشية فهى بطبيعة خصائصها تقع على « اليمين » فى هذا التقسيم ، إذ أنها على اتجاه مضاد لنظامى الرأسمالية الحرة والاشتراكية الديمقراطية . فالفاشية على النقيض التام للاشتراكية الديمقراطية لأنها

تجاهر بحرمان الطبقة العاملة من الأشراف على وسائل الإنتاج . ثم أنها تعادى الديمقراطية الرأسمالية لأن الدولة الفاشية تقضى على جميع مظاهر الحرية الشخصية وتكمم أنفاس الشعب وتفرض عليه طاعة عمياء دون أن يجنى المجتمع من وراء هذا التسخير أو الإرهاب أية منفعة . بل يكون الأمر على العكس من ذلك ، لقد قادت الدول الفاشية شعوبها إلى الدمار والخراب ، وحسبنا أن نعلم أن موسولينى كان يحلم بإمبراطورية إيطالية يكون فيها البحر الأبيض المتوسط « بحيرة إيطالية » وتمتد أركانها من جبال الألب حتى أواسط أفريقيا ، فلم يمض جيل واحد حتى كان موسولينى يلاقى المصير الذى قذفته إليه سياسته الإندفاعية ؛ وحسبنا أيضاً أن هتلر كان يفخر بأنه أتم بناء الرايخ الألمانى على أسس متينة ستخول ألمانيا أن تكون سيدة العالم لا لمدة جيل أو جيلين وإنما لمدة عشرة قرون ! !

ويتلخص النظام الفاشى فى أنه يمثل دولة تعبئية (Totalitarian) تسخر فيها كل الجهود والعوامل والإمكانيات لصالح الدولة ، وليس هناك من سلطة أو قوة أو مثل خلاف الدولة . ويصف موسولينى الدولة الفاشية فى كلماته المشهورة التى يقصد بها المفهوم الحرفى لما تنطوى عليه : « كل شىء هو الدولة ، ولا شىء خارج الدولة ، ولا شىء ضد الدولة ». وليست الفاشية عقيدة أو مذهباً بالمعنى الذى نتصوره ، ولكنها سلسة من التدابير قد تختلف فى أثرها وتطبيقها بين دولة وأخرى . على أن معظم النظم الفاشية تشترك فى اعتمادها على منطق واحد وهو « أن القوة الشخصية هى مصدر كل قوة أخرى » . وهنا نعود مرة أخرى إلى مرجع الفاشية فنجد فى

أقوال موسولينى : « الفاشية لا ترتبط ببرنامج معين . . . نحن الفاشيين لا نكترث بالنظريات ، ولقد وجدنا فى أنفسنا الشجاعة الكافية لنبذ جميع النظريات السياسية التقليدية ويكفى أن تكون لنا وجهة نظر واحدة وهذه هى الأمة . إن جميع النظريات والعقائد تتساوى فى أنها خيالية ، وكل فرد له الحرية فى أن يخلق لنفسه العقيدة التى يختارها . . . »

وواضح أن مثل هذا الاتجاه يعتبر بعيداً كل البعد عن المنطق ، كما أنه لا يصح أن يكون أساساً لسياسة أو نظام عملى . ولن يكون فى استطاعة نظام ما أن يستمر كنظام دون أن يكون له فلسفة أساسية معينة . قد تكون هذه الفلسفة خاطئة فى نظر البعض ، أو قد تكون منحرفة فى رأى الآخرين ولكنها لا بد وأن تكون موجودة ومحددة حتى وإن حاول بعض القادة إنكارها أو إخفاءها . والتنظيم الفاشى يقوم على عدد من المبادئ المتشابهة فى صفاتها العامة وأن اختلفت فى التفاصيل . من ذلك مثلا مبدأ الطاعة العمياء والإيمان الذى يفرض جبراً على الأفراد ، لا الإيمان الصادر عن اقتناع ومنطق وتفكير . والفاشية تقتل كل محاولة للتفكير المنطقى لأنها تخشى التحليل الذهنى وانتقاد الأفراد وما ذلك إلا لعلم قادة الفاشية بخروج سياستهم عن المثل الأخلاقية وخوفهم من اكتشاف أمرهم أمام الشعب ، « الفرد يفكر بدمه لا بعقله » هكذا كان شعار النازية ، وكان هتلر يقول عن نفسه : « إننى فى سياستى أسير بخطا ثابتة كمن يسير فى نومه وكما توجهنى العناية الإلهية » .

وتعتمد الفاشية فى نظامها على مبدأ الزعيم الدكتاتورى وتأليهه ،

فليس هو الزعيم الذى يظهر فى الملمات فينقذ البلاد من خطر داهم وينتشلها من عثرة الفوضى ومصير الدمار ، ولكنه الزعيم الذى يفرض إرادته وسلطته على الأمة بصورة أسوأ من تلك التى عافتها الأمم أيام الأباطرة والقياصرة المستبدين . كان هتلر يأمر الألمان قائلا « لا بد أن تقترن رغباتكم بإرادتى » ؛ وقال جورنج فى خطاب مشهور فى الرايخستاج : « إذا تحدث الأجانب عن وجود اضطرابات وأزمات فى ألمانيا ، فيجب أن يرد الشعب الألمانى قائلا : وما شأنكم ونحن نقر كل عمل يأتيه الفهرر ؟ ثم إننى لا أدين بالطاعة للفهرر على أساس ما خبرته على أيديه من برامج اقتصادية وسياسية ، ولا لأننى أقر وأؤيد تلك البرامج — كلا — أن الزعامة الحقيقية الموجودة فى وطننا تجعل الفرد منا يسلم نفسه تسليما كلياً لقائده ، ويضع فيه كامل ثقته ، فقد يقوده إلى الحياة وقد يقوده إلى الموت وهو الآمر ونحن نطيع . . . »

وهكذا فإن الفاشية تسلب الفرد كل معنويته وتقتل شخصيته ولا تترك له مجالا للتفكير ولا مهلة لإبراز الكامن فى النفس الإنسانية من عواطف ومواهب ذاتية لأن الفاشية تعتبر أن العواطف والمواهب والمعنوية يجب أن تسخر لخدمة الدولة ولا يظهر منها إلاّ ما هو متمش مع سياسة الدولة ممثلة فى الكلمة الأولى والأخيرة للزعيم . ولا شك أن هذا النظام يحتاج إلى أداة دعاية هائلة حتى ينساق الشعب فى خضم تضليل الساسة وحتى لا تتاح له الفرصة للتفكير فى سلامة أو خطر السياسة المتبعة . وكان لا بد من « أسطورة » تستغل لألهاب عواطف الشعب وتعبئة قواه وجهوده . فالدولة

التعبئية تجند جميع القوى لخدمتها بأن تخلق من تلك الأسطورة هدفاً توهم الشعب بأنها تسعى لتحقيقه . فكان موسوليني يحلم مع شعبه بإعادة مجد روما واستعادة المستعمرات وبناء الإمبراطورية الإيطالية ؛ وزيادة السكان إلى ستين مليوناً فى منتصف القرن العشرين « حتى تحقق الإمبراطورية الإيطالية مكانها تحت الشمس » .

وكان هتلر أكثر مهارة من موسوليني فخلق أسطورة « الجنس الآرى » وسخر جميع أبواق الدعاية لإيهام الشعب بحقيقتها . وتمادى فى سياسته العنصرية هذه وفى مطالبته بالمستعمرات المسلوبة ، ومحو العار الذى لحق بألمانيا فى معاهدة فرسايل ، والمجال الحيوى الذى لا بد لألمانيا أن تنتشر فيه . . . إلى غير ذلك من ألوان التضليل التى تلهب المشاعر وتجتذب التأييد . وقد بلغ من تحمس هتلر لآرائه العقيمة هذه أن أوعز إلى مستشاره هاوسهوفر أن يخلق من علم الجغرافيا السياسية علماً جديداً ونظريات جديدة (الجيوبوليتيك — وهى إدماج الاستراتيجية البحتة والجغرافيا الإقليمية والسياسية والاقتصادية) حتى يبرر بتلك النظريات نياته العدوانية ضد الدول المتاخمة لألمانيا .

تلك هى بعض الأساليب والمبادىء التى بنيت عليها الفاشية وهى كما نرى أبعد ما تكون عن الروح الاشتراكية الحقة . ويضيق المجال هنا للبحث فى تعارض الأساليب النازية والفاشية مع المثل والقيم الاجتماعية والريفية ، ويكفى القول بأن الفرد فى المجتمع الفاشى يسلب كل مظهر من مظاهر الحرية ويصير عبداً لأهواء فرد واحد يستخدم أساليب حكم يندى

لها جبين أكثر الماكيافيليين تطرفاً . هذا من ناحية دكتاتورية الحكم الفاشي واستبداده ، فهو نظام يجعل من الدولة إيديولوجية أوعقيدة تطغى على كل العقائد والقيم الأخرى. وكل عمل فردى أو جماعى يتمشى مع ما تمليه الدولة يعتبر عملا أخلاقياً صالحاً. فالخير والشر تحددهما القيم التى يعرفها الطاغية المستبد ونزعاته وأهواؤه والدين الجديد هو « الدولة » ولا دين غيره .

بقى الآن أن نثبت الهوة الساحقة بين الفاشية (أو ما يسمى الاشتراكية القومية) والروح الحقة للاشتراكية الديمقراطية . ولنبدأ بإثبات حقيقة قد يجهلها الكثيرون ، ألا وهى أن الحركة الفاشية فى إيطاليا لم تقم على أكتاف الطبقة الكادحة ولا بتأييد عامة الشعب ، بل قامت على أكتاف الطبقة البورجوازية الرأسمالية والملاك الزراعيين لدرء خطر ثورة البروليتاريا الزراعية التى كانت تقودها العناصر الشيوعية حقيقة أن موسولينى بدأ حياته اشتراكياً متطرفاً يجاهر بعدائه المستحكم للدين والملكية والبابا والوطن والبورجوارية ، ولكنه انفصل عن الحزب وسلك لنفسه طريقاً آخر فى الحياة ليحقق الأمنية التى كثيراً ما صرح بها « إنى مصاب بجنون السيطرة . . . أريد أن أترك أثراً فى التاريخ كالأثر الذى يتركه الأسد بمخالبه . . . ! » . وبدأ موسولينى حركته بأن جند أعضاء حزبه من جميع العناصر التى كانت تخشى فوضى العمال ، واعتمد فى ذلك على المساعدات المالية من طبقة الأثرياء التى كان من مصلحتها أن تقمع كل حركة شيوعية . وكان التطور المنطقى للحوادث إذ ذاك أن طبقة الإقطاعيين الارستقراطية وكبار رجال الأعمال وكبار رجال الدين صارت تمد المعونة

المالية لعصابة سياسية متعصبة متحمسة يقودها زعيم ذو نزوات مسيطرة فى ظروف حققت منفعة للطرفين .

وكان على الحكومة الفاشية أن تستحوذ على تأييد الطبقات الكادحة بشتى الأساليب ، وكان أنجعها الالتجاء إلى شعارات الوطنية ومجد الوطن. هذا من ناحية العواطف ، أما الناحية المعيشية التى تلمسها الطبقات الفقيرة قبل غيرها ، فقد اتبعت فيها الفاشية سياسة توسع فى الصرف على مشاريع الإنتاج الحربى ، وهكذا أدت إلى حالة انتعاش اقتصادى مفتعل ، فاختفت البطالة ، وفى نفس الوقت زادت أرباح الممولين . مثل هذا التصرف لا بد أن يؤدى فى النهاية إلى أزمة اقتصادية خطيرة لا أمل فى درء خطرها إلا بالاتجاه نحو الاستعمار والتسلط الاقتصادى على الدول الأخرى . فالحركة الفاشية حققت قبل كل شىء المصالح الاقتصادية لطبقة الملاك وكانت فى نفس الوقت تروق أصحاب العواطف القومية الثائرة بما تدعيه من أهداف . فباسم الوحدة القومية ألغيت جميع نقابات العمال وحرمت الاضرابات وتحكمت الحكومة فى الحياة الاقتصادية ببرامج صورتها بأنها تحقيق للرخاء الصناعى والضمان الاجتماعى . وعند ما تأزم الحال بدأت حملات السيطرة والاستعمار . . فمن عدوان على الحبشة ... إلى مناداة باسترداد حقوق مهضومة . . . والشكوى من الضغط الاقتصادى الذى تفرضه الدول الكبرى على إيطاليا . . . والمطالبة بالمساواة بين الدول فى الحصول على خامات الصناعة من المستعمرات الغنية بها . . . إلى غير ذلك من الأهداف والأعمال . فأين هذا كله من الاشتراكية ! ؟ .

وإذا تتبعنا تطور الأحداث التى مرت بها ألمانيا فى الفترة التى انتهت بفوز هتلر بالحكم المطلق لوجدنا كثيراً من أوجه الشبه بينها وبين ظروف الفاشية الإيطالية . فألمانيا المهزومة بعد الحرب العالمية الأولى كانت ميداناً للاضطرابات والأزمات وعدم الاستقرار . ولم تستطع جمهورية فايمار من الصمود أمام تيارات الفشل فى ميدان السياسة الخارجية والتذمر من شتى الطبقات فى الميدان الداخلى . فالملكيون حاقدون ، والوطنيون متحمسون ، والعسكريون القدماء متذمرون ، واليونكر (حزب الطبقة الارستقراطية الرجعية) يرتعدون فزعاً من تهديدات الشيوعيين ، والاشتراكيون مترددون بين تأييد الشيوعيين أو التحالف مع الأحرار (الرأسمالية الديمقراطية) ، وأصحاب المصالح يحلمون باستعادة مجد ألمانيا الغابر وعلى استعداد لتأييد أية حركة فى هذا السبيل .

فقام هتلر ينادى بإعادة هذا المجد الغابر وتزعم « حزب العمال الاشتراكى القومى الألمانى » عام ١٩٢٣ وزحف على ميونيخ ولكن حملته فشلت فقبض عليه وقدم للمحاكمة . وعند ما عاود نشاطه عام ١٩٢٥ لم يجد العدد الكافى من المؤيدين لحزبه ، واستمر الحال هكذا إلى أن قامت الأزمة العالمية الكبرى . فسارع العمال العاطلون إلى الانضمام للحزب الشيوعى ، بينما سارع الفلاحون الفقراء والبورجوازيون الصغار بالانضمام إلى حزب هتلر « النازى » مدفوعين فى ذلك بفزعهم من سوء المصير لو قدر للشيوعيين السيطرة على الموقف . وهنا وجد «اليونكر» ورجال الصناعة فرصة ذهبية لاستغلال هتلر وحزبه للقضاء على نقابات العمال وأحزاب المتطرفين

وخيب الحزب الشيوعي وقتذاك نبوءة ماركس ، هذا بينما كانت مبادئ هتلر تجد من الجماهير آذاناً مصغية لتصويرها فى صورة أرضت مختلف المشارب . فهو يدعى أنه يجمع بين الاشتراكية والنزعة القومية المتطرفة وسيادة الجنس الآرى ! كما يصور للجماهير أن الشيوعية والديمقراطية تعملان على هدم التراث الألمانى ، وأن ألمانيا لم تهزم فى الحرب ، بل طعنها اليهود والماركسيون من الخلف .

هكذا خرجت جماعات هتلر بقمصانها البنية، تطلق شعاراتها فى أنحاء ألمانيا . . . « الحرية والخبز » ، « حطموا أغلال العبودية » ! وكانت فرق هتلر النازية تعتمد فى تسليحها وإعدادها ودعايتها على أموال اكتتبها اليونكر وأصحاب الأعمال بسخاء عجيب كان له أثره فى نجاح حملات الحزب النازى . ورغم كل هذا فلم يفز الحزب النازى بأغلبية برلمانية فى الانتخابات الحرة . ولم يكن الانقلاب الناشىء فى ألمانيا نتيجة لفوز هتلر ، وإنما جاء نتيجة للمؤامرات التى دبرها مع حلفائه من الرجعيين ، وانتهت سلسلة المؤامرات هذه بحرق الرايخستاج واتهام هتلر للعناصر الشيوعية بأنها المسئولة عن إثارة الفتنة . وانتهز فرصة القبض على الشيوعيين فقبض كذلك على آلاف من الاشتراكيين الديمقراطيين . وتلى ذلك حملات من الدعاية والإرهاب والجاسوسية يقودها الأقطاب المعروفون كجوبلز وجورنج وهملر ، ولم يمر وقت طويل حتى كان هتلر الحاكم بأمره يلغى النقابات ويحرم الإضراب ويقتل كل عنصر للمقاومة ، حتى أصبحت ألمانيا دولة دكتاتورية فاشية قوامها البطش وهدفها الثأر

والتوسع الاستعمارى ومبادئها التمييز العنصرى ، وأطماعها الطغيان على البلدان المجاورة . فأين هذا أيضاً من الاشتراكية الحقيقية ؟ إن كلا من الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية كانت تعتمد على طبقات الأثرياء وصغار الزراعيين وأصحاب المشاريع الصغيرة والرجعيين والعسكريين المتقاعدين . . . وكل هؤلاء كانت تجمعهم رابطة واحدة هى عداوتهم أو بغضهم للاشتراكية بأنواعها .

وليس ثمة شبه بين الأسلوب الاشتراكى فى تنظيم الحياة الاقتصادية وذلك الذى اتبع فى الدول الفاشية . فمن الخطأ القول بأن النظام الفاشى ألغى الطبقات وجعل من المجتمع كتلة واحدة ذات هدف جماعى . لم تفعل الفاشية شيئاً من هذا بل على العكس كانت تنادى فى دعايتها بحماية صغار التجار ومساعدتهم ، والعمل على تقوية الطبقة المتوسطة ، ومعاونة صغار الملاك الزراعيين . والقول بأن التنظيم الاقتصادى بوجه عام كان يقوم على أسس « الاشتراكية النقابية » أو « الطائفية » قول مردود أيضاً ، لأن الفاشية فرضت هدفاً معيناً هو « الدولة » . فقد سخرت الاقتصاد القومى لخدمة هذا الغرض كيفما كان تفسيره ، وأجبرت الأفراد على الانضمام إلى الطوائف التى تعمل لا لصالح أعضائها وصالح المجتمع وإنما طبقاً لما تمليه السلطة الحاكمة . فكانت أوامر الإنتاج تأتى من « السلطة العليا » متشبعة بمصالح الطبقات الغنية والمتوسطة .

وإذا كانت الفاشية قد أخذت من نظرية الاشتراكية الطائفية أو النقابية فى تنظيمها الاقتصادى ، فإنها فى الواقع أخذت مجرد الفكرة

مع اختلاف الأسلوب واختلاف المقصد والهدف الأسمى . وقد جردت الفاشية الطريقة الاشتراكية التي اتبعتها في التنظيم الاقتصادى من جميع مظاهر وأسس الديمقراطية . والفاشية اكتسبت عطف طبقات الملاك بنبذها سياسة مصادرة الملكيات الكبيرة ، وطالما أن كان هؤلاء يحققون مصالحهم ، فلم يمانعوا فى أن يكونوا منتجين « بأمر الدولة » . واتبعت الفاشية أسلوب الأجور المتفاوتة لتشجع صغار الأجراء من العمال على الجد والمثابرة والوصول إلى مراتب أعلى ، كما وعدت العمال الزراعيين بعشرات الآلاف من الملكيات الزراعية الصغيرة يديرونها بأنفسهم ، ويتوارثها من يثبت جدارته ونقاوة آريته .

يتبين من كل ما سبق أن الدوافع الاقتصادية التى يقوم عليها النظام الاقتصادى الفاشى (الأرباح والأجور والملكية الخاصة الخ . . .) هى إلى حد كبير نفس الدوافع التى يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالى ، وليس فيها من الاشتراكية وروحها وأهدافها شىء إلا التشابه فى الإسم .

خاتمة البحث

منذ أوائل القرن العشرين ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ودول العالم تتردد فى مفترق الطرق فلا تدرى إلى أى اتجاه تتجه حتى تضمن سلامة الوصول . والدول أشبه فى هذا بالسفن تتقاذفها أمواج من الأزمات ، فترتطم بصخور من الحروب ، ثم يمسك قواد السفن من الساسة بدفة السياسة ويحاول كل منهم أن يقود سفينته إلى بر السلام بين عواصف وزوابع من الأفكار والنظريات السياسية والاجتماعية . فمعظم الدول فى النصف الثانى من القرن العشرين قد مرت بمراحل الديمقراطية الرأسمالية ، ومعظمها قد عانى الكثير من مساوئها ! والنفس الإنسانية محبة للحرية بطبيعتها فلا تقبل التقييد بقيود مادية ! ولكن هذه هى سنة الحياة الاجتماعية حيث للمصالح المادية المتشابكة والمتضاربة المقام الأول فى تنظيم الهيكل الاجتماعى .

والشعوب قد شاهدت وتعلمت الكثير ، وقد تنورت بانتشار العلم والمعرفة ، فتكشفت لها أساليب الرأسمالية فى الاحتكار والاستعمار . وأصبحت الشعوب المستعمرة تكافح وتناضل للتحرر من أغلال العبودية ، ولن يمضى طويل وقت حتى يتم الله نعمته على الشعوب المستضعفة المخذولة فترد لها سيادتها وتعيش بين شعوب العالم عيشة الحرية والكرامة ، وتشعر

كما يشعرها غيرها بمعنى الأخوة الإنسانية وحقوق البشر والمساواة بين العناصر والأجناس .

فالاستعمار الاحتلالى الذى أذل بعض دول العالم سنين بل وقروناً متعددة فى طريقه إلى الزوال ، والاستعمار الاقتصادى الذى يريد أن يحل مكان أخيه الأكبر المتقاعد يجد نفسه أمام شعوب متنورة تكشف نياته ومقاصده ، ولن يكون له نفس الحظ من النجاح . فالاستعمار بشتى مظاهره مقضى عليه إن آجلا أو عاجلا ، وحينئذ ستدير الرأسمالية الغربية رأسها فتجد نفسها على عرش قد نخر فيه السوس ، وقد هرمت حاشيته ؛ وأصبحت الرعية فى شك من أمره لا تدرى أتستمر فى مساندته أم تتركه يهوى إلى مصرعه ؟ !

إن الدول الآن وقد مرت بعدة أزمات وتجارب لتقف حائرة بين نبذ الرأسمالية والتمسك بها . إن مساوئ الرأسمالية لم تعد بخافية على أحد مهما يدافع عنها المحبذون ! وقد ثبت فشل النظام الرأسمالى فعلا فى كثير من الدول فحاولت تغيير الأوضاع ، ومنها من نجح فى تخفيق بعض المساوئ عن طريق الحكومة (وهو ما نسميه بالاقتصاد الموجه) ومنها من اتجه اتجاهاً كاملا نحو الاشتراكية الثورية فأزال مساوئ وأوجد أخرى ، ومنها من أبدل الديمقراطية الرأسمالية بنظم فاشية فقاد بلاده إلى الدمار ! ومنها من يحاول « ترقيع » نظم مهلهلة هى خليط بين الفاشية والرأسمالية والنقابية ففشل فى تحقيق التقدم الاقتصادى والسياسى المنشود (كما هو الحال فى أسبانيا والأرجنتين) ! ومنها من أخذ بأسلوب

الاشتراكية التطورية . . . فأين الطريق السليم إذن ؟

لعل موقف الدول الآن بين مفترق الطرق يشبه إلى حد ما موقفها فى تلك الحقبة من التاريخ حيث كان انتهاء عهد الملكيات المستبدة والطغيان والاقطاع وظهور النظم الديمقراطية ومبادئ السيادة الشعبية والحياة النيابية بعد أن عمت آثار الثورة الفرنسية معظم البلدان . لأن الدول فى ذلك الوقت كانت حيرى بين الابقاء على نظمها الاستبدادية أو الانتقال إلى الديمقراطية البرلمانية ، كما هى فى حيرة الآن بين الابقاء على الرأسمالية الديمقراطية أو التحول نحو الاشتراكية . ولقد شاهدنا كيف انتشرت نظم الديمقراطية الغربية فى كثير من المجتمعات التى لم تكن معدة لهذا النوع من الحياة السياسية إما لتأخرها ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً ، وإما لأن الأسلوب الغربى فى النظام النيابى لا يتناسب مع بيئتها . وشاهدنا أيضاً كيف أن تطبيق الديمقراطية الغربية على مجتمعات غريبة عن الثقافة والحضارة الغربيتين أدى إلى فشل هذا النوع من الحكم ، فجعل منها مرتعاً خصباً للاستعمار وأساليبه .

فليست العبرة إذن بمحاكاة النظم الأخرى لمجرد تقليدها أو لوجاهة نظرياتها . وليست العبرة بالنظريات أو الدساتير المكتوبة أو الأفكار والآراء التى تستميل مشاعر الأفراد أو التى تصلح مادة للدعاية . وإنما العبرة بسلامة الناحية التطبيقية للنظريات السياسية والاجتماعية ! فما قد يصلح لمجتمع قد لا يصلح لآخر ، وما يفيد مجتمعاً أكبر الفائدة قد يلحق بالآخر أضراراً بالغة . فالدولة التى تريد أن تشق لنفسها طريقاً

سليما تعالج فيه المساوئ التى خلفتها نظم الديمقراطية الرأسمالية لا بد وأن تدرس حالة مجتمعها دراسة كاملة ، وتدرس مدى تأثره بالحياة الرأسمالية القديمة ، والمرحلة التى قطعها نظامها الاقتصادى ومدى حاجة البلاد إلى التقدم الفنى ، وعلى أى الأسس يحقق هذا التقدم ، وما هو خير سبيل لتنمية رأس المال القومى .

إن لكل مجتمع تقاليد وعادات وقيما ومثلا تكون فى مجموعها الحياة الاجتماعية للأفراد ، ومنها ما هو نتيجة للأوضاع القديمة التى خلفتها الرأسمالية ، كما أن منها ما هو راسخ ثابت لن يسهل تغييره .

فمصر مثلا دولة عانت من فساد النظم السابقة ، وهى دولة لم تكن قد قطعت بعد مرحلة كبيرة من مراحل التطور الرأسمالى ، وهى ما زالت فى حاجة إلى التقدم الفنى والتنمية الاقتصادية بقدر ما هى فى حاجة إلى مئات المشاريع العامة التى تحقق العدالة الاجتماعية والرفاهية وارتفاع مستوى الدخل للطبقات الكادحة . ومصر كذلك دولة كانت إلى عهد قريب تشكو وتئن من ضغط النفوذ الاستعمارى الذى عاق تقدمها وكتم أنفاسها وساعد على فساد بعض مظاهر الحياة الاجتماعية فيها بالإضافة إلى إفساد الحياة السياسية . ومصر دولةسادها إلى عهد قريب مظهر من مظاهر الإقطاع الزراعى الذى اختفى من أوربا منذ قرون .

ومصر فوق هذا وذاك بلد إسلامى عربى ، يعتز بعروبته ويقدس إسلاميته . فالإسلام ركن أساسى من حياتنا الاجتماعية ومنه نستمد مثلنا وقيمنا فى معاملاتنا ومعيشتنا ، وتعاليمه هى التى نسترشد بها فى تشريعاتنا وتنظيماتنا .

وإذ تتطلع مصر الآن إلى نظام اشتراكى فإنها تتطلع إلى ذلك النظام الذى يحقق المعنى السليم للروح الاشتراكية . والنظام الاشتراكى الملائم لمصر هو ذلك الذى يقام على أسس اختبارية مدروسة ! فيأخذ فى الاعتبار جميع الظروف التى تتحكم فى الحياة الإجتماعية من تقاليد وأديان ، وكذا حاجة البلاد الاقتصادية من تنمية وتصنيع وزيادة فى الناتج القومى وكل ترشيد اقتصادى يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة بالقدر الذى يكفل رفاهية جميع المواطنين على السواء دون تمييز بين فئة وأخرى . ولا شك أن التطور هو خير وسيلة لضمان انتشال مجتمعنا المصرى من آثار الانحلال والتأخر الذى جاء نتيجة سنين متواصلة من الإذلال الاستعمارى وفساد الحكم وأنانية الحكام .

فالقضاء على الإقطاع الزراعى ، ومشاريع الخدمات العامة من تعليمية وصحية ، والتشريعات الإجتماعية التى تضمن حقوق الطبقات الأجيرة وترفع من مستواها ، والتنظيم الاقتصادى الموجه ، وتشجيع المشاريع التعاونية ، ومراقبة الشركات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية للقضاء على نفوذها الاستغلالى ، وإنشاء المشاريع الحكومية فى ميدان الصناعات الثقيلة والخفيفة ، وفرض الضرائب التصاعدية ، والتوزيع العادل للسلع الاستهلاكية الأساسية . . . وغير ذلك من التنظيمات التى تحققت فى مصر حتى الآن تدل دلالة واضحة على الاتجاه الاشتراكى التطورى السليم الذى يجب أن يرحب به كل مواطن صالح يفكر فى مصلحة البلاد العليا ويضحى بمصالحه الذاتية فى سبيل مصلحة الجماعة .

إن مجتمعنا المصرى الآن فى مرحلة ديناميكية ، وهو فى حاجة إلى مئات التشريعات السياسية والاقتصادية التى تضمن تطوره السليم والأخذ به من مرحلة الخمول السابق الى مرحلة الارتقاء . وإن كانت بين تقاليدنا وعاداتنا ما يعوق هذا التطور وهذا الارتقاء فالأسلم أن نطرحها جانباً ونطهر مجتمعنا من البدع التى ليست من الدين فى شىء ، وننبذ الأفكار العقيمة التى توارثناها من أجيال سابقة كانت تعيش فى بيئة سادها الإذلال والكبت ، وإذا تم هذا وعرفنا المعانى السامية للروح الاشتراكية السليمة التى ننشدها ، نكون قد أعددنا أنفسنا للسير قدماً نحو مجتمع اشتراكى ثابت الأركان ، يعيش الجميع فيه عيشة الطمأنينة والاستقرار ، ويساهمون فى تقدم بلادهم التقدم الذى يكفل لها الهيبة والمكانة بين دول العالم .

الفهرس

مجموعة اخترنا لك

* تصدر فى اليوم الأول من كل شهر
* يسطر بحوثها أحرار الكتاب وقادة الفكر
* تجلى المشكلات المعاصرة ، وتضع لها الحلول الموفقة
* تسجل أحداث التاريخ في أمانة وتحرر
* تطلعنا على آفاق واسعة من الثقافة الرفيعة
* يقبل على قراءتها الشباب المثقف على كثرة ما يطبع منها
* طبع بعض بحوثها طبعات عدة
* أول مجموعة تصدر فى الشرق باللغة الإنجليزية تحت عنوان :

SELECTED STUDIES

الطابع والناشر

دار المعارف بمصر